وزارةُ التَّعْلِيْمِ العالِي والبَحْثُ العِلْمي
الجامعةُ المُسْتَنصرِيَّةُ-كُليةُ الآدابِ
قسمُ اللغةِ العربيةِ-الدراسات العليا

تحليلُ الخِطابِ في كتابِ سِيْبَوَيْه
(دراسةٌ في الآليات والمرجعيات)

أطروحةٌ تقَدَّمَ بها الطالبُ

رحيم مجيد راضي

إلى

مَجْلِسِ كُليةِ الآداب ـ الجَامعة المُستنصريَّة

وهي جزءٌ مِنْ مُتَطَلَّبَات شهادة دُكتوراه فلسفة في اللُّغةِ العربيَّةِ وآدابِها

بإشراف الأستاذ الدكتور

مؤيد عبيد آل صوينت

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

تَوْصِيةُ المُشْرِفِ

أَشْهَدُ أنَّ إعدادَ هذه الأطروحة الموسومة بـ **تحليل الخطاب في كتاب سِيْبَوَيْه (دراسة في الآليات والمرجعيات)** التي تقدَّم بها الطالب(**رحيم مجيد راضي)** قد جَرَتْ بأشرافي وبإمضاءٍ مني في قسمِ اللغةِ العربيةِ – كُليةُ الآدابِ –الجامعةُ المُسْتَنْصريَّةُ ، وهي جزءٌ مِنْ مُتَطلَّبات الحصولِ على شهادةِ دكتوراه فلسفة في اللغةِ العربيَّةِ وآدَابِهَا .

الإمضاء :

المُشرِفُ: الأستاذ الدكتور مؤيد عبيد آل صوينت

/ /٢٠١٩م

بناءً على توصيةِ المُشرِفِ ،أُرشحُ هذه الأطروحةَ للمناقشةِ.

الإمضاء:

الاستاذ الدكتور : جاسم محمد العبود

رئيسُ قسمِ اللغةِ العربيةِ

/ /٢٠١٩م

قــرار لجنـــة المناقشـــة

نحن أعضاء لجنة المناقشة ، نشهدُ أننا أطلعنا على الأُطروحة المقدمة من الطالب **(رحيم مجيد راضي)** والموسومة بـ **(تحليل الخطاب في كتاب سِيْبَوَيْه دراسة في الآليات والمرجعيات))** وناقشناه في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول للحصول على شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربيَّة وآدَابِهَا / لغة ،وبتقدير ( ).

التوقيع
رئيسة اللجنة
: / /٢٠١٩

التوقيع

عضواً
التاريخ : / /

التوقيع

عضواً
التاريخ : / /

التوقيع

عضواً
التاريخ : / /

التوقيع

عضواً
التاريخ : / /

التوقيع

عضواً ومشرفا
التاريخ : / /

صُدقت الأطروحة من قبل مجلس كلية الآداب – الجامعة المستنصرية.

التوقيع

عميد كلية الآداب – الجامعة المستنصرية
التاريخ : / /

الإهداء

إلى . . . التي مازالَتْ تَدْعُو لي وهي

راقدةٌ في قَبْرِها أُمِي

الشُّكْرُ والعرفانُ

لا بُدَّ مِنْ إعطاءِ كُلِّ ذي حقٍ حقَّهُ ،والاعتراف بالفضل لأهله، يُملي عليّ واجبُ الوفاءِ ،والاعتراف بالفضل الجميل أنْ ابتدئ بعد حَمْدِ الله (سبحانَه وتعالى) بالثناء على أساتيذي في قسم اللغة العربية – كُلية الآداب – الجامعة المُستنصرية الذين تتلمذْتُ على أيديهم في السنة التحضيرية ؛ لِما أفادوني به مِنْ علمٍ جمٍّ ، وفَّقهم الله لخدمةِ العربيةِ، لغةُ القرآن الكريم ،فإلى كلِّ هؤلاءِ تسجدُ الكلماتُ حبًا واحترامًا وإجلالاً وتقديرًا ،وأخصُّ بالذكر الأستاذ الدكتور صاحب جعفر أبو جناح ، والأستاذة الدكتورة لطيفة عبد الرسول الموسوي ، والأستاذ الدكتور كاطع جارالله الدراجي، والأستاذ الدكتور صالح القريشي، الاستاذ الدكتور مؤيد آل صوينت، والاستاذ الدكتور سامي الماضي، والاستاذ الدكتور علاء الموسوي ، والاستاذ الدكتور جاسم محمد عبد رئيس قسمِ اللغةِ العربيةِ الذي كان الأخ الاكبر لنا جميعًا، اسْألُ الله أنْ يَمُدَّ في أعمارِهم، ويوفقهم لما فيه الخيرُ والصلاحُ في الدنيا والآخرة .

وأتقدَّمُ بجزيلِ الشَّكرِ، والامتنانِ لكلِّ مَنْ أبدى لي عوناً ،أو مساعدةً في إنجازِ هذا البحث، بكتابٍ، أو مشورةٍ ، وأُخصّ بالذِكْرِ الدكتور محمد ونان جاسم ، والأخ والصديق محمود محيسن بسمار الفريجي راجيًا من الله أنْ يوفَّقَ الجميع لِما يَحبُّ ويرضى إنَّهُ سميعٌ مُجيبٌ.

مُلخصُ البحث

درسَ البحثُ تحليل الخطاب في كتاب سيبويه ،وكانت الدراسة في الآليات والمرجعيات ، مختصرًا على أهم الآليات والمرجعيات التي برزت في تحليل سِيْبَوَيْه لكلام العرب ،وتحليله لآيات الذكر الحكيم، ونماذج من أشعار العرب، والامثال الذي استعان بها في توثيق القاعدة النَّحوية، انطلاقًا من الإطار النظري لنظرية تحليل الخطاب .

وتضمنَتْ الدراسةُ بابين، ولكلِّ بابٍ ثلاثةُ فصولٍ يسبقها المُقدِّمة والتمهيد، ويتلوها الخاتمة ،ثُمَّ المصادر والمراجع التي اعتمدتها ، وعرض البحث في الباب الأول دراسة الآليات في ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول تناول تحليل الخطاب الحجاجي لمفهوم زعم ،أمَّا في الفصل الثاني فدرس قوانين الخطاب وفي الفصل الثالث درس نظرية تعدد الأصوات وملامحها عند سِيْبَوَيْه في تحليله للملفوظات ذات التعدد في وجهات النظر.

أمَّا في الباب الثاني فدرس البحث المرجعيات تناول في الفصل الاول : المرجعية التداولية ، وفي الفصل الثاني : المرجعية العَقَدية ، وتأثير سِيْبَوَيْه بالفكر الاعتزالي في صياغته للقاعدة النَّحوية على وفق توجهات الاعتزال بعد مدارسته مع شيخه الخليل الذي يعينه على تحليل التوجهات اللغوية ، وفي الفصل الثالث : المرجعية الاجتماعية والايديولوجية وأثر هذه المرجعية في صياغة المثال النَّحوي ، والمرجعية الأيديولوجية في اختيار القراءة وتوجهها الوجهة التي تبقيها ضمن معتقد الاعتزال، وختم البحث بأهم النتائج التي توصل لها ، وقائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدها .

ثَبْتُ المُحتوياتِ

المُقدِّمةُ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصَّلاةُ والسَّلام على سَيِّدِ الأنبياءِ والمُرسلين أبي القاسم محمد بن عبد الله وآل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد

فإنَّ البحثَ في كتابِ سِيْبَوَيْه ليس بالأمرِ السَّهلِ ،والخائِضُ فيه كمَنْ يخوضُ فـي بَحـرٍ مُـتلاطمِ الأمـواجِ، والكتـابُ صَـعْبُ المُرتقـى، ولا يَخفـى ذلـك علـى كـلِّ مُتخصـصٍ فـي العربيـة، وصَـدَقَ الجـاحِظ فـي وصْـفِهِ للكتـابِ (لـمْ يَكْتـبْ النـاسُ فـي النَّحو كتابًا مِثْلَه ،وجميعُ كُتُبِ الناسِ عليهِ عيالٌ) .

كانت بداية دراستي لكتابِ سِيْبويه، وفهم بعض نصوصه في السَّنةِ التَّحضيريةِ في دراسة الدكتوراه بوساطة المُحاضرات التي كان يُلقيها الأستاذ الدكتور صاحب جعفر أبـو جنـاح فـي مـادة (قراءةٌ فـي نـصٍّ نحـويٍّ قـديم) ، وعـززت هـذه الرغبـة مُحاضـرات الاستاذ الـدكتور مؤيـد عبيـد آل صـوينت فـي تحليـل الخِطـاب، ممـا دفـع الباحث للسؤال والتقصـي عن دراساتٍ لتحليل الخِطاب في كتاب سيبويه مُشابهة لهذا التَّوجه، وبعد الاطمئنان من أصحاب الخبرة من أساتذة القسم الفضـلاء ، صـار بمقدور الباحث بعد التَّوكل علـى الله ،أنْ يصـرِفَ همَّتـه إلـى دراسـة **(تحليـل الخِطـاب في كتاب سيبويه آلياته ومرجعياته)** .

وبمَـا أنَّ العنـوان بوصـفه ثريًـا للـنَّصِ ينبغـي أنْ يصـاغَ بطريقـةٍ ذكيـةٍ وحصـيفةٍ فكانت الطريقةُ الذكيةُ والحصيفةُ مهمةً تكفَّلَ بها الاستاذ المُشرف الذي أعاد صياغة العنوان: **تحليلُ الخِطاب في كتابِ سِيْبَوَيْه(دراسةٌ في الآلياتِ والمرجعياتِ)**

وإذا كـان مُصـطلحُ الخِطـابِ مُصـطلحًا صـريحًا فـي التـراث العربـي فـإنَّ تحليـلَ الخِطابِ موجودٌ بوصفِهِ ممارسة منذ الخليل وتلميذه النبيه سِيْبَوَيه، ومن هنا تـأتي هذه الدراسـة لا لكـي تُقدِّمَ بـديلًا ، وإنَّمـا لِتمـارسَ قراءةً ،وتنبَّـه علـى جهـودٍ مُضـنيةٍ بـذلَها العلمـاءُ العـربُ القُـدامى فـي مجـالِ المَعـارفِ اللسـانيةِ، ولا نُبـالغُ إذا قُلْنـا إنَّ كتـابَ سِيْبَوَيْه يَحفلُ بتحليلِ الخِطابِ؛ لأَنَّ هذا السِفرَ العظيم ليس كتابًا في النَّحوِ والصَّرفِ والقواعدِ اللُّغويَّة فَحَسْب ،بل هو كتابٌ في أساليبِ العربِ ،وطرائقِ كلامِهم للتواصلِ

مع بعضِهم، والتَّفكير باللّغةِ في جوانبها الاستعمالية، فحين تقرأُ في كتابِ سِيْبَوَيْه تَجِدُ المراعاةَ بين أطرافِ العمليةِ الكَلاميةِ من مُتَكَلِّمٍ ومُخاطَبٍ والعلاقة بينهما، ومُلابَسَات الحديث في صياغة القاعدة، وتفسير الظاهرةِ النَّحويَّة، وتحليلها، والتَّمثيل لها؛ لأنَّه اعتمد على اللغةِ الحيَّةِ المنطوقةِ ،وسماعها مِنْ مُتكلميها، ومشافهتهم.

خطة البحث

اقتضت طبيعةُ البحثِ تقسيمَه على بابين يتقدّمُهما تمهيدٌ، وتتأخرُ عنهما خاتمةٌ بأهم النَّتائج ،وبعد الخاتمة قائمة بالمصادر والمراجع.

حمل التَّمهيد العنوان **(تحليلُ الخِطاب ، الآلياتُ ، المرجعياتُ)التأصيلُ المفهوم،** فتضمن التعريف بتحليل الخِطاب والتأصيل لهذا المصطلح والتأصيل لمصطلح الآليات ومصطلح المرجعيات في المعجمات العربية .

وجاء الباب الأوَّل بعنوان(**تحليلُ الخِطاب في كتابِ سِيْبَوَيْه دراسةٌ في الآلياتِ)** وأمَّا فصولُه فقد رُتِّبَت على النحو الآتي:

الفصل الأوَّل : تحليل الخِطاب الحجاجي لمفهوم (زَعَمَ) فقسَّمْتُهُ على مبحثين، درس المبحث الأوَّل :تحليل الخِطاب الحجاجي المُعانِد لمفهوم الزَّعْم ، وضمَّ المبحث الثاني :تحليل الخِطاب الحجاجي المُسانِد لمفهوم الزَّعْم.

الفصل الثاني : قوانين الخِطاب معتمدًا تنظير (ديكرو) واختزاله لقوانين الخطاب في قانونين، فتضمن مبحثين : رصد المبحث الأوَّل: قانون الشَّمول ، ودرس المبحث الثاني : قانون الاقتضاء .

الفصل الثالث : التعدد الصوتي في كتاب سِيْبَويْه، تناول المبحث الأول :المُتكلِّم ودرس المبحث الثاني: المُتلفِّظ .

وجاء الباب الثاني بعنوان(**تحليلُ الخِطاب في كتابِ سِيْبَوَيْه دراسةٌ في المرجعيات)** وكانت فصولُه مُرتَّبةً على النحو الآتي :

الفصل الأوَّل :المرجعية التداولية ،تضمَّنَ المبحث الأوَّل : كفايةُ المُتكلِّم ،وتضمَّن المبحث الثاني: كفايةُ المُخاطَب ، ودرس المبحث الثالث: نظرية الفعل الكلامي ومفهوم الواجب وغير الواجب .

الفصل الثاني: المرجعية العَقَدية تضمَّن المبحث الأوَّل :الأثر العقدي لأصل التوحيد ، ورصد المبحث الثاني :الأثر العَقَدي لأصل العدل .

الفصل الثالث :المرجعية الاجتماعية والأيديولوجية ، خُصِّصَ المبحث الأوَّل: البُعد الاجتماعي والأيديولوجي عند سِيْبَوَيه ،ودرس المبحث الثاني : المرجعية الاجتماعية والأيديولوجية وأثرهما في توجه القراءات

وأودعَ البحث في الخاتمةِ ما أفضَتْ إليه هذه الدِّراسة من نتائج.

منهج البحث

سينتهج البحث عمومًا المنهج الوصفي التحليلي ،غير أنَّه يؤخذ في بعض سياقات البحث ببعض المناهج الأخرى بحسب ما يتطلب البحث.

الصعوبات التي واجهت الباحث

صعوبة التعامل مع فكر سِيْبَوَيْه ،والابعاد الأيديولوجية التي يسعى إلى عرضها بوساطة تحليلاته لكلام العرب، وتركيزه على يقوله شيخه الخليل .

عدد صفحات الأطروحة فقد كان يتمنى الباحث لو استطاع أنْ يكتبَ أطروحةً من مئة وعشرين صفحةً ؛لأنَّ الباحث مؤمن بمقولة الإمام علي (عليه السلام) (لم أرَ بليغًا قط إلَّا في القول إيجاز ، وفي المعاني إطالة) إلَّا أنَّ الباحث من أولئك الذين لا يجيدون الإيجاز، مع أنَّ شيخه حثَّهُ على الإيجاز.

كثرة الدراسات التي تناولت الكتاب مما جعل الاحاطة بها وفهم مرادها مهمة أشبه بالمستحيلة، فضلًا عن ذلك تنوع وجهات نظر الباحثين وتعدد مرجعياتهم الفكرية.

تساؤلاتُ البحث

لماذا يستعمل سِيْبَوَيْه مصطلح الكلام ولم يستعمل مصطلح الجملة على رغم أنَّ مفهوم الجملة كان واضحًا عنده، وقد استقراها المُبرَّد بسهولة من كتابه ؟

ما تأثير البُعد العَقَدي في اختيار سِيْبَوَيْه لبعض القراءات ودفاعه عنها؟

هل مفهوم الحجاج كان حاضرًا في سؤلات سِيْبَوَيْه لشيوخه ولاسيما شيخه الخليل ؟هل مفهوم المعنى عند المُتكلِّمِ حاضرٌ في ذهن سِيْبَوَيْه ؟

هل كان سِيْبَوَيْه ينطلق من المعنى؟ وإذا كان انطلاقه من المعنى كيف نعته بعض المحدثين بالشكلاني؟

أهمية البحث وأسباب اختياره

رغبة الباحث في مدارسة قرآن النَّحو ومفاتشة هذا السفر الخالد الذي لازال يرفدُ الباحثين بعطائه الثَّري.

إعجاب المُفسِّرين على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم الفكرية بما سجله سِيْبَوَيْه في سفره الخالد، والرجوع إليه متى عجزت قريحتهم عن التفكير.

وإمكانية الإفادة من الفكر سِيْبَوَيْه في إطار دراسة لسانية موازنة في أجزاء كثيرة من الوصف اللغوي الحديث

أهداف البحث

دراسةُ الخِطاب على فق النظرية اللغوية الحديثة ،والتنقيب عن ملامح تحليل الخِطاب في أقدم مدونة وصلت إلينا كاملة .

تتبع نظرية تعدد الأصوات في كتاب سِيْبَوَيْه إبراز هذا التعدد على مستوى الملفوظات .

التأكيد على أنَّ سِيْبَوَيْه ينطلق من المعنى ، وإنَّ العلامة الإعرابية قرينة من قرائن المعنى .

الدراسات السابقة

لم يقف الباحث على بحث مطابق لهذا الموضوع ، ومنها في سياق الحديث أعمال مَهَّدَتْ لهذا الموضوع:

الأُسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النَّحوي عند سِيْبَوَيْه للدكتور ادريس مقبول ،وآليات تحليل الخِطاب في كتاب سِيْبَوَيْه: للدكتور بشير ابرير، لُغة الجسد ودورها في تكوين الخِطاب النَّحوي (الحذف عند سِيْبَوَيْه أنموذجًا): عصام محمد ناصر العصام ، وغير ها من البحوث المُحكَّمة التي كتبها أساتذة أجلاء تناولوا جوانب متعددة وردت في الكتاب حاول الباحث الافادة منها قدر المُستطاع.

المصادر والمراجع

إنَّ المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث كثيرةٌ ،يأتي في مقدمتها كتاب سِيْبَوَيْه بتحقيقين التحقيق الأول التي ضُبِطَتْ علية النَّصوصُ : تحقيق الاستاذ الدكتور محمد كاظم البَّكاء والتحقيق الثاني تحقيق الاستاذ عبد السَّلام محمد هارون و شروح الكتاب، والبحوث المُحكَّمة التي تناولت الكتاب بالشرح والتحليل ،فضلًا عن الاطاريح التي درست الكتاب ، وركَّز الباحث على المصادر الحديثة ولاسيما المتخصصة باللسانيات ، والأسباب التي جعلت الباحث يعتمد تحقيق الدكتور البَّكاء هي:

اعتماد الاستاذ الدكتور محمد كاظم البَّكاء مخطوطة كاملة نفيسة لم يطّلعْ عليها أحدٌ من الذين نَشَروا الكتاب، وهي أقدم تاريخيًا من الأصل الأول الذي اعتمد عليه المحقق عبد السَّلام محمد هارون ،وقابلها بمخطوطة مكتبة الأوقاف العامة في الموصل ،وكذلك مخطوطة أخرى أقدم مخطوطات كتاب سِيْبَوَيْه وهي مخطوطة الجامع الكبير في صنعاء وإنْ لم تكن كاملة .

أفاد الأستاذ الدكتور محمد كاظم البَّكاء من شروح الكتاب المخطوطة وهي شرح السِّيرافي(ت٣٦٨هـ)، وشرح الرُّماني(ت٣٨٤هـ) وشرح القُرطبي(ت٤٠١هـ) وشرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) وشرح ابن خروف (ت٦٠٩هـ) وشرح الصَّفار (ت٦٣٠هـ)، فضلًا عن ذلك الكتب والدراسات التي نُشِرَتْ بعد تحقيق الأستاذ عبد السَّلام هارون ، على حين اختصر الأستاذ عبد السَّلام على شرح السِّيرافي من دون الإشارة إلى الجزء أو الصفحة، وبعض تعليقات الأخفش ، فضلًا عن ذلك الاطراء الذي تحصّل عليه التحقيق من لدن باحثين عرب ولاسيما ما قدَّمه الاستاذ الدكتور عبد الفتاح محمد حبيب (كتاب سيبويه بين محققيه: عبدالسلام هارون، والاستاذ الدكتور محمد كاظم البَّكاء) الذي أثبت أفضلية تحقيق البَّكاء، ومع هذه المُمَيَّزات التي تغري الباحث إلَّا أنَّ الباحث اعتمد على التحقيقين، وأفاد الباحث من تحقيق الأستاذ عبد السَّلام محمد هارون في الإحصاء والإحالة إلى القراءات.

ولأنَّه بالشُّكرِ تَدومُ النِعَم ،فلابدّ لي مِنْ أنْ أذكرَ فضل الله عليَّ ، إذ قيّض لي مشرفاً فاضَ مِنّةً وإحساناً، كان يعيدني إلى مرتع الحقّ إذا اشتَطَّ بي عنادٌ أو زللٌ يقع فيه جلّ الباحثين ، وأقول هذا بإكبار وشكر عظيمين الذي ربَّمالا تسعه العبارة للأستاذ المشرف الدكتور مؤيد عبيد آل صوينت الذي كان يتراءى للباحث كلما كتب سطرًا أو صاغ عبارةً ،لأنَّه القارئ الأوَّل ،بل المُشارك المُبدع ولاسيما النَّص سيعاد تشكيله بين يديه ،فيضيف ويحذف ، ويُغيِّر ويُبدِّلُ ، ويُقدِّمُ ويُؤخِّر، ويُقرر، ويقترحُ ،من دون أنْ يفرضَ رأيًا أو يمارس سطوةً؛ لأن شخصيته الواثقة الأريحية هي التي ستعطي للآخرين حقوقهم في التعبير من غير أنْ تفرض عليهم قناعاتها ، فأرجو أن أكون له نعم التلميذ، وجزاه اللهُ عنِّي خير الجزاء، ذاكرًا له ما حييت خلقه العالي وتواضعه الجمّ، وأقف عاجزًا عن ردّ أيسر ما قدّمه لي فوفقه الله ،وسدّد خُطاه لما يحبُّ ويرضى.

وبعد ،فإنَّ الباحث سيكون بين يدي لجنةِ مناقشة تستحق الشُّكرَ والعرفان ، وكلُّ عباراتِ الثناءِ والتقديرِ والامتنانِ؛ لأنَّها ستقدمُ خلاصة خبرتها وتجربتها ،بين يدي بحث لا يخلو مِنْ الأخطاء الإملائية أو الصرفية أو النَّحوية أو الأسلوبية أو الدلالية فضلًا عن الأخطاء الفكرية، والآراء المتطرفة التي قد تصدر من الباحث وهي سمة للكائن البشري الخطَّاء ،لذا فإنَّ أيَّةَ ملاحظةٍ ستكون هدايا يضعها الباحث على رأسه، ويعتزُّ بها ،شاكرًا لهم جهودهم في قراءة الأطروحة وتقويمها .

بَقِيَ أنْ أقولَ إنَّ هذا عملي بذلت فيه من الجهد مالا يعلمه إلاّ الله، فأرجو أنْ يكون خالصاً لوجهه الكريم، ثُمَّ أرجو أن أوفَّق في بعض ما بذلتُ من جهدٍ فيه، فإنْ كان ذلك فبفضل الله وحده، ثُمَّ بفضل أستاذي، وإنْ كانت الأخرى فمن نفسي، والحمدُ للهِ على كلِّ شيءٍ .

الباحث

٢٠١٩/٥/٢٥م.

(تحليلُ الخِطاب ، الآلياتُ ، المرجعياتُ)

التأصيلُ ،و المفهومُ

١-١- تحليلُ الخِطاب:

ترتبط التداولية ارتباطًا وثيقًا بالفلسفة التحليلية، ولاسيما بعمل (أوستن وسيرل) في مجال أفعال الكلام، ونقطة الضعف في التداولية من وجهة نظر تحليل الخطاب طابعها الفردي، إذ ينظر إلى الفعل نظرة أحادية بوصفه تابعًا برمته إلى الفرد ، وهذا يقلل من سيطرة الاعراف الاجتماعية على الناس ،ومدى القيود التي تفرضها عليهم ، وما يستمدونه منها في تشكيل هوياتهم الفردية(١).

ويعدُّ الدارسون تحليل الخِطاب حلقة من حلقات التطور الموضوعي والمنهجي في ضمن معرفة كلية هي اللسانيات، فنشأته ، أي تحليل الخِطاب مدين للنحو التحويلي، الذي أسهم في الانتقال من بنية الجملة ومكوناتها القاعدية إلى البحث المنظم في العلاقات بين الجمل في بنية أعلى ،وأكثر تجريدًا يمثلها الخطاب، وهذا ما حرص على التنبيه إليها الأمريكي (هاريس) في مقاله(تحليل الخِطاب) على الرغم من عنايته بدراسة الجملة وتوصيف مكوناتها ،إلَّا أنَّه حثَّ على ضرورة دراسة العلاقات النَّحوية بين الجمل في ضمن مفهوم جذري في اللسانيات الشكلية هو(التحويل)، إلَّا أنَّ الفرق هو بين نظرة (هاريس) ورؤية (فان ديك) في كتابة (النَّص والسِّياق)هو إنَّ رؤيةَ الأخير أكثر حداثة وأكثر نضجًا منهجيًا،إذ بيَّن شمول الوصف النَّحوي لهذه العلاقات في المستويين السطحي والعميق من غير الاقتصار على التغيرات الطارئة في البنية الظاهرة كما يقرُّها التحويليون (٢).

وتحسبُ لـ (فان ديك) ثورته على نحو الجملة مُنطلقًا من مقدمة مفادها ضرورة إعادة بناء اللسانيات بناءً سليمًا يعيد الأمور إلى نصابها القويم ، فمادام

---

(١) يُنظر: الخطاب والتغيّر الاجتماعي : نورمان فيركلف ، ترجمة :محمد عناني، المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٥م : ٢٩.

(٢) يُنظر: الخطاب والنظرية والإجراء: د. نعمان عبد الحميد بوقرة، دار جامعة الملك سعود للنشر،ط١، ٢٠١٥م : ١١.

التبليغ اللساني لا يقوم إلَّا في الممارسة التخاطبية عن طريق إنجاز النَّصوص، فإنَّ اللسانيات ينبغي أنْ تتخذَ من الخِطاب موضوعًا أساسيًا لها [(١)].

والسؤال الذي ينبغي تقديمه هنا ما الخِطاب؟ وماذا يعني تحليل الخِطاب؟

الخِطاب لغةً: يُطلق الخِطاب في اللغة العربية على ((مُراجَعَة الكَلامِ، وَقَدْ خاطَبَه بالكَلامِ مُخاطَبَةً وخِطاباً، وهُما يَتخاطَبانِ)) [(٢)]،وحدَّ الزمخشري(ت:٥٣٨هـ) الخِطاب ((المواجهة بالكلام)) [(٣)]، أمَّا المُعْجَمُ الوسيط ،فلا يشير إلى تطور هذه الكلمة في العربية المعاصرة ، وإنَّما يكتفي بتفسير الخِطاب بالكلام دون تقييد نوع الكلام والخِطاب ((مُخَاطبَة وخطابًا كالمه وحادثه وَوجه إِلَيْهِ كلَامًا وَيُقَال خاطَبه فِي الْأَمر حَّدثهُ بِشَأْنِهِ ... والخِطاب الكَلَام... والرسالة))[(٤)].

ويظهر من المعنى اللغوي لـ (الخِطاب) اقتصار مفهومه على اللغة المنطوقة في حالة المحاورة يقول أبو البقاء الكفوي(ت:١٠٩٤هـ) : ((الخِطاب: اللَّفْظ المتواضع عَليهِ المَقصُود بِهِ إفهام مَنْ هُوَ متهيئ لفهمه))[(٥)]، مِنْ هذه التعريفات نخلص إلى أنَّ التراث العربي تحسس أهمية الخِطاب والأثر التداولي الذي يعدُّ أهم شروطه.

الخِطاب اصطلاحًا: الخِطابُ طريقةٌ مُعيَّنةٌ للتحدث عن الواقع وفهمه، كما أنَّه مجموعة من النَّصوص والممارسات الخاصة بإنتاج النَّصوص وانتشارها واستقبالها،

---

(١) يُنظر: لسانيات النص ،مدخل إلى انسجام الخطاب : د .محمد خطابي، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠١م : ٣٤.

(٢) لسان العرب: جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)،دار صادر – بيروت،ط٣، ١٤١٤ هـ: ٣٦١/١.

(٣)أساس البلاغة: محمود بن عمرو الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار صادر ،بيروت–لبنان،١٩٧٩م :٢٥٥/١.

(٤) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة:٢٤٦،ويُنظر: إشكالات النص دراسة لسانية نصية : د. جمعان بن عبدالكريم ،النادي الأدبي بالرياض والمركز الثقافي العربي ، ط١، ٢٠٠٩م.

(٥)الكُليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الكفوي(المتوفى: ١٠٩٤هـ) تحقيق عدنان درويش، محمد المصري ،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م : ٤١٩.

مما يؤدي إلى إنشاء أو فهم الواقع الاجتماعي[١]، وهناك مَنْ يُعرِّف الخِطابَ بأنَّه ((الطريقة في التعبير اللغوي عن الفعل الاجتماعي، وهو بهذا المعنى عنصر يشارك في تكوين الاحداث الاجتماعية ،ويُسهم في إحداث التغيير في معارف الناس ومواقفهم وقيمهم، إذ إنَّ النصوص التي تُخاطب المجتمع خِطابًا اجتماعيًا محددًا كالدعايات والاعلام وغيرها كما عايشها الناس وألفوها أثرت في أذواقهم وهوياتهم)) [٢]، وكذلك يُعرَّف الخِطاب بأنَّه ((تعبيرٌ عن الفكِر بوساطة سلسلة من الألفاظ والقضايا التي يرتبط بعضها ببعض))[٣]،والخِطاب بحسب ميشيل فوكو ((شبكة معقدة من النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تبرز فيها الكيفية التي ينتج فيها الكلام كخِطاب ينطوي على الهيمنة والمخاطر في الوقت نفسه))[٤]، إنَّ توسع فوكو في مفهوم الخِطاب يرتكز على رؤية نقدية تذهب إلى أنَّ الكلام ينطوي على صراعات انسانية خاضعة لرغبات وإرادات أبعد من كونها مجرد أقوال صادرة من مُتكلِّم إلى مُخاطَب .

والخِطاب اللغة المستعملة في ممارسة اجتماعية محدودة من وجهة نظر معينة[٥]، وهناك مَن يرى أنَّ الخِطابَ مجموعةٌ من العلامات اللغوية تضبط استخدامها قواعد وعادات لغوية متعارف عليها وتنتج دلالات ومعاني تنتقل من مُتكلِّمٍ إلى مُخاطَبٍ في حقول معرفية وسياقات ثقافية واجتماعية[٦] .

وطبيعيًا أنْ يخضع الخِطاب إلى وجهات نظر متنوعة ؛لأنَّه لا يمكن أنْ يكتفي بمنطلقات لسانية صرفة أو مقامية صرفة ، فهو يجمع بين هذه وتلك مع بروز

---

(١) يُنظر: تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية :د. محمد شومان، مكتبة النقد الأدبي، الدار المصرية اللبنانية،ط١،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م: ٢٧.

(٢) أهمية تحليل الخطاب في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية د. عبد الرحمن بودرع (بحث) منشور في مجلة (بياك)،العدد الاول ،٢٠١٤م:٧٣.

(٣) تحليل الخطاب الإعلامي ، أطر نظرية ونماذج تطبيقية:٢٦-٢٧.

(٤) مفهوم الخطاب في فلسفة مشيل فوكو: د. الزواوي بغورة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط١، ٢٠٠٠م:٩١.

(٥) المصدر نفسه:٩١.

(٦) يُنظر: أدوات تحليل لخطاب: بهاءالدين محمد مزيد،(بحث) منشور في مجلة مفصول ،المجلد ١/٢٥ العدد٩٧، ٢٠١٦م:٩٠.

إحداهما على الأخرى ،فللغة شروطها وللمقام إكراهاته ،وهذا التعدد في وجهات النظر في تعريف الخِطاب عائد إلى انطلاق الباحث من المدرسة التي ينتمي إليها أو بتعدد التخصصات وزوايا الرؤية.

وارتبط الخِطاب بالكلام، أو اللغة المنطوقة، أما النَّص ،فقد ارتبط باللغة المكتوبة، غير أنَّ المصطلحين يتبادلان المواقع ويتداخلان، وتنتقل أدوات التحليل أفعال الكلام ،و الاقتضاء والتضمين ،و التماسك والانسجام بينهما بحرية، ومرونة ما يجمع المصطلحين هو تجاوزهما مستوى المفردة والجملة، وخروجهما من ضيق التراكيب اللغوية منزوعة السِّياق إلى رحابة العلاقة بين اللغة والموقف، أو المقام ،أو السِّياق الذي تستعمل فيه[(١)] والباحث يستعمل المصطلحين بمعنى واحد، وتأسيسًا على هذا الفهم يحظى الخِطاب بتأثيرٍ اجتماعي بيِّن ؛ وذلك لكونه ليس مجرد قول بل فعلًا غائيًا، مرتبطًا أشدَّ الارتباط بمرجعياته الاجتماعية المتعددة المصادر والأنواع، وهذا يتطلب تجاوز قصر البحث في استعمال اللغة على الجانب القواعدي ،أو الدلالي للعناصر اللغوية، بل أضحى من المهم النظر إلى عملية التخاطب على أنَّها عملية بناء استراتيجيات مبنية على المعطيات السِّياقية ؛لتحقيق غايات المُتخاطبين[(٢)]

تحليل الخِطاب هو سمة المدرسة الفرنسية، ولاسيما تحليل الخِطاب السياسي، إذ يجد أصله، أو قاعدته في ذلك التميز الذي أقامه (دو سوسير) بين اللغة والكلام ، الكلام هو دراسة للتعبير الفردي ، من هنا كان موضوع تحليل الخِطاب دراسة في العلاقة ((بين الذات المُتكلِّمة وعملية إنتاج الجمل ،أو علاقة الخِطاب بالمجموعة الاجتماعية))[(٣)] ،وعرَّف (معجم تحليل الخِطاب)تحليل الخِطاب من ثلاث زوايا :

---

(١) يُنظر: أدوات تحليل الخطاب(بحث): ٩٠.

(٢) يُنظر: تداولية الخطاب الكاذب، تحليل لعبارات محكية في القرآن الكريم، أحمد حسين حيّال ،(بحث) منشور في مجلة مفصول ،المجلد ٢٥/ ١ العدد٩٧، ٢٠١٦م: ٢٨٦.

(٣) يُنظر: مفهوم الخطاب في فلسفة مشيل فوكو: ٩١.

١- تحليل الخِطاب بوصفه دراسة الخِطاب ،وخير مَنْ يُمثل هذه الرؤية (فان دايك) الذي يرى أنَّ تحليل الخِطاب دراسة الاستعمال الحقيقي للغة من قبل مُتكلِّمين حقيقين في وضعيات حقيقية(١) .

٢- تحليل الخِطاب بوصفه دراسة للتحادث ذلك الخِطاب وهو نشاط تفاعلي، وقد ميّز كلٌ من (موشلار وآن روبول) في تحليل الخِطاب التحادثي بين تيّارين، تحليل الخِطاب وهو يحلل النصوص التحادثية ، والتحليل التحادثي الذي يقوم على دراسة المحادثة في ارتباطها بالمُتكلِّم والمُخاطَب(٢).

٣ - تحليل الخِطاب بعدِّه وجهة نظر خصوصية إلى الخِطاب ، ويمثل هذا الاتجاه دعوة لعدم حصر تحليل الخِطاب في التحليل اللساني أو الاجتماعي أو النفسي، وإنَّما اعتماد هذه الفنون كلها لتحليل الخِطاب(٣) .

وتحليل الخِطاب بوصفه مبنيًا على اللغة لا يعني اختزال المجتمع باللغة ولا يعني كلٌ شيءٍ خِطاب، بل كما يراه(فيركلاف) أنَّ تحليل الخِطاب هو إحدى استراتيجيات التحليل الكثيرة(٤).

وهناك مَن يُعرِّف تحليل الخِطاب بأنَّه :((كلُّ تقنيةٍ تسعى إلى تأسيس العام والشكلي للرَّوابط الموجودة بين الوحدات اللغوية للخطاب المنطوق، أو المكتوب في مستوى أعلى من الجملة))(٥)، فالإقرار بوجود مستوى أعلى من مستوى الجملة هو الذي فتح المجال لتعريفات أخرى أخذت بعين الحسبان العناصر الخارجية غير اللغوية، وعرّفَ (جان ديبو) تحليل الخِطاب في معجمه مُعدًّا إيَّاه جزءًا من

---

(١) يُنظر: معجم تحليل الخطاب بإشراف باتريك شاردو –دومينيك منغنو،ترجمة عبد القاهر المهيري–حمادي صمود، المركز الوطني –تونس ،دار سيناترا،ط١، ٢٠٠٨م:٤٤-٤٥.

(٢) يُنظر: معجم تحليل الخطاب:٤٤-٤٥.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) يُنظر :تحليل الخطاب التحليل النصي في البحث الاجتماعي : نورمان فيركلاف، ترجمة د.طلال وهبة ، مراجعة د.نجوى نصر، منتدى مكتبة الاسكندرية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٩م:٢٠.

(٥) توجهات تحليل الخطاب في الثقافة العربية :د عمر بلخير،(بحث) منشور في مجلة مفصول، المجلد ١/٢٥ العدد٩٧، ٢٠١٦م : ١٥.

اللسانيات، وأنَّه يحدد القواعد التي تقود إنتاج تتابع من الجمل المبنية[١]،ويرى (هنري ويدوسن) أنَّ تحليلَ الخِطابِ هو: ((كشف الغطاء عن الأيديولوجيات الضمنية في النَّصوص وإماطة اللثام عن الأنزياحات الأيديولوجية الضمنية ومن ثَمَّ ممارسة السلطة في النَّصوص)) [٢]، والباحث يتبنى هذا التعريف ؛لأنَّه التعريف الاقرب إلى تحليل الخطاب.

وقد وضع الدكتور جمعان خطاطة توضح تطور لسانيات النَّص وتحليل الخِطاب.

أولًا: لسانيات النص= تحليل الخطاب التقليدي

ثانيًا: لسانيات النص ⊃[*] تحليل الخطاب

ثالثًا : تحليل الخطاب ⊃ لسانيات النص

رابعًا : تحليل الخطاب النقدي

واهتمامات لسانيات النَّص ترتكز على دراسة تراكيب ما فوق الجملة ،ودراسة تماسك النَّصوص، ودراسة الروابط بين الجمل تختلف عن اهتمامات تحليل الخِطاب التي تُعنى بدراسة المضامين الإجمالية للنص، ودراسة آليات الخِطاب، ودراسة أثر تلقي النَّص في الخِطاب ودراسة علاقة الحجاج بالخِطاب[٣] ،

ويرى الدكتور مؤيد آلصوينت أنَّ تحليل الخِطاب ((يرمي إلى توسيع الأدوات المعرفية لدى المُتلقي، فيقوم محلل الخِطاب بجمع كل المعلومات وتركيبها، والبيانات التي تساعد في فهم الخِطاب في مختلف مراحله: إنتاجه، وتداوله ،وتلقيه، وتفسيره،

---

(١) يُنظر: توجهات تحليل الخطاب في الثقافة العربية(بحث) :١٥.

(٢) المصدر نفسه:١٦.

(*) انضواء المكوّن في مكوّن آخر.

(٣) يُنظر: من تحليل الخِطاب إلى تحليل الخِطاب النقدي مناهج ونظريات : د. جمعان بن عبد الكريم ، كنوز المعرفة ،ط١، ٢٠١٦م:١١٤.

فضلاً عن الترتيب البنيوي للملفوظ، ويقوم المحلل بربط هذه المعلومات فلا يتوقف عند حدود النص وبنيته السطحية (بنيته النحوية، أو الدلالية)، بل يتعداها إلى المعلومات الحافة بالملفوظ، وكل ما يخص المشاركين في عملية التخاطب))(١).

هذا يدلُّ على أنَّ تحليل الخِطاب يركّز على علاقة النَّص بما يحيط به آخذا بعين الاهتمام العلاقة بين لغة النَّص ،والسِّياقات الاجتماعية، والعَقَدية والثقافية التي استعملت فيها، وكيف انعكست هذه العلاقة في ثنايا النَّص،((إنَّ تحليل الخِطاب تخصص ثري اكتسب جدارته المعرفية وسيادته العلمية لكونه يوفر للباحث مداخل منهجية مُختلفة لتحليل النَّصوص والخِطابات المختلفة، بالنظر للمدارس اللسانية، والنقدية المختلفة ،وخلفياتها النظرية ،ومرجعياتها الفكرية والمعرفية التي تؤطرها وتُكَيِّفُ خطابُها، وإذا كان وجود الخِطاب مصطلحًا صريحًا في التراث فإنَّ تحليل الخِطاب موجود بوصفه ممارسة منذ عهد الخليل وسِيْبَوَيْه))(٢).

ويمثل التحليل النقدي للخِطاب نوعًا من البحوث الخِطابية التحليلية التي تدرس طرائق تنفيذ سوء توظيف السلطة واستمرارها ومقاماتها والهيمنة الاجتماعية وعدم المساواة بوساطة النَّص والحديث في السِّياق الاجتماعي والسياسي، ويتمكن المحللون النقديون للخِطاب في مثل هذا الحقل البحثي من اتخاذ موقف يتحدى السلطة الاجتماعية المهيمِنة بوضوح، لكي يفهموا ويفضحوا عدم المساواة الاجتماعية ومن ثُمَّ يقاومونها(٣).

وإنَّ مبادئ تحليل الخِطاب موجودة بالفعل في التراث النَّحوي العربي ،ولاسيما في مدونة سِيْبَوَيْه(ت:١٨٠هـ) ،إذ نجده يستشهد كثيرًا بأبيات من شعر الصعاليك

---

(١) الخطاب القرآني دراسة في البُعد التداولي، مؤيد عبيد آل صوينت، ط١، مكتبة الحضارات، لبنان، ١٤٣٠هـ-٢٠١٠م:٩.

(٢) يُنظر: الخطاب والسلطة : فان دايك ،ترجمة غيداء العلي مراجعة وتقديم عماد عبد اللطيف، المركز القومي للترجمة ،ط١، ٢٠١٤م:١٨٩.

(٣) آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه :د. بشير ابربر،(بحث) منشور في مجلة كلية الآداب واللغات ،العددان العاشر والحادي عشر، ٢٠١٢م: ١٣-١٤.

ولاسيما عروة بن الورد الذي قاد ثورة على السلطة الاجتماعية المهيمنة في عصره وقد استحضرها سِيْبَوَيْه في تحليله لكلام العرب .

١-٢- الآليات

بطبيعة الحال لا يمكن دراسة المفهوم بمنأى عن المصطلح ذاته ، من غير الوقوف على حقيقة العلاقة بين المصطلح ومفهومه في إطار نظامي للحقل واللغة اللذين ينتمي إليهما المصطلح.

وتُعدُّ دراسة المصطلح موضوعًا جوهريًا داخل الحقل اللساني ، بحكم المكانة المهمة التي يحتلها في بناء شبكة من العلائق التواصلية بين كلِّ المكوناتِ التي تنشغل بتطوير الدرس اللساني الحديث، وكذلك التنوع الذي يطلع المستويات والطرق التي تعمل على بنائه داخل قوالب لغوية مختلفة ، والمصطلحات مفاتيح العلوم بها تضبط المفاهيم وتحول من ضبابيتها الذهنية إلى قوالب لفظية بحدود جامعة مانعة قابلة للدرس، والمصطلح ينبغي أنْ يكون لفظًا أو تركبًا، وألَّا يكونَ عبارة طويلة تصف الشيء وتوحي به، وليس من الضروري أنْ يحملَ المصطلح كلَّ صفاتِ المفهوم الذي يدل عليه، يكفي أنَّ المصطلحَ يحملُ صفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم(١).

والسؤال الذي يُثار، هل ورد مصطلح الآليات في المعجمات العربية؟ من المعجمات التي درست مفردة (أول)، معجم العين جاء فيه ((أول: فأما الأوائل من الأوّل فمنهم من يقول: تأسيُس بِنائِه من همزةٍ وواوٍ ولامٍ، ومنهم من يقول: تأسيسُهُ من واوين بعدهما لام، ولكلٍ حجّةٌ...والتَّأَوُّل والتَّأْويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصحّ إلاّ ببيان غير لفظه))(٢)، ووردت هذه المفردة في معجم الصحاح ((أول التَّأْويل: تفسير ما يَؤُولُ إليه الشيء، وقد أولته وتأولته))(٣).

---

(١) يُنظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، مكتبة غريب ، ط١، ١٩٩٣م:٧.

(٢) كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: ١٧٥هـ)،تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية ،١٩٨٥م :٣٦٨/٨.

(٣)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى: ٣٩٣هـ)،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت،ط٤ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م:٤ /١٦٢٧.

وكذلك عرض مقاييس اللغة معنى (الآلية) ((وَآلَ يَؤُولُ، أَيْ: رَجَعَ. قَالَ يَعْقُوبُ: يُقَالُ: أَوَّلَ الْحُكْمَ إِلَى أَهْلِهِ))[١]،وأشار الزمخشري إلى معنى التأويل بقوله:((وأول القرآن وتأوله. وهذا متأول حسن: لطيف التأويل جداً، قال عبد الله ابن رواحة(رضي الله تعالى عنه):

نحن ضربناكم على تنزيله فاليوم نضربكم على تأويله)) [٢]

وجاء في لسان العرب: ((الأَوْلُ : الرجوع آل الشيءُ يَؤُول أَولاً ومآلاً : رَجَع ، وأَوَّل إِليه الشيءَ : رَجَعَه ...)) [٣]

ومع ورود بعض المعاني التي تدلُّ عليها لفظة (الآلة) فإنَّها بمعناه الحقيقي تدلُّ على معنى (الأداة) وصياغة المصدر من هذا الاسم لا يغادر هذا المعنى ، وقد أمضى المَجْمَع العربي إقرار مصطلح الآلية عِبر ما قدّمه الدكتور محمود فهمي حجازي عضو المجمع، والدكتور محمد محمد داود الخبير باللجنة في مقالتين، إذ يقول الدكتور حجازي: ((يستخدم المعاصرون كلمة آلية بمعنى: الفاعلية، أو نظام العمل، أو إجراءات التنفيذ، مثل: آليّة للتعاون بين الدول ، والكلمة غير واردة في المعاجم العربية ، وإنْ كانت عربية المادة ، ومنها ـ أيضًا ـ كلمة الآلة ، وعند النحاة مصطلح اسم الآلة، ومن معاني هذه المادة: الاستطاعة ، وفي المعجم الوسيط : ألا الشيء يألوه ألولًا ، استطاعه، ونرى كلمة (آلية) سائغة مقبولة الدلالة على نظام العمل والإجراءات التي تمكِّن من التنفيذ، وذلك على سبيل المصدر الصناعي))[٤].

---

(١)معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (المتوفى: ٣٩٥هـ)،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م:١/١٥٩.

(٢) أساس البلاغة:١/٢٥.

(٣) لسان العرب:١/٢٧

(٤)آليّات التفسير في تحديد معاني النحو عند سيبويه، أطروحة دكتوراه ،إعداد الطالب: خير الله مهدي جاسم الزغير،بأشراف الاستاذ الدكتور:نجاح فاهم صابر العبيدي، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة كربلاء، العام الدراسي ،٢٠١٧م:١٥. نقلًا عن كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية في مصر، إعداد د. محمد داود وآخرين، عرض على المجمع وصدر بالجلسة الثانية والثلاثين من مجلس الدورة السادسة والستين في ٢٣/ ذي الحجة /١٤٢٠هـ- ٢٩ مارس ٢٠٠٠، وبالجلسة الخامسة عشرة ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠ : ١٩ .

ويرى الدكتور كاطع جارالله الدراجي أنَّ الدكتور فهمي حجازي لم يكنْ موفقًا في اشتقاق الجذر اللغوي من (ألو)، ألا الشيء يألوه بمعنى استطاعه ،لأنَّه ناقص واوي، منة الألية شحم الشاة ، من ذلك الآلاء النعم المكتنزة(مجاز)، والآلة لفظ (أجوف) لا ناقص، ولا مضعّف من آل يؤول إذا عاد ورجع، كأنَّ الآلة علاقة ،أو شاخص يرجع إليه ويعاد على وزن (فَعَلَة) ،ثُمَّ صنع منه مصدر صناعي (آلية)على وزن (فَعَليّة) ، والآليات أقرب إلى مصطلح التأويل ،أو الأوليّات ؛لأنَّها من الجذر نفسه، أي :إنَّ الآليات مرادفة للمرجعيات كلاهما عودة إلى الأصل الأول بينهما فرق لساني ، اللسانيات فرقت بينهما تفريقًا لطيفًا[١].

ويرى الدكتور محمد داود أنَّ ((استخدام المصدر الصناعي (آلية) بمعنى فن تنفيذ الأشياء وإنجازها وتفعيله ؛ كما في قولهم :ما آلية تنفيذ مشروع النهضة؟ وتستعمل الكلمة للدلالة على إجراءات محددة تُتخذ، والكلمة صحيحة مبنىً ومعنىً، أمّا من حيث المبنى ، فقد جاءت الكلمة على وزن قياسي في العربية، وأمّا من حيث المعنى، فالمعنى الجديد ذو اتصال وثيق بالأصل الذي أخذ منه (آلة) حيث أنّه لا وجود للكلمة في المعجمات القديمة والحديثة التي بين أيدينا، باستثناء المعجم العربي الأساس، وقد استعملها في معنى مختلف: (هو فنُّ اختراع الآلات واستعمالها) ؛ لذا اقترح إضافة هذه الكلمة بدلالتها إلى معجمات المجمع))[٢] ، فالاستطاعة فيها دلالة القُدرة والكيفية التي تمثل النوع الإجرائي في تحليل الاستعمال اللغوي، وإشارة المجمع إلى عدم ورود هذه الكلمة في المعجمات العربية هو كلمة (آلية) وليس كلمة (آلة) أو أنَّ معناها لم يرد في المعجمات.

إنَّ توظيف لفظ (الآلية) في غير معناه هو خروج عن الأصل الذي وضعت له أو وظِّفت به، ولاسيما أنّه مأخوذ من (آلة) وهو ما نجده عند المحدثين، فسِيْبَوَيْه مثلًا لم يصرح بالمفهوم اللساني وقد جاءت دراسات كثيرة على هذا النحو في كتابه، وهذه العنوانات قد استمدت من الميدان العلمي المتداول في الوسط البحثي، والحال

---

(١) محاضرات الاستاذ الدكتور :كاطع جارالله الدّراجي :مدونتي الخاصة.

(٢) آليّات التفسير في تحديد معاني النحو عند سيبويه:١٥ .

نفسه في استعمال عنوان (آليات) إذ هي مستمدة من الميدان العلمي الذي سار عليه[١]،فالآليات تعني: ((كيف تعامل سِيْبَوَيْه مع النَّصوص المختلفة التي كان يوردها ويقوم بتحليلها))[٢]،أي: ما إجراءات التنفيذ التي حلَّ بها سيبويه كلام العرب، فالمقصود بالآليات الكيفية بما ترتبط به من أصناف إجرائية بأُسلوب أو بآخر[٣] وكلّ ذلك بـ((آلية التحليل اللغوي لكلام عند العرب وسمات التأليف بين عناصره والتعليق في نظمه ودلالات الإعراب فيه وما تضفي إليه فكرة العامل))[٤]، إنَّ مطابقة مصطلح الآلية على الآلة واستعمالها الصريح في غير مجال الآلة الدالة على الواسطة أو الشيء الذي يُعدّ آلة بعينه بات توظيف هذا المصطلح في مجال علمي يرتبط بمجموعة الأدوات والكيفيات الإجرائية التي تكون الآليات في تحليل الخِطاب .

١-٣- المرجعيات

يركّز تحليل الخطاب على علاقة النَّص بما يحيط به آخذًا بعين الاهتمام العلاقة بين لغة النَّص والسياقات الاجتماعية والعَقدية والثقافية التي استعملت فيها.

وقامت اللسانيات البنيوية بإبعاد المرجعية من الدراسات اللغوية على الرغم من الأهمية التي تكتسبها في فهم الخِطاب البشري ، وكانت حجّتها في ذلك استحالة الجمع بين علامات من طبيعة متنوعة ، والمرجعية من طبيعة غير لغوية فلا مجال للرجوع إلى الأشياء لتفسير العلامات اللغوية، وإنَّ الإنسان بطبعه كائن اجتماعي مؤسسي ، محاط بمؤسسات مختلفة ابتداء من اللغة ومرورًا بالقانون والدين والمجتمع ومن ثَمَّ فهو محكوم بالمواضعات اللغوية[٥].

---

(١) يُنظر: آليّات التفسير في تحديد معاني النحو عند سيبويه: ١٦

(٢) آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه(بحث): ١٤.

(٣) يُنظر: آليّات التفسير في تحديد معاني النحو عند سيبويه: ١٦

(٤) دراسات في آليّات التحليل وأصول اللغة والنحو، د. السعيد شنوقة، عالم الكتب، القاهرة،ط١، ٢٠٠٩ : ٢٧٣-٢٧٤.

(٥) يُنظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب :د.حمو الحاج ذهبية، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة تيزي وزو،ط٢، ٢٠١٢م:١٠٢.

المَرجِعية لغة: المَرجِعية بكسر الجيم مصدر صناعي من(مَرْجِع) لصفة الرجوع لا النزعة المعرفية، أمَّا صيغة استعمالها في تحليل الخِطاب فهي مُحدَّثةٌ في اللغة العربية المعاصرة ؛ إذ تشير تضاعيف المعجمات اللغوية التراثية إلى أصولِ دلالتِها العائدةِ إلى مادة (رَجَعَ) وجميع اشتقاقاتها[١].

ورد في كتاب العين ((رَجَعَ : رجعْتُ رُجوعًا ورجعته يستوي فيه اللازم والمجاوز، والرَّجْعَةُ المرّة الواحدة، والترجيع: تقارُبُ ضروب الحركات في الصوت، هو يُرجِّع في قراءته، وهي قراءةُ أصحاب الألحان، والقَيْنةُ والمغنّية تُرجّعان في غنائهما، وترجيع وشي النقش والوشم والكتابة خطوطها، والرَّجْعُ: ترجيع الدَّابَةُ يدها في السَّير، ... ورَجْعُ الجوابِ: ردُّه، وَرَجْعُ الرشق من الرمي: ما يردّ عليه، والمرجوعة: جواب الرسالة))[٢]،وقد وقف صاحب العين عند أغلب أوزان الجذر (رَجَعَ) التي تضمنت اسم المفعول (مرجوع) ومؤنثه (المرجوعة) بمعنى (الرد والمعاودة)، في حين يُبيَّن ابن فارس(ت:٣٩٥ هـ) (رَجَعَ) ((الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ كَبِيرٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، يَدُلُّ عَلَى رَدٍّ وَتَكْرَارٍ، تَقُولُ: رَجَعَ يَرْجِعُ رُجُوعًا، إِذَا عَادَ))[٣].

وتعرض الزمخشري لدلالاته الحقيقية والمجازية ذلك أنَّ ((رَجَعَ إليّ رجوعاً ورجعى ومرجعاً، ورجعته أنا رجعاً، ورجعت الطير القواطع رجاعاً، ولها قطاع ورجاع، وتفرقوا في أوّل النهار ثم تراجعوا مع الليل، أي: رجع كلُّ واحدٍ إلى مكانه، ومن المجاز: خالفني ثُمَّ رجع إلى قولي، وصرمني ثم رجع يكلمني، وما رجع إليه في خطب إلَّا كفيَ، وليس لهذا البيع مرجوع، أي: لا يرجع فيه، وهذا رجع رسالتك ومرجوعها ومرجوعتها، أي: جوابُها))[٤].

وأمَّا ابن منظور(ت ٧١١هـ) فقد فصَّلَ تفصيلًا مطَّردًا مُدعَّمًا بآراء اللغويين والنَّحاة جميع ما سبق وأضاف بشرحه :((رجَع يَرْجِع رَجْعاً ورُجُوعاً ورُجْعَى ورُجْعاناً

---

(١) يُنظر: التأصيل النظري لمصطلح (المرجعية)في التراث العربي والدراسات الغربية الحديثة : الاستاذة سلاف بعزيز ،جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي-،بحث منشور في مجلة علوم اللغة وآدابها، بحث :١٢٠

(٢)كتاب العين: ١/٢٢٥.

(٣) معجم مقاييس اللغة: :٢/٤٩٠.

(٤) أساس البلاغة :١/٣٣٩.

ومَرْجِعاً ومَرْجِعةً: انْصَرَفَ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ﴾ العلق:٨، أَي: الرُّجوعَ والمَرجِعَ، مَصْدَرٌ عَلَى فُعْلى ...وراجَع الشيءَ ورَجع إِليه؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي، ورَجَعْتُه أَرْجِعه رَجْعاً ومَرْجِعاً ومَرْجَعاً وأَرْجَعْتُه))[1] .

وبذلك يتبين للباحث أنَّ جلَّ المعجمات العربية غابت فيها الإشارة لصيغة (مرجعية) أمَّا أصولها وما يتفرع عنها من بنيات صرفية فتتقاسمها دلالات مركزية هي: الرَّدُ، التَّكرارُ ،الصَّرفُ، العودةُ، الاستبدال، الفائدةُ[2].

وأمَّا المعجمات الحديثة، فلم تكن أسعد حالًا من المعجمات العربية التراثية ومنها المعجم الوسيط الذي كرَّرَ ما جاء بها بإيجاز، مع ذكره لمفهوم المرجعية((مثل الرجعةَ في علم الأحياء العودة إلى الحياة بعد موت ظاهري،أو سبات... الرجعِيةُ : البقاء على القديم في الأفكار والعادات دون مسايرة التطور... المرجِع ما يرجع إليه في علم أو أدب من عالم أو كتاب جمع مَراجِع))[٣].

وجاء في التوصيفات الغربية فيقصد بالمرجعية ((فعل العودة إلى شيء ما ، لبيان كيف يحيل موقع شيء إلى آخر يسبقه ،كذلك هو فعل الرجوع أو الإسناد إلى أشياء أو أشخاص في نص أو خطاب حين ترسل، إلى قارئ ، أو مستمع))[٤] ، وورد في موسوعة اللسانيات أنَّ مصطلح المرجعية ((يستعمل في تحديد ما يأتي: العلاقة بين التعبيرات الإحالة وإلى ما تعود (ترجع) إليه، والتعبيرات الإحالة إلى ماذا تشير وفعل الرجوع إلى ما هو خارج اللغة))[٥].

ويقدّم اللغوي الفرنسي (جورج مونان) رأيًا مغايرًا للسابق في تعريفه لمصطلح (المرجعية) جاء فيه ((إنَّ اللغة في ذاتها هي مجموعة من البنى والأشكال يرتبط

---

(١) سان العرب: ٨/١١٤.

(٢) يُنظر : التأصيل النظري لمصطلح (المرجعية) في التراث العربي والدراسات الغربية الحديثة (بحث) :١٢٢.

(٣) المعجم الوسيط ، : ١/٣٣١.

(٤) نظرية النص الأدبي: د.عبد الملك مرتاض، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،ط ٢، ٢٠١٠م: ٢٨٧.

(٥) المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية، بوطارت محمد الهادي وآخرون، دار الكتاب الحديث ، ١٤٣١ هـ- ٢٠١٠ م: ٣٠٩.

وجودها بتجربة المُتخاطبين بالعالم))[١]،أي: الوظيفة المرجعية للغة هي التي تحدد أبعاد الخِطاب الحقيقية، وتكتسب مشروعيتها حينما تتطابق العلامات اللغوية مع الواقع الخارجي، فالمرجعية إذن كلفظة مفهومها في الثقافة الغربية هي بحث في عودة الوحدات اللغوية المُبْهمة إلى أخرى سابقةٍ أو لاحقةٍ عليها ، بمعنى إرجاع المعاني إلى موضوعاتها، وبهذا لا تبتعد كثيرًا عن المفهوم المعجمي في الثقافة العربية[٢].

وبعد هذه المراجعة في المعجمات العربية والتوصيفات الغربية لمفهوم (المرجعية) لِنقفَ مع بعض السانيين العرب الذين مازجوا بين الثقافتين مع محاولتهم إيحاد خيط من الربط، ومن هؤلاء الدكتور عُمر بلخير الذي يرى أنَّ ((الرجوع إلى المعاجم المتخصصة يظهر لنا إجماعًا على تحديد المرجعية بأنَّها تلك الوظيفة التي تسمح للأشكال اللغوية أنْ تحيل على عناصر من العالم ، والتخاطب البشري أساسًا يقوم على هذه العلاقة... وإنَّ الوظيفة المرجعية للغة هي التي تعطي الخِطاب بعده الحقيقي في التأدية إذ إنَّ تتمةَ الفائدة في الكلام يتوقف على مدى مطابقة العلامات للواقع))[٣].

وهناك من الباحثين مَن يعرِّف (المرجعية) بأنَّها ((القاعدة الأساس لكل اتصال وتواصل، فهي التي تحدد العلاقة بين الملفوظ والموضوع الذي تحيل إليه ، وتدل على سيرورة العلاقة بين الملفوظ والمرجع، أي: مجموع الآليات التي تصل بعض الوحدات اللغوية ببعض الوحدات من غير اللغوية))[٤] معتمدةً على حدَّ (أوركيوني) للمواضعة التي ترى أنَّ المواضعة مجموعة من الاتفاقات والعقود

---

(١) معجم اللسانيات: بإشراف جورج مونان : ترجمة جمال الحضري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،. ط ١، بيروت – لبنان ، ٢٠١٢ م : ٤٠٦–٤٠٧.

(٢)يُنظر: التأصيل النظري لمصطلح (المرجعية) في التراث العربي والدراسات الغربية الحديثة(بحث):١٢٤.

(٣) تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية د.عُمر بلخير، منشورات الاختلاف ، الجزائر، ط١،٢٠٠٣ : ٦٤.

(٤) لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب : ٩٤–٩٥.

الضمنية التي بها يشارك أفراد مجموعة لسانية ليتكون النمط اللغوي[١] ،ومن الممكن وصفها مرجعًا يستند إليه الفرد في علاقاته مع أبناء جلدته ، وبذلك لم يأتيا بجديد على الذي قال به (جورج مونان) عدا اشتراط عُمر بلخير الفائدة في الكلام تتوقف على مدى مطابقة العلامات للواقع، وتركيز ذهبية حمو على الملفوظ .

فالمرجعية بالمصطلح الحديث لم يستعمله أصحاب المدونات العربية ولاسيما سِيْبَوَيْه، لكنَّه كمفهوم واضح في ذهنه وذهن شيخه الخليل(ت:١٧٥هـ) ، وبتعبير الدكتور بلخير التخاطب البشري أساسًا يقوم على هذه العلاقة، أي: إنَّ الفرد يعتمد في مجتمعه على المرجع من الممكن أنْ يخضع للسلوك الجمعي ، وللأخلاق ، وللمعطيات الثقافية وهذه المعطيات واضحة في كتاب سِيْبَوَيْه .

(١)لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب: ٩٤-٩٥.

مَفْهومُ الحِجَاج

إنَّ الهدف الأساسي للخِطاب الحِجَاجي الوصول إلي إقناع المُخاطَبِ بفكرةٍ معينةٍ كان قد أخذ منها موقف الرَّافضِ، أو المُتشكِّك، ويقوم المُتكلِّم بإيصال الفكرة التي جيء بالحجة من أجل إثباتها، وتختلف أساليب الإقناع، وتتنوع بحسب تنوع التجربة الإنسانية التي تضفي على العملية التواصلية بعُدًا حجاجيًا، يعتمدُ على استعمال العقل، والحِجَاج في الدراسات الحِجَاجية على ضربين: ضربٌ أنت فيه لا تبرح حدود المنطق فهو ضيق المجال، ومرادف للبرهنة والاستدلال، إذ يُعنى بتتبع الجانب الاستدلالي في المَحاجة، وضربٌ هو واسعٌ المجالِ، لانعقادِ الأمر فيه على دراسة مُجملِ التقنيات اللغوية الباعثة على إذعان المُخاطَب، سيبقى البحث في دائرة الضرب الثاني في دراسة بواعث الإذعان[١] .

الحِجَاج لغةً: وجه الظفر من الحجة و ((الحُجَّةُ: وَجْهُ الظَّفَر عند الخُصومة، والفِعل حاجَجْتُه فَحَجَجْتُه، واحتَجَجْتُ عليه بكذا، وجمع الحُجَّة: حُجَجٌ))[٢]، وقيل الحِجَاج مرتبطٌ بالقصد من ((حَجَّ يحجُّ حَجًا، وأصلُ الحَجِ القَصْد))[٣]، وقد يكون الحِجَاج المسلكَ؛ لعلاقته بالمحجة فـ((مَحَجَّة الطَّرِيق هِيَ المقْصد والمسلك))[٤].

وللحجة جمعان مشهوران هما: حُجَجٌ ومَحاجٌّ وقد قالت العرب: ((احتجَّ على خصمه بحجة شهباء، وبحججٍ شُهب، وحاج خصمه فحجه، وفلان خصمه محجوج، وكانت بينهما محاجة وملاجة، وسلك المحجة، وعليكم بالمناهج النَّيرة، والمحاجُّ الواضحةُ))[٥].

(١) يُنظر: الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية : عبد الله صولة، دار الفارابي ، بيروت- لبنان،ط١ ، ٢٠٠٧م:٨.

(٢) كتاب العَيْن: ٣/١٠.

(٣) جمهرة اللغة :لأبي محمد بن الحسن بن دريد، حقَّقه وقدَّم له الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط١ ،١٩٨٧م : ١/٨٦.

(٤) تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط١، ٢٠٠١م: ٣/٢٥١.

(٥) أساس البلاغة: ١١٣.

وهناك مَن رأى أنَّ الحِجَاج دالّ على المَعنى الإنجازي للقصدية أي: القدوم بمعنى الوصول بقصدية أو من دونها ((حَجَّ إلينا فلانٌ أي قَدِمَ؛ وحَجَّه يَحُجُّه حَجّاً: قَصَدَهُ، وحَجَجْتُ فُلَانًا واعتَمَدْتُه أي قَصَدْتُهُ، ورجلٌ محجوجٌ أي مَقْصُودٌ، وَقَدْ حَجَّ بَنُو فُلَانٍ فُلَانًا إذا أَطالوا الاختلاف إِلَيْهِ..... والتَّحاجُّ: التَّخاصُم؛ وَجَمْعُ الحُجَّةِ: حُجَجٌ وحِجاجٌ. وحاجَّه مُحاجَّةً وحِجاجاً: نَازَعَهُ الحُجَّةَ. وحَجَّه يَحُجُّه حَجّاً: غَلَبَهُ عَلَى حُجَّتِهِ))(١) على أنَّ ابن منظور يجعل الحِجَاج مرادفًا للجدل صراحةً بقوله ((وَهُوَ رَجُلٌ مِحْجاجٌ، أَي :جَدِلٌ)) (٢)،وعلى هذا يكون الحِجَاج النِّزاع والخصومة بوساطة الأدلة والبراهين والحجج العقلية فيكون مرادفًا للجدل بحسب ابن منظور.

نلحظ مما تقدم أنَّ معاني الحِجَاج اللغوية جالت في حيزين مختلفين الحيّز الأول السيرورة والحيز الثاني الصيرورة ،ولابّد من الإشارة إلى(المناهج النيرة والمحاجُّ الواضحةُ)، فيها بُعد اعتزالي في اختيار الأفكار التي تناسب الأساليب التي تقوي الحجة ، وهذه الدلالات اللغوية لا تفي بالغرض؛ لأنَّ أيَّ شكلٍ لغويٍّ إذا دُرِسَ معزولًا عن السِّياق فلنْ يكون له معنًى محددٌ وحازمٌ في حدِّ ذاته .

وقد توَّهم مَن قال إنَّ الفعل (حَجَّ) دلالته تختلف عن الفعل (حاجج) من حيث الإمكان والفعل ((حجَّ يدلُّ على القصد وكفى، أمّا حينما نقول (حاجَّ أو حاججَ) فهو الانتقال من القصد إلى ممارسة الفعل، أو استعمال الأدوات والوسائل في الوصول إلى هذا القصد))(٣)؛ لأنَّه مايز بين فعلين مختلفين من الوجهة الفاعلية ،فالفعل (حجَّ) فعل لا مشاركة فيه ، أما الفعلان (حاجَّ وحاجج) فعلان مضمران إضمارًا قطعيًا للمشاركة بحكم وزنهما الصرفي، وما يستلزمه المبنى المزاد .

الحِجَاج اصطلاحًا : اختلف المُشتغلون في الحِجَاج في نظرتهم إلى الأبعاد الدلالية التي يشي بها الحِجَاج اصطلاحًا، فضلًا عن اختلافهم في مديات البنيتين :التكونية ، التأثيرية وعلاقات الحضور المِعياري ،فقد أدار كلٌ من(بيرلِمان و تيتيكا)

---

(١) لسان العرب: ٢ /٢٢٨ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) إشكاليات الحجاج في المفهوم والتوصيف: د. صلاح حسن حاوي ،سلسلة البلاغة الجديدة وتحليل الخطاب ، دار شهريار ، البصرة –العراق ، ط١، ٢٠١٨م:٢٥ .

أطر الحِجَاج على حدِّه وتعريفه : موضوعًا وغاية ، فحصرا موضوعه في((دراسة تقنيات الخِطاب التي من شأنها أنْ تؤدي بالأذهان إلى التسليم بما يعرض عليها من أطروحات، أو أنْ تزيدَ من درجةِ ذلك التسليم))[١]،وربطا غايته ((غاية كلِّ حجاجٍ أنْ يجعلَ العقول تذعن لِما يُطرح عليها أو يزيد في درجة ذلك الإذعان، فأنجع الحِجَاج ما وُفِّقَ في جعل حدّة اذعان تقوى درجتها لدى السامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب إنجازُهُ أو الإمساك عنه ، أو ما وُفِق في الأقل في جعل السامعين مُهَيَّئين ذلك العمل في اللحظة المُناسبة))[٢]، وهما يربطان الحِجَاج بالغائية لا الماهية، إذ نلمحهما يقرنان الحِجَاج بالإقناع الذي يُعدُّ غاية العملية الحِجَاجية؛ وذلك بربط الأثر الذي يتركه تلفظ المُتكلِّم في المُخاطَب فيدفعه إلى الإقدام أو الإحجام ، ويقصرا الحِجَاج على بعض التقنيات والآليات البلاغية والمنطقية، وهو ما يدفعهما إلى تقسيم الخِطابات إلى خطابات حجاجية ذات طبيعة إقناعية، كالمناظرات والمجادلات الدينية والفلسفية والسياسية والقانونية، وأخرى غير حجاجية[٣].

وفي المقابل، هناك حجاج لغوي يعتمد على الروابط اللغوية في عملية الإقناع والمحاججة، ويُمَثِلُ هذا الاتجاه كلٌّ مِنْ (ديكرو وأنسكومبر) ويُسمّى هذا أيضا بالحِجَاج داخل اللغة، وقد ركَّزا على منطق الكلام باستكشاف القواعد الداخلية للخطاب التي تتحكم في ترابط النَّص وتسلسله واتساقه وانسجامه[٤]، فيعرفان الحِجَاج ((إنَّ المُتكلِّم إذ يحاجج إنَّما يقدّم قولًا أولًا (ق١) أو مجموعة أقوال تقود إلى الإذعان والتسليم بقول آخر (ق٢) أو مجموعة أقوال))[٥]، معنى ذلك أنَّ الحِجَاج يتضمن

(١) الحجاج مفهومه ومجالاته ،دراسة نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة ، إشراف د. حافظ إسماعيلي علوي ، عالم الكتب الحديث، أربد –الأردن،ط١ ،٢٠١٠م :٣٣

(٢) أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس كلية الآداب منوبة: إشراف حمادي صمود،ط١، ١٩٩٨م: ٢٩٩.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٣٤٢.

(٤) يُنظر : التداوليات وتحليل الخطاب :د . جميل حمداوي، مكتبة المثقف،ط١، ٢٠١٥م:٣٨.

(٥) العوامل الحجاجية في اللغة العربية د. عزالدين الناجح، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع ، تونس، ط١، ٢٠١١م: ٢٧.

إنجازًا لعملين: الأول يتعلق بما يقدمه القول من حجج، والثاني ما يحيل عليه هذا القول من استنتاج سواء كانت النتيجة مصرح بها أو مفهومة من (ق١) [١].

وهذا يعني أنَّ الحِجَاج مرتبطٌ بالاستنتاج الذي ينشأ داخل اللغة لا خارجها ، وتنصرف دراسة الحِجَاج في نطاق هذا التوجه اللساني إلى البنية اللسانية للملفوظات الحِجَاجية ، ومُختلف الآليات التي تتيحُ إلى إمكان قيام الحِجَاج داخل اللغة ؛ذلك أنَّ الوظيفة الحِجَاجية للخطاب تبرز في البنية التركيبية ذاتها، أيْ: إنَّ الحِجَاج مُؤَصَّلٌ لغويًا قبل أنْ يكونَ مَظْهرًا من مظاهر التداول الحِجَاجي[٢]، إنَّ هذا التوجه يجعل تقنية الحِجَاج ليس وصفًا خارجًا عن اللغة أو مضافًا لها، ولكنَّها أساس فيها ،ويسري فيها سريانًا طبيعيًا ،أي: أنَّ اللغةَ كلَّها حجاجٌ كما يقول(ديكرو).

والحِجَاج طريقة في الاستشهاد، والتمثيل تهدف إلى التأثير والإقناع ،فهو ((خطاب صريح، أو ضمني يستهدف الإقناع والإفهام معًا مهما كان مُتلقي هذا الخِطاب ومهما كانت الطريقة المتبعة في ذلك)) [٣]، والحِجَاج فعل إنساني يهدف أساسًا إلى الإقناع ، وفي وضعيات التواصل التي ترمي إلى جعل شخصٍ أو مجموع من الأشخاص تتبنى وجهة نظر معينة أو تقوم بسلوك معين، يكون الإقناع أهم وجه من وجوه التواصل فيها، وتختلف أساليب الإقناع وتتنوع بحسب تنوع التجربة الإنسانية التي تضفي على العملية التواصلية بعدًا حجاجيًا يعتمد استعمال العقل[٤].

وبعد هذا العرض لمفهوم الحِجَاج لغةً واصطلاحًا ،علينا أنْ نقفَ عند مفهوم الحِجَاج في فكر سِيْبَوَيْه ، هل كان سِيْبَوَيْه واعيًا لمَفهوم الحِجَاج؟ وهل كان مفهومُه متداولًا ؟ وإذا كان هناك إدراك واعٍ لهذا المُفهوم إلى أيّ توجهٍ يكون أقرب إلى

---

(١) يُنظر الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية :٣٣.

(٢) يُنظر: الحجاجيات اللسانية عند أنسكومبر وديكرو: رشيد الراضي، عالم الفكر،ع١،مجلد٣٤ ، ٢٠٠٥م:٢١٧.

(٣) الحجاج والاستدلال الحجاجي –استقصاء نظري : حبيب أعراب ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد الأول ، المجلد ٣٠ :٩٩.

(٤) يُنظر: التحليل الحجاجي للخطاب: إشراف وتقديم د.أحمد قادم، د.سعيد العوادي، بحوث مُحكَّمة ، كنوز المعرفة، ط١، ٢٠١٦م:٤٤٤.

الحِجَاج البلاغي أم إلى الحِجَاج اللغوي؟ هذه الاسئلة وغيرها سيجيب عنها هذا الفصل إن شاء الله.

استعمل سِيْبَوَيْه مفهوم الحِجَاج في أكثر من موضع من كتابه، من ذلك ((وستراه مفصَّلاً أيضاً في بابه، مع غيرِ هذا مِنْ الحُجَجِ إنْ شاء الله))[(١)] ، وفي مكان آخر يقول: ((هذا حجةٌ لقوله: (رُبَّ رجلٍ وأخيه)، فهذا الاسم الذي لمْ يكنْ ليكونَ نَكِرةً وحدَه، ولا يُوصفُ به نَكِرةً، ولمْ يَحتمِلْ عندهم أنْ يكون نَكِرةً، ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلَّا نَكِرةً حتى يكون أوَّلَ ما يَشغلُ به (العاملَ) نَكِرةً))[(٢)].

وعند تحليل هذا النَّص على وفق معطيات تحليل الخِطاب يتضح لنا أنَّ سِيْبَوَيْه أراد القول أنَّ هذا المَوضِع الذي شغله ملفوظ (أخيه) مَوضِع للنَّكرة ، ويحاجج مُخاطَبه المُعترض على مجيء المُعطوف معرفة مع أنَّ المُعطوف عليه نكرة ؛ بأنَّ هذه المَعرفة يقصد بها النَّكرة ((والمَعنى إنَّما هو (وأخٍ له)))[(٣)].

يرى سِيْبَوَيْه أنَّ عطف المَعرفة على المَجرور بـ (رُبَّ) قبيح ،لكنَّه يجيزه ؛لأنَّهُ سُمِعَ من العرب ، ويفسِّره في معنى النَّكرة ، ولمْ يكتفِ بذلك ،بل وضع سؤالًا افتراضيًا مِن مُخاطَب يقول فيه: ((فإنْ قيلَ: أمُضافةٌ إلى معرفةٍ أو نكرة؟ فإنَّكَ قائِلٌ: إلى مَعرفةٍ ولكنَّها أُجْرِيَتْ مُجرى النَّكرة، كما أنَّ (مِثْلَكَ) مُضافةٌ إلى معرفةٍ وهي تُوصَفُ بها النَّكرة، وتقع مواقعَها))[(٤)]،وقياس النَّظير سمة بارزة في كتاب سِيْبَوَيْه ،واستحضاره للمُحاجج في خطابه ،له أهمية قصوى نظرًا إلى أنَّ الفعل الحِجَاجي لا يحدث إلَّا إذا التقى طرفان إنْ كان واقعًا مُدركًا أو افتراضًا ممكنًا ، وإنَّ المُخاطَب عند سِيْبَوَيْه مُخاطَبٌ مُركَّبٌ تمتزج داخلة قيمُ المُخاطَب الخاص جمهور النَّحاة

---

(١) الكتاب :كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسِيبَوَيْهِ (المتوفى:١٨٠هـ) تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي ،تحقيق الدكتور محمد كاظم البَّكاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية –المكتبة الأدبية المختصّة النجف الأشرف، ط ، ١٤٣٥هـ/٢٠١٥م:١/٢٤٠ .

(٢) المصدر نفسه: ٢ /١٢٥.

(٣) المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه : والصفحة نفسها.

المُعاصرين له مع قِيمِ المُخاطَب الكوني المُفترض ، امتزجًا يجعل المَرمى الحِجَاجي فيه مَرْمَى مُوسعًا(١).

ويبدو للباحث أنَّ مفهوم الحِجَاج كان واضحًا لدى سِيْبَوَيْه ، لذا جاز لنا أنْ نقول: إنَّ العرب فهموا الحِجَاج بالمفهوم التي قالت به النَّظريات الغربية ، وإنَّ الحِجَاج قائم على الاحتمال، وليس على البرهان، والسؤال الذي يُطْرح هنا ما الدليل الذي يُثبت هذه الدعوى؟ الدليل الأول القرآن الكريم، وقد تعدَّدت مظاهر الإقناع في القرآن الكريم ،فهو إقناع مبني على اللغة ، ويمكن أنْ يُعدَّ القرآن الكريم خطابًا حجاجيًا ، نظرًا لكونه جاء ردًّا على الخِطابات المتنوعة للمُشركين، فهو يطرح أمرًا أساسيًا يتمثل في وجوب الإيمان بالله الواحد ، ويقدم حجاجًا مُعززًا لهذا الأمر بمستويات مختلفة، والمَعروف أنَّ القرآن جاء موافقًا لأساليب العرب واستعمالاتهم.

والثاني: اعتراض سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو على الرسول الأعظم (ﷺ) في صلح الحديبية ،الذي رفض أنْ يكونَ الكتاب من محمد رسول الله، وأصرَّ أنْ تحذفَ كلمَةَ رسولِ اللهِ، عندما قال الرسول الأعظم: ((اكْتُبْ: هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو– فَقَالَ سُهَيْلٌ: لَوْ نَعْلمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لمْ نُقَاتِلْكَ، وَلَكِنِ اكْتُبِ اسْمَكَ وَاسْمَ أَبِيكَ، وسيحاول البحث تقصي الحِجَاج اللغوي الذي شكَّله الخِطاب النَّحوي الذي استبطن كتاب سِيْبَوَيْه بتتبع ملفوظ (زَعَمَ) للوقوف على الخِطاب الذي شكَّله .

-

(١) يُنظر: الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل (بحث في الأشكال والاستراتيجيات) :د. علي الشبعان ،دار الكتاب الجديد المتحدة،ط١، ٢٠١٠م:٩١.

المبحث الأول : الخِطاب الحِجَاجي المعانِدُ لمَفهوم (الزّعْم)

١-١-١-١- مفهومُ الزّعْمِ عند سِيْبَوَيْه .

إنَّ مفهوم الزَّعم عند سِيْبَوَيْه أثار انتباه الباحثين ولاسيما المحدثين، فقد كُتِبَ في الزَّعم بعض البحوث المهمة بعضها خُصِّصَ في الكتاب، وبعض الآخر درس مفهوم الزَّعم عند النَّحاة بصورة عامة.

و يتأسس المفهوم من ملفوظٍ واحدٍ أو من ملفوظاتٍ متعددةٍ صريحةٍ أو مُضْمَرة وحقيقة أو افتراضية ، ويتجلى المَفهوم –على الأغلب – في المَلفوظ المُستقر دلاليًا بوصفه مصطلحًا تعارفت عليه الأذهان أو في الجملة أو في النَّص أو في الخِطاب وأشار بعض الباحثين إلى أنَّ هذا التَّجلي يكون ذا منشأ واعٍ استدعاه أمران هما حاجة الظرف و المُخاطَب إليه[١] .

ذكرت المُعجمات العربية دلالة الزَّعم متأثرة بدلالتها القرآنية التي كان تأثيرها واضحًا، يقول ابن دريد(ت:٣٢١هـ) : ((وأكْثر ما يقع الزَّعْم على الباطِل، وكذلكَ هو في التَّنزيل ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾ التغابن: ٧))[٢]، وقد يكون الزَّعم حقًا وباطلًا كما نُقل عَن ابْن الاعرابيّ ((قَالَ الزَّعْمُ يكون حقًّا وَيكون بَاطِلًا ..... إِذا قيل: ذَكَر فلَان كَذَا وَكَذَا فَإِنَّمَا يُقَال ذَلِك لأمر يُسْتَيَقَنُ أَنَّه حَقٌّ، فَإِذا شُكَّ، فِيهِ، فَلمْ يُدْرَ لعلّه كذِب أَو بَاطِل قيل: زعم فلَان))[٣]، وهذا الفرق بين القول والزّعم قائم على أنَّ القول الكلام المتأكد منه أمَّا الزَّعم، فيطلقُ على القول غيرِ المتأكدِ منه يتأرجح بين المقبولية والرّفض ،ولمْ يذهبْ الزمخشري بعيدًا عمَّا قاله صاحب التهذيب، وقد زاد أنَّ الزَّعم مطيّةُ الكذب :((زعَمَ فلان أنَّ الأمر كيت وكيت زَعماً وزُعما ومزعماً ذا شككت أنَّه حقّ أو باطلٌ وأكثرُ ما يُستعملُ في الباطل، وزعموا مطيّة الكذبِ))[٤] .

---

(١) يُنظر: كتاب الأيام لطه حسين خطابًا حجاجيًا : عبد الله صوله ، أحد بحوث أعمال ندوة(صناعة المعنى وتأويل النَّص) التي نظمها قسم اللغة العربية عام ١٩٩١م ، كلية الآداب في منوبة – جامعة تونس ، منشورات كلية الآداب بمنوبة ١٩٩٢م ، المجلد الثامن :٣١٣.

(٢) جمهرة اللغة : :٨١٦/٢.

(٣) تهذيب اللغة: ٩٢/٢.

(٤) أساس البلاغة : ٢٧١.

وتأويل ظاهرة الزَّعم بالقول الباطل تكاد تتفق عليها جُلّ المعجمات العربية ، وبعد هذا التَّرصد في أُمات المُعجمات يتضح للباحث أنَّ (الزَّعمَ) يُفْهَمُ منه- وبحسب ما يراه المعجميون- عدمُ التَّيقنِ من صحة الخبر على وجه الإثبات، ويستعمل القرآن الكريم الزَّعم بمعنى التكذيب غالبًا.

وتباينت أقوال النَّحاة في مفهوم الزَّعم، ومنهم الفرَّاء(ت:٢٠٧هـ)[(١)]،والأخفش(ت:٢١٥هـ)[(٢)]، والمُبرَّد(ت:٢٨٥هـ)[(٣)] وغيرهم من النَّحاة الأوائل الذين أعقبوهم، فقد بدأ استعمالهم لمَفهوم الزَّعم يميل شيئًا فشيئًا إلى دلالة القول الباطل أكثر مما هو عليه القول الصحيح ، باستثناء السِّيرافي(ت:٣٦٨هـ) الذي أشار إلى مفهوم الزَّعم بشيء مقارب لِما يقدح في ذهن سِيْبَوَيْه إذ يقول: ((قولٌ يقترن به اعتقاد ومذهب وقد يصح ذلك، وقد لا يصح))[(٤)] .

وإنَّ المُتتبعَ لأُمّاتِ كُتب النَّحو في القرنين الثاني والثالث و النَّصف الأول من القرن الرابع للهجرة النَّبوية الشريفة لمْ يظفر عند مؤلفيها بتقييد حدٍّ لمُفهوم(الزَّعم) يضبط حدوده ويكشف أبعاده ، ويبين مدلوله مع أنَّه مفهوم تردد على ألسنة النَّحاة كثيرًا – في هذه القرون – في سياق تحليل الأحكام النَّحوية ، حتى بدا، وكأنَّه مصطلحٌ عُرفيٌ تواضع عليه النَّحاة فيما بينهم تاركين للقارئ أنْ يستنبط معناه من سياق الكلام ،باستثناء السِّيرافي

---

(١) يُنظر: معاني القرآن أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت: ٢٠٧هـ) ،تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر،ط١ ، ١٩٨٥م:١/١,٢٩/١،١٩٤/١،٢/٢٥٠،٢/٤٢،٣/٣٩٧،٣/١٢٤/٢٤٥.

(٢) يُنظر: معانى القرآن للأخفش : أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ،١٤١١هـ/١٩٩٠م : ٣٢/١ ، ٢٩/١ ، ٦١/١ ، ٨٢/١ ، ٨٩/١ ، ٣١/١ ، ٢٠٦/١.

(٣) يُنظر: المُقْتَضَبُ : محمد بن يزيد ، المعروف بالمُبرّد (ت: ٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر- القاهرة ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م: ٣٠/١، ٤٨/٢، ١٤٢،٢/٢/ ٢٣٦، ٦١/٣، ٣/٣،،٩٨/٤،٢٨٣/١٢٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السِّيرافي(ت٣٦٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين ، شركة القدس،ط١، ٢٠١٧م:٧٠/٣.

الذي قرنه باعتقاد ومَذهَب نحوي قد يصح وقد لا يصح وليس قولًا باطلًا(١).

ويرى ابن عطية(ت:٥٤٢هـ) أنَّ معنى الزَّعم عند سِيْبَوَيْه يُميزه من الزَّعم الذي تناقلته أقلام النُّحاة والمُفَسرين بقوله:((وإذا قال سِيْبَوَيْه: زَعَمَ الخليل، فإنَّما يستعملها فيما انفرد الخليل به، وكان أقوى رتب (زَعَم) أنْ تبقى معها عهدة الخبر على المُخبر))(٢) وفي مكان آخر من التفسير عاد المعنى نفسه ((وقد يقال زَعَمَ بمعنى ذكر دون ميل إلى الكذب، وعلى هذا الحدِّ يقول سِيْبَوَيْه زَعَمَ الخليل، ولكنْ ذلك إنَّما يُستعمل في الشيء الغريب الذي تبقى عهدته على قائله))(٣).

ويبدو للباحث أنَّ ما قاله ابن عطية يتوافق مع ما يقصده سِيْبَوَيْه، وإنَّ تحليله لخطابات سِيْبَوَيْه في قصده من مفهوم الزَّعم تدخل في قراءته للمُضمر الذي يحسن إخفاءه سِيْبَوَيْه ، وأكثر فهمًا ورصدًا مما قال به المُعجمون والنَّحويون، ولا ننسى أنَّ التفسير مقارب لمعنى التحليل .

أمَّا المحدثون فقد وقفوا هذا المَفهوم في بحوثهم وهناك مَنْ خصص بحثًا لذلك، ومن هؤلاء المُستشرق (كارتر) الذي يرى بأنَّ ((التعبير بكلمة زَعَمَ وفروعها تَعدُّ إحدى البدائل الأسلوبية لكلمة قال ولا تحمل الكلمة ما تحمله في العصر الحديث من دلالات ثانوية تشير إلى كلام ذي نصيب من الشك))(4) ، وهذا التحليل مقبول من رجلٍ متخصص بكتاب سِيْبَوَيْه إلَّا أنَّ تقليبَ الألفاظِ التي استعملها سِيْبَوَيْه في سياقها مثل: (قال،و زَعَم،و سألته، وقوله) ، يظهر الفرق مِنْ قَصْدِ سِيْبَوَيْه من هذا الاستعمال، فضلًا عن ذلك أنَّ المُعجمات العربية متفقة على أنَّ الزَّعم عدمُ التَّيقنِ

---

(١) يُنظر: ظاهرة الزعم النحوي عند أبي حيَّان الأندلسي رسالة ماجستير: مهدي خزعل مغير، تحت إشراف الدكتور وليد نهاد عباس، كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة في جامعة ديالى:١١.

(٢) المحرر الوجيز : عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م:٧٢/٢.

(٣) المصدرنفسه:٢٧٨/٢.

(٤) سِيْبَوَيْه في كتاب اللغويين الغربيين، كتاب مخائيل كارتر (سِيْبَوَيْه) أنموذجًا ،د. هدى فتحي عبد العاطي، مؤسسة حورس الدولية، ط ١، ٢٠١٣م:٤٥.

من صحة الخبر على وجه الإثبات ، وليس من الدلالات الثانوية في العصر الحديث.

وخصص الدكتور عوض القوزي بحثاً لدراسة هذا المَفهوم يقول فيه: ((ويقصد بـ(زعم الخليل) أنَّه قال هذا الأمر مُتيقِّنًا مما قاله، وعلى ضمانته وكفالته))(١)، والسؤال الذي يُثار ما الفرق بين(قال) و(زَعَم) ؟ إنَّ سِيْبَوَيْه كان مُتيقِّنًا ممّا قاله الخليل، والنَّحاة متفقون على صدق رواية سِيْبَوَيْه حتى من غير الخليل ،فضلًا عن ذلك هو يقول (زَعَمَ) مع غير الخليل ،و مع مُخاطَبِه المُفترض يقول: ((وإنْ زعمْتَ أنَّك قد لَقِيْتَ أبا عمرٍو ولمْ تلْقَهُ)) (٢) .

ويذهب الباحث مهدي خزعل إلى أنَّ((أكثرَ سِيْبَوَيْه من استعمال الزَّعم، ولكنَّ الدلالة الغالبة عليه هي القول المُحقَّقِ))(٣) ناسِبًا هذا الرأي لباحث لمْ أتمكنْ من الحصول على بحثه (*)، وهذا الرأي فيه وجاهة، ولكن لِمَ لمْ يشرْ النَّحاة إلى ذلك؟ ، ونحن نعرف أنَّ أغلب النَّحاة واقعين تحت سلطة سِيْبَوَيْه المعرفية، وإنَّ السمة الغالبة عندهم لمُفهوم الزَّعم هي القول الباطل، وإنْ كان الباحث لمْ يُسلِّمْ لهذا الرأي، وعرض ما يعارض هذا الرأي بقوله: ((وهذا في الغالب، وليس بالأمر المُطلق؛لأنِّي وجدتُ سِيْبَوَيْه في بعض المَواضعِ يزعِّم الخليل ، ويريد به القول المخطوء، ويُزعِّم غيره ، ويريد به القول المُحققَ ، ومِنْ ذلك قوله في أصل (لنْ)))(٥).

ومن ملاحظات المُستشرق الياباني (إيزوتسو) قوله: إنَّ بعض الكلِمات بقيت محافظة على معناها الأساس من العصر الجاهلي، وقد استعملها القرآن وفهمها العرب برغم من تغيُّر بعض دلالتها منها :((في الجاهلية كانت كلمة (عَلِمَ) تعني في المقام الأول نوعًا من المَعرفة حول شيء ما مُشتقة من تجربة المرء الشخصية

(١) زَعَمَ الخليل في كتاب سيبويه: د. عوض القوزي، مجلة كُلية العلوم ،ع٢٣، ١٩٩٨م: ٣٨.

(٢) الكتاب :١٦١/١.

(٣) ظاهرة الزعم النحوي عند أبي حيَّان الأندلسي :١٧.

(*) حقيقة الزَّعم في كتاب سيبويه ،بحث منشور في مجلة جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الباحث سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن، المجموعة، ٤٧، لسنة ٢٠٠٤م.

(٥) ظاهرة الزَّعم النحوي عند أبي حيَّان الأندلسي :١٧.

للموضوع و(العلم) بهذا المعنى كان يقابل (الظنُّ) الذي كان يعني نتيجة تفكير محض، وهو بلا أساس، ولا يمكن الوثوق به بسبب ذلك))[١]، ويعرض معنى العلم بالتصور القرآني الجديد الذي أعطاها دلالة جديدة ،مصدر هذا العلم ليس تجربة المرءِ الشخصية وإنَّما شرعية مستمدة من وحي الله ، أي: إنَّه معلومات معطاة من الله نفسه ولا أحد غيره ، وبذلك انحط مفهوم العلم بالتصور الجاهلي إلى درجة أقل، وأصبحت دلالتها تفكير محض بلا أساس مقاربة لمعنى(الظنّ)[٢].

ويبدو للباحث أنَّ دلالة(زَعَمَ) مقاربة لـ(علم) وأنَّ هناك تطورًا حدث في معنى الزَّعم في عصر سِيْبَوَيْه بالرغم من احتفاظه بالمَعنى الأساس، ولكنَّها بصورة معكوسة لتطور دلالة (علم) ،أو لنقل أنَّ سِيْبَوَيْه استعمل مصطلح الزَّعم بدلالة مغايرة يريد بها القول المُتفرد به صاحبه وهو مُنزَّهٌ من الكذبِ.

وقد يُشكل بعضهم بأنَّ (زَعمَ) وردتْ عند سِيْبَوَيْه بمعنى قال؟ قد نوافقه الرأي لكنَّه استعمل قال الخليل، وزَعَم الخليل، فما الفرق؟ وقد تابع الباحث مَفهوم (زَعَمَ) في الكتاب [٣]، فتبيَّن له أنَّ سِيْبَوَيْه يريد القول: إنَّ (زَعَمَ) هي قولٌ أو رأيٌ أو سماعٌ، ينفردُ به أحدُ شيوخِه، وقد يعني درجة من غير اليقين ،لكنَّها فوق الشَّك، وقد تعني مجرد قال، فزعم بمعنى قال من دون التفات لدرجة الصدق، إذ يَكْثِرُ مِنْ قولِ زَعمَ الخليلُ في أكثر من مكانٍ من غير الردِّ على هذا الزَّعْمِ، وفي بعضِ النَّصوصِ يتبنى هذا الزَّعْم ويدافع عنه، وفي نصوص أُخر يَردُّ على الزَّعم بشواهد تخالف هذا الزَّعم.

واستعمل سِيْبَوَيْه الزَّعم مع خمسةٍ من شيوخه بحسب الأهمية: أولهم الخليل و يونس(ت:١٨٢هـ)، وأبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد وشهرته الأخفش

---

(١) الله والإنسان في القرآن علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم: توشيهيكو إيزوتسو، ترجمة وتقديم ،د. هلال محمد الجهاد، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان ،ط١، ٢٠٠٧م:١٠٤.

(٢) يُنظر: الله والإنسان في القرآن علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم:١٠٦ .

(٣) يُنظر: الكتاب تحقيق عبد السلام هارون :١/٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٦٠،٤٤٢ ، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٩، ٤٨٦......ألخ

الأكبر (ت:١٧٧هـ)وعيسى بن عُمر(ت:١٤٩هـ)و هارون بن موسى النَّحوي (ت:١٧٠هـ)، واللافت للنَّظر أنَّ سِيْبَوَيْه يستعمل ملفوظ (زَعَمَ الخليل ومُشتقات الزَّعْم)أكثر من أربعةِ مئة مرةً في الكتاب[1]، ويصل إلى نصف هذا العدد مع يونس [2] ويستعمل سِيْبَوَيْه مفهوم (زعموا)عندما يريد غير هؤلاء الخمس غالبًا[3] .

١-١-١-٢- حجة السلطة الشخصية وغير الشخصية

لا يمكن الكلام على الحِجَاج في التواصل من غير أخذ كيفية تلقي الحجة بالحسبان؛ لأنَّ لكلِّ مُخاطَبٍ أرضية فكرية معينة تستقبل الحجة وتتفاعل معها بكيفية خاصة، ومن هذه الكيفيات استقبال حجج السلطة ، ويمكن أنْ يستغلَ المُتكلِّم مناطق سلطة خفية لدى المُخاطَب ليحثه على الاقتناع برأي معين، وإنَّ كلَّ خطابٍ حجاجي يسعى إلى الوقوف مع وضعٍ ما، أو تغيير وضع آخر، أو اتخاذ موقف تجاه قضية ما، وقد يكون هذا التدعيم حجة السلطة الشخصية، وتتمثل في الإجماع أو الرأي العام أو العلِماء وقد استعمل سِيْبَوَيْه حجة السلطة الشخصية متمثلة بملفوظات منها: قال الخليل ،وزَعَم الخليل، وزَعَم يونس ، هذا قول يونس ،وسألته ويريد الخليل أو أقوال الاعراب الذين يثق بعربيتهم، أو تكون غير شخصية نحو آيات القرآن الكريم، أو أبيات من الشعر ، أو مثلٌ مِنْ أمثالِ العرب .

يحاجج سِيْبَوَيْه شيخه الخليل مستعملًا ملفوظ الزَّعم ((وزَعَم الخليل أنَّه يجوز: لأضربَنَّهُ أذهبَ أم مكثَ، وقال: الدليل على ذلك أنَّك تقول: لأضربَنَّهُ أيُّ ذلك كان))[4]، ويرى سِيْبَوَيْه حجة الخليل غير مقنعة؛ لأنَّ هذه الحجة تنطبق على (أم) التي تفيد التسوية، وقد أفرد لها بابًا لطلب التعين وافادة التسوية، واشترط إلزام أم

---

(١) يُنظر: الكتاب تحقيق عبد السلام هارون : ١/٧٢،٢٨٦، ٣٢٣، ٦٥/٢، ٨٥، ٩٢، ١٠٨، ١١٦، ١٢٩، ١٨٨، ١٩٦، ٢٢١، ٢٧٥، ٣٤٤، ٢٠/٣، ١٣٠، ١٦٢، ٣٨٤، ٤٤٨، ٤٦٧، ٤٧٥.......الخ .

(٢) يُنظر: المصدر نفسه : ٤١٦/١، ٤١/٢، ٤٨، ١٥٩، ١٨٥، ٢٠٩، ١٣٥/٣، ٢٠٦، ٣٦٣، ٣٩٤ .... الخ.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٤٧، ٢٧٩، ٢،٤١٦/٢١، ٩٧، ٣/ ٣٠٧........إلخ .

(٤) الكتاب: ٤/ ٣٣٢ .

في هذا المَوضع بقوله ((وإنَّما لَزِمتْ (أم)ههنا ؛لأنَّك تريد معنى (أيَّهما)؛ ألا ترى أنَّك تقول: ما أُبالي أيُّ ذلك كان، وسواءٌ عليَّ أيُّ ذلك كان، فالمَعنى واحد، و(أيُّ) ههنا تحسن وتجوز))(١).

وأفرد سِيْبَوَيْه بابًا لـ(أو) في غير الاستفهام وعرض استعمالاتها من ذلك قوله:((وتقول: لأضْرِبَنَّهُ ذهبَ أو مكثَ، كأنَّه قال: لأضربَنَّهُ ذاهباً أو ماكِثاً، و لأَضرِبَنَّهُ إنْ ذهبَ أو مكثَ))(٢) ،مُؤيدًا صحة هذا الاستعمال بالشاهد الشعري ليَدْعمَ به خطابه الحِجَاجي، وقال زيادة بن زيد العذري(٣):

إذا ما انتَهى عِلمْي تَناهَيْتُ عندَهُ ... أطالَ فأَمْلَى أو تَناهَى فأَقْصَرَا

فلسْتُ أُبالِي بعدَ يومِ مُطَرِّف ... حُتوفَ المَنايا أكثرتْ أو أقلَّتِ

والبيت الثاني ليس للشاعر نفسه ، وهو من الأبيات التي لم يعرفْ قائلها(٤) وبما أنَّ الشاهد الشعري سلطة غير شخصية يستعين بها سِيْبَوَيْه في تثبيت صحة خطابه، ونلمْح في هذا الحِجَاج حجاجًا لغويًا من بنية اللغة المُستعملة، وإنَّ حجاجه ما يدعمه من كلام العرب الموثوق به، وترتكز حجته على معارف مشتركة التي تختزنها الذاكرة الجمعية وتؤمن بها .

وأوضح ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) الفرق بين (أم) و (أو) بقوله: ((وأمّا (أم) إذا كانت متصلة، وهي المعادَلة بهمزة الاستفهام، فمعناها معنَى (أيّ)، فإذا قال: (أزيدٌ عندك أم عمرو؟) فالمراد: أيُّهما عندك؟ فأنت تدري كونَ أحدهما عنده بغير عينه، فأنت تطلب تعيينه، فيكون الجواب (زَيدٌ)، أو (عمرو)، ولا تقول: (نَعَم)، ولا (لا)؛ لأنَّه لا يريد السائل هذا الجوابَ على ما عنده، فقد تَبين أنَّ السؤال بـ (أو) معناه: أأحدهما؟

(١) الكتاب : ٤/ ٣١٦.

(٢) المصدر نفسه : ٤/ ٣٣٢ .

(٣) يُنظر: هامش الكتاب :٤/ ٣٣٢ .

(٤) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

وبـ (أم) معناه أيّهما))[١] ، ولهذا المَعنى أشار استاذنا الدكتور فاضل السامرائي بقوله:((فقد تبين أنَّ السؤال بـ (أو) معناه أحدهما وبـ (أم) معناه (أيّهما)))[٢]، ويساوي سِيْبَوَيْه بين (أم) لطلب التعيين ،والتي تفيد التسوية في تأويلهما في (أيّ) إلَّا (أم) إذا أُريد بها التعيين يراد واحد بعينه أمَّا إذا سبقت (أم) بسواء أو ما أدري فتساوى الأمر لدى السائل ولا يريد التعيين، والأمر المهم في هذا الحِجَاج من وجهة نظر الباحث أنَّ هناك فرقًا آخر في استعمال (أم) يصبح الكلام في غيرِ الواجبِ وهو ما لمْ يحدث أولمْ يستقر وقوعه، أما استعمال(أو) فيدخل في الواجب المُتيقَّن منه، أي :وجد وأستقر وثبت في الذهن .

وأشار إليه سِيْبَوَيْه بقوله: ((أمَّا (أم) فلا يكون الكلام بها إلاَّ استفهامًا، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى(أيُّهما) و(أيُّهم)، وعلى أنْ يكون الاستفهام الآخر منقطعًا من الأول، وأمَّا (أو) فإنَّما تثبت بها بعضُ الأشياء، وتكون في الخبر)) [٣]، وقد كرر سِيْبَوَيْه هذا الاتجاه في نهاية تحليله لمُحاججة شيخه الخليل بقوله:((فبُعدتْ (أم) هنا حيثُ كان خبرًا يقع في مَوقِع ما ينتصبُ حالًا ، وفي موضع الصِّفة)) [٤].

وحجاج سِيْبَوَيْه على شيخه الخليل، حجاج لغوي استمده من بنية اللغة ،ليفرق في الاستعمال بين (أم) و(أو) وإنَّ (أم) في هذا المَوضِع غير ممكنه ؛لأنَّ المَعنى يتغير، محددًا هذا الحِجَاج بأداة القصر (إنمَّا) وبتعبير الحِجَاجين بالعامل الحِجَاجي ليوجه الحِجَاج الوجهة التي يرغب إلى الوصول إلى نتيجتها بمعطيات لغوية ((وإنَّما فارق هذا(سواءٌ)و(ما أُبالي)، لأنَّك إذا قُلْتَ: سواءٌ عليَّ أذهبْتَ أمْ مكثْتَ، فهذا الكلام في موضع (سواءٌ عليَّ هذان)، وإذا قُلْتَ: ما أُبالي أذهبْتَ أمْ مكثْتَ هو في

---

(١) شرح المفصل للزمخشري: المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١ م:١٨/٥.

(٢) معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن،ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م: ٢٥٥/٣.

(٣) الكتاب :٣١٤/٤ .

(٤) المصدر نفسه:٣٣٤/٤ .

موضع: (ما أُبالي واحداً من هذين)، وأنت لا تريدُ أنْ تقولَ في الأول: لأضربَنَّ هذين، ولا تريدُ أنْ تقولَ: تناهيتَ هذين، ولكنَّك إنَّما تريدُ أنْ تقولَ: إنَّ الأمر يقعُ على إحدى الحالين. ولو قُلْتَ: لأضربَنَّه أذهبَ أو مكثَ لمْ يجزْ ؛ لأنَّك لو أردْتَ معنى أيّهما قلْتَ: أمْ مكثَ، ولا يجوز لأضربَنَّه مكثَ، فلهذا لا يجوزُ: لأضربَنَّه أذهبَ أو مكثَ، كما يجوز: ما أدري أقام زيدٌ أو قعد))[(١)].

حدد سِيْبَوَيْه مَواضِع (أم) و(أو) ثُمَّ عرض تماثلهما في الاستعمال واختلاف التماثل في أبواب متعددة وصلت إلى ستةِ أبواب في الباب السادس أفرد استعمال (أو) في غيرِ الاستفهام ،أي: في الخبر، وفي هذا المَوضِع لا يجوز عنده استعمال (أم)؛ لذا عندما وجد شيخه يجيز ذلك حاججه حجاجًا لغويًا مستعملًا الزَّعْم في هذا الحِجَاج ، وعند العودة إلى النَّص لتحليله تحليلًا حجاجيًا نجد أنَّ سِيْبَوَيْه أراد أنْ يثبتَ للمُخاطَب المُفترض أنَّ شخصية مثل الخليل بقدراتها العلمية، حاججه وأثبت أنَّ قوله مردود بحجاج لغوي يعرفه أهل اللغة ، وإنَّ الاستشهاد يهدف إلى تقوية حضور الحجة بجعل القاعدة المجردة ملموسة بوساطة الحالة الخاصة يستشهد بها عليها[(٢)]، بعد أنْ رتَّبَ الأمثلة التي تجيز استعمال (أو) في غير الاستفهام، وإنَّ التوظيف الجيد للتمثيل الذي رتَّبه سِيْبَوَيْه في مقدماته، إنَّما يطمحُ به لإقناع مخاطَبه، والتمثيل في الحِجَاج مجال الإبداع[(٣)].

وطبيعيًا قال سِيْبَوَيْه هذا الخِطاب الحِجَاجي مباشرة مع شيخه الخليل في حياته وأمام الطلبة الذين يحضرون معه، واحتفظ به ،ليسجله في كتابه، في الحالتين يختزل في عقله حجاجًا يريد إيصاله إلى مُخاطَبِه، ويستعمل المثال ،لتوضيح الفكرة وتقويتها ((إنَّ المحاجة بواسطة المثل تقتضي وجود بعض الخلافات في شأن القاعدة الخاصة التي جيء بالمثل طبيعة السلطة المعتمدة؛ فوجه التغليظ والتضليل ليس في

---

(١) الكتاب: ٤/ ٣٣٣ .

(٢) يُنظر: في نظرية الحجاج : دراسات وتطبيقات: عبد الله صولة مسكيلياني للنشر ، تونس، ط١ ، ٢٠١١م : ٥٥.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٧٢.

اللجوء إلى حجة السلطة، ولكن في كيفية اللجوء إليها، وفي طريقة استخدامها في سياق معين))[(١)].

ويستندُ خطاب سِيْبَوَيْه الحِجَاجي إلى حجج لغوية، وغاية ما تقوم به هذه الحجة، هو أنْ تزيد من رجحان النَتيجة، مما يزيد درجة الاعتقاد بها، فتكون هذه الدرجة أكبر، كلِما كانت هذه الحجج أجود وأكثر[(٢)]، ويُعدُّ الشعر حجة مقبولة، ولاسيما الشعر الجاهلي، فقد ذكر سِيْبَوَيْه الشاهدين في استعمال (أو) في البيت الأول استعمل الشاعر (أو) بدون همزة الاستفهام؛ لأنَّ **(أو)** لا تأتي معها همزة الاستفهام في استعمال كهذا، وفي الشاهد الثاني جواز الإتيان بـ**(أو)** مجردة من الهمزة بعد سواء ولا أُبالي؛ بتقدير حرف الشرط إنْ كثرت أو قلت فلست أُبالي، و المُخاطَب بناء ذهني يشيّده سِيْبَوَيْه انطلاقًا مِن معرفةٍ قبليةٍ بمَنْ يشكلونه في أرضِ الواقعِ، فنجاعة الحِجَاج يتحكم فيها مدى انطباق صورة المُخاطَب في ذهن المُتكلِّم على حقيقة مَنْ يتوجه إليه بالخِطاب[(٣)].

إنَّ الحجج الجاهزة أو الشواهد من دعامات الحِجَاج القوية؛ حينما يضعها المُتكلِّم في موضعها المناسب، وهنا تتبدّى أهليّته وبراعته في توظيفها بحسب ما يتطلَّبُهُ السِّياق، فهي ليستْ من إنتاج المُتكلِّم بقدر ماهي منقولة على لسانه تُنبئ عن كفايته التداولية، إذ يكمن دوره في توظيفها التوظيف المُناسب في خطابه[(٤)].

و قدّم سِيْبَوَيْه في هذا الخِطاب الحِجَاجي معطياتٍ عن المُخاطَب ومعرفته المُسَبَّقة في الفرق في استعمال حرفي الحِجَاج (أم)، (أو) ومتى يجوز استعمالهما بالمَعنى نفسه؟، وقد استرسل سِيْبَوَيْه في ترتيب حججه، وقد أوضح السِّيرافي حجاج

---

(١) في بلاغة الحجاج نحو مقاربة بلاغية حجاجية لتحليل الخطاب: د. محمد مشبال، دار كنوز المعرفة، ط١، ٢٠١٦م:١٣٨.

(٢) يُنظر: المظاهر اللغوية للحجاج ، مدخل إلى الحجاجيات اللسانية :رشيد الراضي ، المركز الثقافي العربي،ط١، ٢٠١٤م :٨٢.

(٣) يُنظر: البلاغة والخطاب :د محمد مشبَّال ، منشورات الاختلاف ، ط١، ٢٠١٤م:١٥٥.

(٤) يُنظر: استراتيجيات الخطاب :عبد الهادي الشهري . مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، بنغازي – ليبيا، ط١ ، ٢٠٠٤م:٥٣٧ .

سِيْبَوَيْه لشيخه الخليل ((يُرِيد الذي بعد (سواء) بمنزلة خبر المُبتدأ، والذي بعد (ما أبالي) في موضع مفعول لـ (أُبالي) ، والذي بعد (لأضربَنَّهُ) إنَّما تأتي بعد تمام الكلام على وجه الشرطِ للكلام فاختير فيه أو... ولا يجوز أن تقول لأضربَنَّه أذهب أو مكث؛ لأنك إذا استفهمت في أوله احتجت إلى المُعادلة والمُعادلة بـ (أم)،وإذا لمْ تدخل ألف الاستفهام في أوله فهي في موضع حال، ويحتاج إلى (أو)...))[١].

ويتوافق السّيرافي مع سِيْبَوَيْه بعد أنْ حللَّ النَّص وقارن بين حجاج الخليل وحجاج سِيْبَوَيْه، مقتنعًا بحجاج سِيْبَوَيْه، وإنَّ استعمال سِيْبَوَيْه لمَفهوم الزَّعم قد بان لا يقصد به القول المُحقق، وإنَّما أخطأ رأي شيخه الخليل وحاججه حجاجًا مُدعّمًا بالشاهد الشعري وأقنع مخاطبًا مثل السّيرافي أنْ يتبنى حجاجه وإنَّ الحركة الحِجَاجية لمَفهوم الزّعم كانت حاضرة في اختيارها من بين الكلِمات التي تنتمي إلى حقل الدلالي لملفوظ (زَعَم)، و النّتيجة التي يروم البحث الوصول إليها هو الوقوف على الخِطاب الذي شكلَّته مفردة زعم ، وتحليل خطاب سِيْبَوَيْه على وفق الحِجَاج اللساني التداولي.

من الأُسس اللغوية التي استند إليها سِيْبَوَيْه في حجاجه اللغوي مع شيخه الخليل، حجاجه في أصل أداة النَّصب (لنْ) قائلًا: ((فأمَّا الخليل فزَعَم أنَّها (لا أنْ)، ولكنَّهم حذفوا لِكَثْرَتِهِ في كلامهِم كما قالوا: ويْلمْهِ يريدون وَيْ لأُمِّهِ، وكما قالوا يَوْمَئِذٍ، وجُعِلَتْ بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، كما جعلُوا هلَّا بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، فإنَّما هي (هل) و (لا)، وأمَّا غَيْرُهُ فزعم أنَّه ليس في (لنْ) زيادةٌ وليستْ مِنْ كلمتين ،ولكنَّها بمنزلةِ شيءٍ على حرفين ليستْ فيه زيادةٌ، وأنَّها في حروفِ النَّصبِ بمنزلةِ (لمْ) في حروفِ الجزمِ، في أنَّه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل لِما قُلْتَ: أمَّا زيداً فلنْ أضربَ ؛لأنَّ هذا اسم، والفعل صِلةٌ فكأنَّه قال: أمَّا زيداً فلا الضَرْبُ له))[٢].

---

(١) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ : السّيرافي: ١٠/ ٥٥.

(٢) الكتاب : ١١٣/٤ .

وإنَّ أثرَ الاعتزالِ واضحٌ في هذا الحِجَاج ، لذا دافع السُهيلي(ت:٥٨١هـ) الظاهري عن رأي الخليل في أصل (لنْ) ((وأمَّا (لنْ)فهي عند الخليل مركبة من (لا) و (أنْ)، ولا يلزمه ما اعترض عليه سِيْبَوَيْه في تقديم المفعول عليها؛ لأنَّه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط))[1] ،والسُهيلي مقتنع بتحليل سِيْبَوَيْه الحِجَاجي لذا قال هناك فرق بين المُركَّب والمُفرد، وكأنَّه يعامل(لا أنْ) معاملة الكلمة بعكس التركيب الذي احتج به سِيْبَوَيْه بأنَّ جواز هذا التركيب يجيز التركيب الآخر، وعاد السُهيْلي، ليدافع عن رأي الخليل ،والحقيقة هو دفاع عن ظاهريته ((على أنِّي أقولُ: إنَّ العرب إنَّما تنفي بـ (لنْ) ما كان ممكناً عند الخِطاب مظنونًا أنْ سيكون، فتقول له: (لنْ يكونَ)،لِما يمكن أنْ يكونَ؛ لأنَّ (لنْ) فيها معنى (أنْ) وإذا كان الأمر عندهم على الشك لا على الظن، كأنَّه يقول: أيكون أم لا يكون؟ (قلْتُ في النَفي لا يكون) وهذا كله مقوٍ لتركيبها من (لا) و(أن)))[2].

ولو حللْنا خطاب سِيْبَوَيْه في ضوءِ نظرية الحِجَاج اللغوي نَجده يعرض حجج شيخه الخليل باستعمال الرابط الحِجَاجي، (كما) و(أنَّها) والعامل الحِجَاجي (فإنَّما) لتوجيه النَتيجة التي لها نظائر في اللغة ، النَتيجة (لنْ) أصلُها (لا أنْ) ، الحجة حذفوا الألف والهمزة ،لكثرة هذا في كلامهم .

الحجة (ح)⟵ حذفوا الألف والهمزة لكثرة هذا في كلامهم النَتيجة (ن) (لنْ)⟵ أصلها (لا أنْ) أصبحت على هذه الصورة أداة للنَّصب .

مع هذه الحجج التي قدّمها الخليل، وعَرْضُه لمجموعةٍ من النَّظائر اللغوية، فإنَّ سِيْبَوَيْه لمْ يقتنعْ بها، عادَ يحاجج شيخه ، ولمْ ينسب سِيْبَوَيْه هذا الزَّعم إلى نحوي بعينه كما عودنا، وكأنَّه يقصد نفسه، محاججًا شيخه بحجة من بنية اللغة نفسها، مقابل النظير بالنظير، فتزعيم سِيْبَوَيْه لشيخه الخليل في نصِّه هذا كان يريد القول :إنَّ زعْمَ الخليل غير صائبٍ ؛لأنَّه يرى أنَّ(لنْ) بسيطة وليست مركبةً كما زَعَم

(١) نتائج الفكر في النَّحو للسُهَيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ) دار الكتب العلمية – بيروت،ط١: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م : ١٠٠

(٢)المصدر نفسه: ١٠٣ .

الخليل، واستعمال سِيْبَوَيْه للروابط الحِجَاجية والعوامل الحِجَاجية في توجيه حجاج الوجهة التي لا تقبل الاحتمال مُعارِضًا شيخه الخليل بحجج تقارب حجج شيخه، يَهدم بها حجج شيخه، ويقوي أواصر حججه، الحجة (لنْ) بمنزلة (لمْ) النَتيجة (لمْ) تجزم وليس واحدٌ من الحرفين زائدًا ، مستعملًا الرابط الحِجَاجي بمنزلة، ثُمَّ عاد ليقحم حجة شيخه الخليل بحجة لغوية (أنْ +الفعل المْضارع) إذا جاءت في مَوضِع الاسم تأول بمصدر صريح، لذا يقدِّم مثالًا يقلب النَتيجة التي توصل إليها الخليل إلى نتيجة عكسية ،وتكون أقوى ((ولو كانت على ما يقول الخليل لِما قلْتُ: أمَّا زيداً فلنْ أضربَ ؛لأنَّ هذا اسم، والفعل صِلةٌ فكأنَّه قال: أمَّا زيداً فلا الضَرْبُ له))[١].

الحجة ← لو كان (لنْ) أصلها (لا أنْ) يفترض أنْ والفعل المضارع لا تأول بمصدر، وإذا أُوَّلت بمصدر فإنَّه لا يجوز لنا القول (أمَّا زيداً فلنْ أضربَ) مستعملًا الرابط الحِجَاجي ؛لأنَّ هذا اسم يقصد (أنْ) والفعل صلة وهذا لا يختلف عن (أمَّا زيداً فلا الضَرْبُ له) ← النَتيجة زَعْمُ الخليل غير صائبٍ .

وهذه الحجة التي يختارها سِيْبَوَيْه من الواقع اللغوي تخدم رؤيته، وتقرَّبها إلى المُخاطَب ليقتنع بها بموازنة حجة شيخه الخليل التي يراها غير مُستمدة من الواقع اللغوي، وهناك (زَعَم) لمْ ينسبها سِيْبَوَيْه إلى نحوي بعينيه لعلَّه يشير إلى نفسه ، ولكنَّ قانون التأدب الذي يظهر بوضوح عند سِيْبَوَيْه في تعامله مع شيوخه ،ولاسيما شيخه الخليل، ولمْ يظهرْ نفسه محاججًا لشيخه ،على الرغم أنَّ هذا الحِجَاج ربَّما دار بينه وبين شيخه وجهًا لوجه ، ويصل إلى النَتيجة التي نظرت إليها اللسانيات الحديثة ولاسيما التداولية المُدمَّجة في موضوع الحِجَاج اللغوي ((فموضوع الحِجَاج في اللغة هو بيان ما يتضمنه القول من قوة حجاجية تمثل مكوناً أساسياً لا ينفصل عن معناه يجعل المُتكلِّم في اللحظة التي يتكلَّم فيها، يوجه قوله وجهة حجاجية ما))[٢]، وهذا

---

(١) الكتاب : ٤/١١٣ .

(٢) التراكيب التعليليّة في القرآن الكريم (دراسة حِجَاجية) أطروحة أعداد الطالب حازم طارش حاتم إلى مجلس كُلِّية الآداب – الجامعةِ المستنصريَّةِ ،باشراف الدكتورة لطيفة عبد الرسول، العام الدراسي ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م: ١٩٩.

واضح في حجاج سِيْبَوَيْه في استعماله للحجج النَّظير وتوجهها الوجه الحِجَاجية التي تخدمه في إقناع المُخاطَب في رجحان حجاجه.

ويحاجج سِيْبَوَيْه شيخيه الخليل ويونس قائلًا:((وسألْتُ الخليلَ عن قولهم: اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ فقال: القياسُ النَّصبُ، كما تقولُ: اضْرِبْ الذي أَفْضَلُ ؛ لأنَّ أيًّا في غيرِ الجزاءِ والاستفهامِ بمنزلةِ (الذي)، كما أنَّ (مَنْ) في غيرِ الجزاءِ والاستفهامِ بمنزلةِ (الذي)، وحدّثنا هارون أنَّ ناسًا، وهم الكوفيون يقرؤونها ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ مريم:٦٩، وهي لغةٌ جيدةٌ، نَصبوها كما جرُّوها حين قالوا: امْرُرْ على أيِّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلْتَ: اضربْ الذي أفضلُ، لأنَّك تُنزل (أيًّا) و(مَنْ) بمنزلةِ (الذي) في غيرِ الجزاءِ والاستفهام))[١]، وقبل أنْ نستمر في عرض حجاج سِيْبَوَيْه لشيخه الخليل، لِنرى قولَ سِيْبَوَيْه عن (أيّ)في بداية الباب قبل أنْ يعرضَ حجاجه : ((وتقولُ: أيُّها تشاءُ لك، فـ(تشاء) صلةٌ لـ (أيُّها) حتى كَمَلَ اسمًا، ثُمَّ بَنَيْتَ عليه (لك)، كأنَّك قُلْتَ: الذي تشاءُ لَكَ، وإنْ أَضْمَرْتَ(الفاء)، جاز ،وجزمْتَ (تشأْ)، ونصبْتَ(أيَّها)، وإنْ أدخلْتَ (الفاء) جَزمْتَ فقلْتَ: أيَّها تشأْ فلكَ؛ لأنَّك إذا جازيت لمْ يكُنْ الفعل وصلًا، وصار بمنزلته في الاستفهام إذا قلْتَ أيَّها تشاءُ؟))[٢] ، وهذا التدرج في الإيضاح يخدم الحِجَاج الذي استحضره سِيْبَوَيْه، لِيسألَ شيخه عن استعمال ملفوظ (اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ)غير موافق للكلام المُطَّرِد، وهذا الاستعمال سمعه من العرب الذين يثق بهم، ومن شيوخه ،والدليل أنَّ الخليل لمْ يُخطِئْ هذا المَلفوظ، بل تلمَّس له حيلةً نحويةً لم تقنعْ سِيْبَوَيْه ؛ لذا قال لشيخه لِماذا(أيُّهم) بعد فعل الأمر (اضْرِبْ) مبنية على الضم ومَوقِعها الاعرابي النَّصب؛ لأنَّها مفعول به، و(أيُّهم) معربة ، لِماذا لمْ تظهرْ حركةُ النَّصبِ؟ على وفق القاعدة النَّحوية، وقد أجابه الخليل القياس النَّصب؛ لأنَّ أيَّهم بمنزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام ،ومُثلُها مَنْ.

---

(١) الكتاب: ٧٨/٤.

(٢) المصدر نفسه: ٧٧/٤.

وأحضر سِيْبَوَيْه حجج لها وقعها، بعد أنْ قام بترتيب حججه، فيعرض قراءة الكوفيين ويعدّها الحجة الأولى، والناقل لهذه القراءة شيخ من شيوخه في القراءات، وهو نحوي بصري مشهور هارون بن موسى النَّحوي، ويصف لغة القراءة جيدة ويأتي بالحجة الثانية، جَرُّوها حين قالوا: امْرُرْ على أيّهم أفضلُ، الحجة الثالثة، فأجروها هؤلاء مُجرى الذي، ويمكن تمثيل هذه الحجج وفق تعاضد الحجج، الحجة الأولى قراءة الكوفيين لقوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ مريم:٦٩ ، بالنَّصب وهي لغة جيدة الحجة الثانية جَرُّوها حين قالوا: امْرُرْ على أيّهم أفضلُ الحجة الثالثة أجروها هؤلاء مُجرَى الذي، النَتيجة أيّهم معربة، و سِيْبَوَيْه بترتيبه الحجج يريد أنْ يقنعَ المُخاطَب ، ويعزز هذه الحجج بعرض رأي شيخه الذي يمثل السلطة المعرفية أو نقل السلطة الشخصية ، وهو غير مقتنع بزعمه ((وزَعَمَ الخليل أنَّ(أيُّهم) إنَّما وقع في (اضرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ) على أنَّه حكايةٌ، كأنَّه قال: اضرِبْ الذي يُقالُ له: (أيُّهم أفضلُ)))[١] ، وشبَّهَهُ بقول الأخطل[٢]:

وَلَقَــدْ أَبِيْــتُ مِــنَ الفتــاةِ بِمَنْــزِلٍ   فأبِيْــــتُ لا حَــــرَجٌ ولا مَحـــــرومُ

الحجة الأولى ←قراءة الكوفيين ، والحجة الثانية← جَرُّوها حين قالوا: امْرُرْ على أيّهم أفضلُ والحجة الثالثة ← فأجروها هؤلاء مُجرى الذي.

إنَّ سِيْبَوَيْه في حجاجه مع شيخه أراد أنْ يقولَ لمُخاطَبِه، يَصِحُ أنْ نتركَ قراءةً لغتُها جيدةٌ، والقراءة سُنَّة، وكلام الاعراب الذين نعتهم بهؤلاء ، كلُّ هذه الحجج ونقبل بتفسيرٍ على أنَّه حكايةٌ شبيهة بقول شاعرٍ، رفعهُ على الحكايةِ على تقدير، فأبيت كالذي يقال له لا حَرجٌ ولا مَحرومٌ، ووجه الكلام النَّصب على الحال[٣]، وهذا ممكن في الشعر على الاضطرار.

وقد تلمَّس السِّيرافي العذر للخليل مع تأييدِه لحجاج سِيْبَوَيْه((ومَذهبُ الخليل أنَّ (أيَّهم) مرفوع بالابتداء، وأَفْضَلُ خبره، ويجعله استفهامًا؛ لأنَّه يرى أنْ يحمله على

---

(١) الكتاب : ٤/ ٧٩ .

(٢) يُنظر: هامش الكتاب ٧٩/٤ ،نقلًا عن ديوان الأخطل :٨٤.

(٣) المصدر نفسه : ٤/ ٧٩.

الحكاية بعد قول مقدّر ...، ولعل الذي أحوج الخليل إلى تأويل الحكاية أنَّ العرب لِما تكلمت: اضرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ، وهو شاذٌّ، والقياس عنده: اضرِبْ أيَّهم أَفْضَلُ بالنَّصب، كان حمله على الحكاية أقوى عندّه من حمله على البناء الذي اختاره سِيْبَوَيْه))[١] ، والخليل يحمله على الحكاية أقوى من حمله على البناء ، لكن هذا التوجيه يصطدم مع توجه سِيْبَوَيْه اللغوي الذي يرى من الصواب أنْ تكون (أيُّها) منصوبه على وفق النظائر التي جاء بها ،عارضًا حجاجه بقوة وثبات بقوله: ((وأرى قولهم: (اضربْ أيُّهم أفضلُ) على أنَّهم جعلوا هذه الضَّمةَ بمنزلةِ الفتحةِ في(خمسةَ عشرَ)، وبمنزلةِ الفتحةِ في (الآنَ) حين قالوا :مِنْ الآنَ إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بـ (أيُّهم) حين جاء مَجِيئًا لمْ تجئْ أخواتُهُ عليه إلا قليلًا، واسْتُعمِلَ استعمالًا لمْ تُستعمله أخواته إلَّا ضعيفًا))[٢].

ويبدو للباحث أنَّ سِيْبَوَيْه يطمح إلى وضع قوانين للخطاب العربي سَلِسَةً ومطرَّدةً يسهلُ على مُتعلمِ اللغة العربية إتقانها وممارستها كما استعملها العربي على سليقته .

وعاد يحاجج شيخه بمثالٍ مصنوعٍ فيه شيء من السُّخرية، والسُّخرية أهم الأسلحة الحِجَاجية بتعبير (بيرلِمان)[٣]، بقوله: ((وتفسير الخليل ذلك الأول بعيد ، إنَّما يجوز في شعرٍ، أو في اضطرارٍ، ولو اتَّسَعَ هذا في الاسماء، لجاز أنْ تقولَ: اضربِ الفاسقُ الخبيثُ تُريدُ الذي يُقالُ له الفاسقُ الخبيثُ))[٤] ،مستعينًا بـ(إنَّما) ،لتقوية حجاجه في حين أنَّ غياب (إنَّما) يجعله مُجرد للإبلاغ فقط، وقد استعان بالرابط الحِجَاجي (لو) نُمَثِّله حجاجيًا:

الرابط الحِجَاجي(لو) الحجة الأولى ← لمْ يتَّسعْ هذا في الاسماء، والحجة الثانية ← امتنع القول اضربِ الفاسقُ الخبيثُ ، النَتيجة المُضمَرة ← لا يجوز تفسير الخليل (اضربْ الذي يُقالُ له: أيُّهم أفضلُ)،وهذه الحجج التي استقراها سِيْبَوَيْه ويريد إقناع

(١) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ : السّيرافي: ١٩٥/٨.
(٢) الكتاب : ٤/ ٧٩ .
(٣) يُنظر: أهم النظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم: ٣٧٤
(٤) الكتاب: ٧٩/٤ .

شيخه الخليل، والمُخاطَب الكوني، والمثال الذي ذكره يكاد أنْ يكون مقبولًا عند الخليل ومُخاطَبِه ؛لأنَّ المثال من المعارفَ المُشتركة بينهم.

وعرض سِيْبَوَيْه رأيًا لشيخه يونس على شكل جواب لسؤالٍ مُضْمَرٍ، ومن الطبيعي أنَّ حجاجًا حدث مع شيخه يونس لمْ يعرضه مثل ما عرض حجاجه مع شيخه الخليل كأنَّه يقول لمُخاطَبِه سأكتفي بعرض جواب، وأنت مَنْ يستنتج طبيعة السؤال ((وأمَّا يونس فيزعم أنَّه بمنزلة قولك: أشهدُ إنَّك لَرسولُ الله، واضْرِبْ مُعَلَّقَةٌ))[١] ، ويقصد أنَّ فعلَ الأمر (اضْرِبْ) لا يعمل حتى يحدث النَّصب بـ (أيُّهم) وهذا الزَّعم غير مقتنع به سِيْبَوَيْه، وأجلَّ حجاجه، ليعالجه في باب من أبواب (إنَّ) قائلًا: ((وأمَّا قولُ يونس فلا يُشْبِهُ:(أشهدُ إنَّك لمُنطلقُ) ، وسترى بيان ذلك في باب (إنَّ وأنَّ) إنْ شاء الله))[٢] .

ويكررُ سِيْبَوَيْه ملفوظ (إنْ شاء الله) فهذا دليل على المنهج المُحكم الذي يسير عليه، وقد ذكره في أبواب كتابه ، ودليل على قدرته العقلية الفائقة في التخطيط ،فعاد في باب (إنَّ) يوضح لِماذا الفعل (أشهدُ)لا يعمل((تقولُ: أشهدُ إنَّه لمُنطلقٌ، فـ (أشهدُ) بمنزلة قوله: واللهِ إنَّه لذاهبٌ، و(إنَّ) غيرُ عاملةٍ فيها(أشهدُ)؛ لأنَّ هذه (اللام) لا تُلحَقُ أبداً إلَّا في الابتداء؛ ألَّا ترى أنَّك تقول: أشهدُ لعبدُ الله خيرٌ من زيدٍ، كأنَّك قُلْتَ: واللهِ لعبدُ الله خيرٌ من زيد، فصارت إنَّ مُبْتَدأَةً حين ذكرت اللام هنا، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام، فإذا ذكرت اللام ههنا لمْ تكنْ إلَّا مكسورةً))[٣] أي :إنَّ الفعل (أشهدُ) لمْ يعملْ لعلة وجود (لام الابتداء)التي تتصل بالمُبتدأ أو الخبر وبذلك تبقى (إنَّ) مكسورة الهمزة لا يجوز فتح همزتها حتى نقوم بتقديرها مع الاسم في محل نصب مفعول به، وهي ليست معلَّقة .

ويستعمل سِيْبَوَيْه العوامل الحِجَاجية لتوجيه الحِجَاج إلى النَتيجة التي سعى إليها، وذلك بوساطة دخول (النَّفي والاستثناء) ،والرابطين الحِجَاجين (كثيرًا،وقليلًا)

(١) الكتاب: ٤/٧٩ ..

(٢) المصدر نفسه: ٤/٨١ .

(٣) المصدر نفسه: ٤/٢٨٤.

من قبيل لمْ تجئْ أخواته عليه إلَّا قليلاً ، لمْ تُستعملْهُ أخواته إلَّا ضعيفًا، لمْ يجزْ في أخواته إلَّا قليلًا ضعيفًا، من شأنها أنْ تخرج المَلفوظ من الإبلاغية إلى الحِجَاجية حيث تكون العوامل المذكورة موجهة لبقية الخِطاب نحو نتيجة بعينها جاز إسقاط (هو) في أيّهم كما كان: لا عليكَ، تخفيفًا، إنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، لِسُقُوطِ صَدْرِ الجُملَةِ الَّتِي هِيَ صِلَةٌ حَتَّى لَوْ جِيءَ بِهِ لَأُعْرِبَ ،وقيل أيَّهم هو أشدُ، وبذلك أثبت سِيْبَوَيْه إعراب (أيَّهم) مفعول به (لَنَنزِعَنَّ) على قراءة هارون وهي قراءة مشهورة على ما يبدو من عدم معارضة شيخيه الخليل ويونس دليلٌ على صحة هذه القراءة.

ويخالف سِيْبَوَيْه شيخيه الخليل ويونس يحاججهم على وفق ما تقوله العرب، وعلي الرغم من البُعد الاعتزالي الذي ضَمِنَه خطابه على بناء (أيُّ) على الضم، في هذا المَوضِع نجدُ أبا حيَّان الأندلسي(ت:٧٤٥هـ) ينقل آرائهم جميعًا، وهواه مع ما يقول به سِيْبَوَيْه((وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ أَيُّهُمْ بِالرَّفْعِ وَهِيَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ عَلَى مَذْهَبِ سِيْبَوَيْه، فَأَيُّهُمْ مَفْعُولٌ(لَنَنزِعَنَّ) وهي موصولة: وأَشَدُّ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ لِأَيِّهِمْ وَحَرَكَةُ إِعْرَابٍ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي التَّخْرِيجِ، وأَيُّهُمْ أَشَدُّ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ مَحْكِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ أَيِ الَّذِينَ يُقَالُ فِيهِمْ أَيُّهُمْ أَشَدُّ، وَفِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فَيُعَلَّقُ عَنْهُ لننْزِعَنَّ عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ، وَالتَّرْجِيحُ بَيْنَ هَذِهِ المذَاهِبِ مَذْكُورٌ فِي عِلم النَّحو))[(١)].

وقد انتصر السّيرافي لحجاج سِيْبَوَيْه بقوله:((ويقوي مذهب سِيْبَوَيْه في البناء أنَّ نَظِيرَي (أيّهم) (مَنْ) و(ما) وهما مبنيان، وكان حقُّ (أيّهم) أنْ يكون مبنيًا، لوقوعه مَوقِع الاستفهام والجزاء ومَوقِع الذي، وكلُّ ذلك مبنيٌّ، فلما دخل (أيّهم) نقص في العائد ضعُف فردَّ إلى أصله كما أنَّ (ما) في لغة أهل الحجاز، إذا تقدم خبرها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر، رُدَّ إلى ما يوجبه القياس فيه من بطلان عملها))[(٢)]، و يتوافق السِّيرافي كثيرًا مع سِيْبَوَيْه في حجاجه مع شيخيه الخليل

---

(١) البحر المحيط في التفسير: أبو حيَّان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق : صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت،لبنان،ط١، ١٤٢٠هـ :٢٧٨/٧.

(٢) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ : السِّيرافي: ١٩٥/٨.

ويونس، لأنَّه يقدم النظائر التي هي أقرب من نظائر الخليل ويونس في النقص الحاصل في(أيَّ) ومعاملتها بما الحجازية عندما تفقد أحد شروط عملها ترجع إلى الأصل ،أي : عدم العمل .

ويفرِّق الرُماني(ت:٣٨٤هـ) بين اسم الموصول (الذي) واسم الموصول(أيّهم) في شرحه للكتاب قائلاً: ((يحسن حذف (هو) مِن أيّ، ولا يحسن مِنْ: الذي؛ لأنَّ أيًّا أشدُّ اقتضاء للبيان من: الذي، وأمكن في ذلك في أمرين: أحدهما: دورها في اقتضاء البيان، والآخر: الإعراب الذي فيها يقتضي البيان عن المفعول فاحتملت حذف هو من الصلة بما لا يحتمله الذي ؛ لهذه العلة))(١) ، وهذا التوضيح من الرُماني يعزز حجاج سِيْبَوَيْه ،ويجعله الأقرب إلى الرأي المرجوح الذي من أجله حاجج سِيْبَوَيْه شيخيه الخليل ويونس.

أراد سِيْبَوَيْه في تحليله الحِجَاجي، وهو يُعبِّرُ ، -لمُخاطَبٍ مفترضٍ-، إنَّ عالِمًا مثل الخليل اقتنع بحجاجه، واستحضر شاهدًا يُعزز رأيه ((وزَعَمَ الخليل أنَّهُ سَمِعَ عربيًا يقولُ: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا، وهذه قليلةٌ، ومَنْ تكلَّم بهذا فقياسه اضْرِبْ أيَّهم قائلٌ لك شيئًا، قُلْتُ: أفيُقالُ: ما أنا بالذي مُنطلِقٌ؟ فقالَ: لا، فقُلْتُ: فما بالُ المسألةِ الأولى؟ فقال: لأنَّه إذا طال الكلام فهو أَمْثَلُ قليلًا، وكأنَّ طولَه عِوَضٌ مِنْ تَرْكِ هو، وقلَّ مَنْ يتكلَّمْ بذلك))(٢)، وهذا الحوار القائم على الحِجَاج بوصفه بذل الجهد لغاية الإقناع، ولِما كان كلُ خطابٍ يسعى إلى إقناع مَنْ يتوجه إليه، فإنَّ البُعد الحِجَاجي سيكون من مقومات اللغة، وإنَّ إثارة السؤال تُعد من خصائص الخِطاب، لأنَّها تمثل ممارسة فعلية للحجاج، لِما يترتب عليها من آراء متباينة.

١-١-١-٣- الحِجَاجية الترتيب.

تنطلق حجاجية الترتيب من تصورٍ مبنيّ على تدرج الحجج ، من الحجة الضعيفة إلى الحجة القوية، وصولًا إلى النَتيجة المتوخاة من المُتكلِّمْ ،وإنَّ هذه الحجج

(١) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ :علي بن عيسى الرُماني (المُتوفى ٣٨٤هـ) إعداد و تحقيق د. عثمان غزال ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة -مصر، ط١، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م : ٣٢٩/٣.

(٢) الكتاب :٨٥/٤ ..

تدعم النَتيجة التي ينقاد إليها المُخاطَب، بمتابعة هذه الحجج ،وأنَّ الحجة لا تكون حجة بالنسبة إلى المُتكلِّم إلَّا بإضافتها إلى النتيجة مع الإشارة إلى أنَّ النتيجة قد يُصرَّح بها وقد تبقى ضمنية [١].

من الشواهد التي عرضها سِيْبَوَيْه في حجاجه مع شيخه الخليل ((هذا بابُ ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل، ولمْ يَجْرِ مَجرى الفعل، ولمْ يَتمكَّن تمكُّنَه، وذلك قولك ما أحسَنَ عبدَ الله))[٢] ، قدم سِيْبَوَيْه الحجج مرتبة بحسب الأقوى من وجهة نظره.

الحجة الأولى← لمْ يَجْرِ مَجرى الفعل، الحجة الثانية ← ولمْ يَتمكَّن تمكُّنَه، النتيجة ← يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ، هذه النتيجة على نقيض تساندُ الحجتين، لذا قلَّبَها سِيْبَوَيْه في ذهنه المتوقد، فلمْ يقبلْها، مما دفعه إلى التوجه إلى شيخه الخليل ليسأله عن علة عمل أفعل التعجب عمل الفعل،((وزَعَم الخليل أنَّه بمنزلةِ قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَاللهِ، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيلٌ ولمْ يُتكلمْ به))[٣]، سؤال سِيْبَوَيْه عن(ما) هل(ما) اسم استفهام ؟ وإذا لمْ تكن استفهام فهي اسم موصول، وإذا كانت اسم موصول أين خبرها؟ هذه أسئلة مفترضة دارت بين التلمْيذ وشيخه؛ لأنَّ سِيْبَوَيْه قارٌ في ذهنه أنَّ التعجب خبر ، والمُتكلِّم لا يسأل المُخاطَب عن الشيء الذي جعله حَسَنًا وإنَّما يخبره بأنَّ حَسُنَ، فضلًا عن أنَّ أسلوب التعجب وقوعه بزمن الِماضي المُتصل بالحاضر ((وإنَّما اختصَّ التعجّب بلفظ الِماضي؛ لأنَّ التعجّب مدحٌ، ولا يُمْدَح الإنسان إلَّا بما ثبت فيه، وعُرِف به، فاعرفه))[٤] ، مؤدى كلام ابن يعيش أنَّ التعجب لا يسوغ من المستقبل بل يسوغ من الِماضي والحاضر، وبذلك التعجب لا ينتظم في سلك الإنشاء لعدم تحقق مدلوله ، وتلك السمة تطبع الأساليب الإنشائية بوجه عام، والخبر يستلزم الخبر حتى لو كانت الجملة غير خبرية ، الشيء الذي ينهض حجة على أنَّ التعجب خبر متعجب منه[٥] فهذا الاستطراد يقودنا إلى أنَّ سِيْبَوَيْه يسأل عن الوجه

---

(١) أهم النظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم:٣٧٥.

(٢) الكتاب : ١٣٨/١ .

(٣) المصدر نفسه : ١٣٨/١، ٧٢/١.

(٤) شرح المفصل للزمخشري: ٤٢٣/٤.

(٥) يُنظر: التعجب في اللغة العربية من الفكر اللغوي القديم إلى النحو الوظيفي : د. نعيمة الزهيري ،

الاعرابي لـ (ما) ؛لأنّه مقتنع بأنَّها ليست استفهامية ، إذن هي اسم موصول ،ويبحث عن إعرابها من غير صلة، لذا استنجد بشيخه الخليل، ولكن شيخه لمْ يسعفْهُ بما يريد لذا نعت قوله بـ (زَعَمَ).

ولابدَّ من المُرور على رأي لأستاذنا الدكتور صاحب جعفر أبو جناح يقول فيه :((والواضح أنَّ هذا المنقول عن الخليل تفسير معنى، فكأنَّ الذي تعجب قدَّرَ أنَّ هناك قوةً أو شئيًا ما مزاد في صفة المتعجَّب منه ،بحيث خرج عن نظائره أو قلَّ نظيره، واحتراسًا من الخلط بين الخبر والإنشاء قال الخليل: (ودخله معنى التعجب) فكأنَّ هذا الذي فسر به الخليل هو ما يعرف عند التحويليين بالمَعنى العميق))[(١)].

وقد وقف الباحث على نص نقله أستاذنا صاحب جعفر أبو جناح ((ولمْ يَرِدْ في كلام سِيْبَوَيْه ما يشعر بأنَّ (ما) موصولة سوى قوله: ونظير جعلِ ما وحدها اسماً قولُ العرب: إنَّي ممّا أنْ أصنعَ، أي: من الأمر أنْ أَصنعَ))[(٢)]، وما أدري السبب الذي جعل استاذنا يغفل نصًا يساند النَّص المذكور ويثبت أنَّ (ما) تأتي اسمًا موصولًا بدون صلة، والنَّص المُقتطع ((ومثلُ ذلك غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمًا، أي: نِعْمَ الغسلُ))[(٣)]، ويعلق الدكتور أبو جناح على النَّص الذي نقله ((ويفهم من هذه العبارة– عند النَّحويين– أنَّها جاءت موصولة بدون صلة على نحو ما جاءت في بعض الأساليب العربية مثل: غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمًا، أي: نِعْمَ الغسلُ في حين أنَّ سِيْبَوَيْه أراد به معنى (رُبَّما) كما صرح به في بابه))[(٤)]، والنسختان التي اعتمدْتُ عليهما لا يوجد فيها ما ذكره أستاذنا الدكتور صاحب أبو جناح، ومع تصاغرنا أمام قامته العلمية الكبيرة، لا نوافقه على هذا الرأي، وإنَّ الذي فَهِمَه أستاذنا هو عينه الذي قال به سِيْبَوَيْه .

منشورات الاختلاف ، ط١، ١٤٣٥هـ–٢٠١٤م:٤٣.

(١) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها : د. صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان –الأردن ،ط١، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م:٨٠.

(٢) المصدر نفسه :٨١ .

(٣) الكتاب: ١/١٣٩ .

(٤) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها :٨١ .

ويرى الدكتور أبو جناح أنَّ بحث التعجب في كتاب سِيْبَوَيْه يدور حول توضيح أسلوب التعجب وخصوصية هذا الأسلوب في الجمود وعدم التصرف ، في الصيغة أو نظام الجملة من حيث التقديم والتأخير؛ لأنها صورة جديدة متحولة عن صورة أخرى قديمة(١)، وهذا التحليل يدور في فلك النظرية التوليدية التحويلية التي هي أبعد من مراد سِيْبَوَيْه، ولا يريد سِيْبَوَيْه المعنى العميق والمعنى السطحي ، ولكن أراد المعنى الحرفي والمعنى السِّياقي ، إي :أنَّ فعل التعجب لم تتوافر فيه قوة الفعل عمل معززًا حجاجه بنظائر من اللغة أقل قوة من حيث العمل، وعملت ؛لأنَّه ينطلق من المعنى وليس من الشكل، وكما خرجت صيغة (افْعَلْ) إلى الجزاء خرجت إلى التَّعجب في صيغة مطَّردة (افْعَلْ به)فإنَّ قائلًا : أحسنْ بزيدٍ ! لمْ يردْ من مُخاطَبه الإحسان إلى زيدٍ ،كما في أصل الصَّيغة ،بل أراد التَّعجب منه، وهذا المعنى المقتضى مِنْ هذا الملفوظ لمْ يغفله سِيْبَوَيْه بل جعله من الصيغ القياسية لفعل التَّعجب، وإنْ كان ظاهره يدل على الأمر؛ لذا أشار إلى اقتضاء التعجب تركيبًا واحدًا ،فلو أبدل التركيب بحرف جر آخر فقال أحسن لزيدٍ لمْ يقتضِ منه التَّعجب.

وحوار سِيْبَوَيْه مع شيخه يدور في إعراب (ما) إنَّه أراد إقناع مُخاطَبه أنَّ (ما) يمكن أنْ تأتي اسماً موصولاً من دون صلة، ولا حاجة للتقدير، وكأنَّه يريد القول هنا حدث استلزام حواري بتعبير (جرايس) معنى الجملة (الاخبار) والمعنى المستلزم (التعجب)، وسِيْبَوَيْه غير مقتنع بأنَّ فعلَ التعجب تسري عليه أحكام الأفعال، وغير مقتنع بتحليل شيخه الخليل بأنَّ (ما) هنا بمعنى شيء تخلصًا مِنْ (ما) الموصولة التي تحتاج إلى صلة؛ لذا أضمر في نفسه عبارة شيخه تمثيلٌ ولمْ يُتكلَّمْ به، ليوظفها توظيفًا حسنًا في تحليلاته في الأبواب القادمة.

وقد وضَّحَ السِّيرافي هذا الحِجَاج قائلًا: ((يعني: إنَّ فِعْل التعجب وإنْ كان مشتقًا من أفعال متصرفة فهو غير متصرف بمنزلة (لات) و(ما) في قلة تصرفها، ونظير ذلك قول العرب للصقر (هذا أجدلٌ) مصروف بمنزلة قولهم (هذا أفكلٌ) والاجدل مأخوذ من الجَدْل وهو الشِدَّة والفتل، فصرفوه ولمْ يجعلوه بمنزله (أحمر)؛

(١) يُنظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: ٨١ .

لأنَّه وإنْ كان مشتقًا من الجَدْل، فقد صار اسمًا للصقر، ولا يقال لغيره، إذا كان شديدًا أجْدل))[١]، والسِّيرافي يقرن فعل التعجب بالمشبّهات بـ (ليس) في ضعفها في العمل ؛لأنَّ ليس فعل والفعل أقوى العوامل، وسِيْبَوَيْه يتعامل مع أسلوب التعجب على أنَّه خبر لا إنشاء أو نقل الواجب وغير الواجب ،ويضعه مع الواجب؛ لأنَّه من الامور التي تحدث في الماضي، أو الحاضر وهذه الامور متيقنة .

ويحاجج سِيْبَوَيْه شيخه الخليل ومَنْ يرى أنَّ (ما)هنا ليس للاستفهام أو المجازاة حتى لا تحتاج إلى صلة، غياب الصلة، لأنَّها بمعنى (شيء)، وهذا لمْ تتكلمْ به العرب، وإنَّما تمثيل، ويرى سِيْبَوَيْه أنَّ هناك نظائرَ في كلام العرب استعملت (ما) غير موصولة في الخبر كقولهم: غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا، أي: نِعْمَ الغسلُ، فجعلوا (ما) بمنزلة الغسل، ولمْ يصلوها؛ لأنَّ: نِعْمَ إنَّما يليها مُبهم فجعل (ما) بعدها غير موصولة، من ذلك قولُ العرب: (إنِّي ممّا أنْ أصنعَ)، أي: من الأمر أنْ أصنعَ، فجُعل (ما) وحدهَا اسماً، فجعل (ما) وحدها في موضع الأمر، ولمْ يصلها بشيء، وتقدير الكلام إنِّي من الأمر صنعي[٢].

وفي الاتجاه نفسه ذهب الدكتور لطيف حاتم الزَّاملي ((وفي مثل ذلك تصور للبنية العميقة للأشكال اللغوية المُختلفة يتَّضح من أقوله– يعني سِيْبَوَيْه– وذلك قولك ما أحْسَنَ عبدَ اللهِ،وزعم الخليل أنَّه بمنزلةِ قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَاللهِ، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيلٌ ولمْ يُتكلمْ به... فهذه التراكيب المصنوعة بقصد التمثيل تقرب في مَنْهجِها من القواعد التوليدية، وتعكس قدرة مُتكلم اللغة على توليد تراكيب جديدة بأشكال مختلفة وفقًا لكفايته اللغوية مع التقيد بنظام اللغة))[٣]، والباحث لا يوافق الدكتور الزَّاملي رأيه أنْ يضعَ التراكيبَ التي عالجها سِيْبَوَيْه مُعالجة ينطبق عليها قصده ، لكن الذي يهمنا، وضعه عبارة الخليل(شيءٌ أحسنَ عبدَاللهِ ، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيلٌ ولمْ يُتكلمْ به) في ضمن هذه التراكيب هنا المُشكِل؛ لأنَّ سِيْبَوَيْه

(١) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ : السِّيرافي : ٣/ ١٥٦ .

(٢) يُنظر: شرح كتاب سِيبَوَيْهِ : السيرافي ١٥٧/٥.

(٣) مقاربات لسانية في كتاب سِيبَوَيْهِ : د. لطيف حاتم الزَّاملي ،دار الرائي للدراسات والترجمة ،ط١ ، ٢٠١٠م :٧٧.

يعترض ويحاجج شيخه الخليل في تأويل معنى ما بـ(شيء)، وهو غير مقتنع بهذا الزَّعم؛ لذا ردَّه في أكثر من مكان في كتابه.

والباحث يرى أنَّ الخليل قال هذه العبارة حيلة نحوية، على غرارِ الحيل الشرعية في الفقه، يريد التخلص من إعراب (ما) اسم موصول، الذي يعرب في محل رفع مبتدأ، والمبتدأ يحتاج إلى خبر وصلة الموصول جملة لا محل لها من الاعراب و يريد سِيْبَوَيْه القول إنَّ السبب الذي جعل (ما) في الاستفهام والمجازاة غير موصولة هي بعينها موجودة في التعجب؛ لأنَّ المستفهم إنَّما يستفهم عما لا يعرف، فلو وصل لأوضح واستغنى عن الاستفهام والمجازاة ،إنَّما يريُد أنْ يعممَ ولو وصل لحصل على الشيء بعينه، فاستغنى عن الصلة، المُتعجب مُبهم، فلا يصح إنْ يصلَ (ما) ،فيخرج عن الإبهام ؛لأنَّ الصلة هي إيضاحٌ وتبين[(١)].

وقد أحسن الرُّماني في إيضاح قصد سِيْبَوَيْه رادًا على رأي الأخفش الذي يرى أنَّ (ما) اسم موصول والجملة التي بعدها صلة موصول قائلاً: ((الصحيح في ذلك قول سِيْبَوَيْه: إنَّ (ما) وحدها في التعجب لا صلة لها))[(٢)]، وقريبٌ من هذا الرأي قول المُبرَّد في(مُقتضبِه) ((بأنَّ (ما) في ما أحسن زيدًا تجري بغير صلة؛ لمضارعتها الاستفهام والجزاء))[(٣)]، ويرى سِيْبَوَيْه أنَّ فعلَ التعجبِ صيغةٌ خاصةٌ، ولها نظائرُها في اللغةِ((فقد يشذُّ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره)) [(٤)] .

وأشار الدكتور خالد ميلاد بأنَّ سِيْبَوَيْه لمْ يضعْ التعجب مع الواجب ،ولمْ يضعه مع غير الواجب، وهذا الرأي مقارب لما قاله أستاذنا صاحب أبو جناح عن مفهوم التحويل الذي يتقول به النظرية التوليدية التحويلية ،وقد نقل نصًا ذكره سِيْبَوَيْه في آخر أبواب الكتاب ،يعدُه السَّرُّ في دخول معنى التعجب للجملة (ما أحسن

(١) يُنظر: شرح كتاب سِيبَوَيْهِ : السِّيرافي: ١٥٦/٣.
(٢) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ : الرُّماني:٢٧٩/١.
(٣) المُقْتَضَبُ: ١٧٧/٤ .
(٤) الكتاب:١/ ٢٨٢ .

عبدالله) ،وذلك عند إشارة سِيْبَوَيْه إلى أنَّ ((ما مُبْهَمة تقع على كلِّ شيء))[١] ، فهل يكون هذا الإبهام موضع التعجب نفسه؟ خصوصًا وقد قرن سِيْبَوَيْه في سياقات متعددة بين معنى التعجب والإبهام ،ومن ذلك ((أنَّك إذا قلْتَ : ويْحَهُ فقد تعجَّبْتَ وأبهمْتِ مِنْ أيِّ أُمورِ الرجلِ تعجَّبْتَ؟ وأيُّ الأنواع تعجَّبْتَ منه؟))[٢] فالإبهام هو المُولِّد لمعنى التعجب، وهو المبني عليه الكلام ، أي: عمدة الكلام في الجملة المفيدة للتعجب، وإيهام تختزله (ما) بوصفها عنصرًا ماهيًا، وإنَّ رأي الخليل لا يبتعد عن هذا التوجه في الفهم والتحليل، إذ أوّل (ما) بشيء وهي كلمة تدل على الإبهام[٣]، الذي يراه الباحث حجاج سِيْبَوَيْه مع شيخه ليس على التأويل ؛لأنَّ (ما) ممكن أنْ تأتي موصولة هي دون صلةٍ ،ونكون أبعد عن التأويل، وإنَّ مفردة (الشيء) لها بُعد أيديولوجي في ذهن سِيْبَوَيْ ؛ لذا دافع ضد هذا التأويل.

وذهب الدكتور حسن عبد الغني الأسدي إلى القول: ((ويقود ذلك إلى التصّور وجود بنيتين عميقتين الأولى البنية الأعمق وهي البنية الصغرى (الاسمية) والثانية البنية العميقة وهي البنية الكبرى(الفعلية)... والبنية الافتراضية الصغرى للجملة العربية وهي الأصل))[٤]، ومن أبرز النَّصوص التي بنى عليه تحليله نص سِيْبَوَيْه في التعجب ((هذا بابُ ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل، ولمْ يَجْرِ مَجرى الفعل، ولمْ يَتمكَّن تمكُّنَه، وذلك قولك ما أحْسَنَ عبدَ الله، وزعم الخليل أنَّه بمنزلةِ قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَالله، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيلٌ ولمْ يُتكلمْ به))[٥]، ويرى أنَّ النَّص يظهر جملة من الأمور تحدد خطوات هذا المنهج منها : إنَّ الخليل واضع هذه النَّظرية

(١) المصدر نفسه :٢٣١/٦ .

(٢) الكتاب :٦٠/٣ .

(٣) يُنظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة –دراسة نحوية تداولية :د. خالد ميلاد، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس،ط١، ١٤٢١هـ –٢٠٠١م:١٧١.

(٤) مفهوم الجملة عند سِيبَوَيْهِ : د حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية ،ط١، ٢٠٠٧م:٢٥٠-٢٥١.

(٥) الكتاب : ١٣٨/١.

التي تفترض وجودًا عميقًا للبنى النَّحوية، وهيْمَنةُ نمطِ الجملة الاسمية في العربية ويظهر من إرجاع الخليل الجملة (شيءٌ أحسنَ عبدَاللهِ)(١).

والباحث ليس على وفاق مع ما ذهب له الدكتور حسن الأسدي في أنَّ الخليل كان يرى في ملفوظه(شيءٌ أحسنَ عبدَاللهِ) بنية عميقة لبنية سطحية (ما أحسنَ عبدَاللهِ) ؛ لأنَّ البنية العميقة لمْ يقصدها الخليل ،وقد اشرنا إلى مقصود الخليل من هذا التقدير، ولا ننسى أنَّ (تشُومِسْكِي) يتعامل مع اللغة بوصفها نظام من القواعد التي يستعملها مُتكلم مثالي في موقف مثالي ، وهي نظرية تعالج النَّظام اللغوي المُجرَّد تعالج القدرة اللغوية وليس الأداء اللغوي ، وهذا على النَّقيض ممّا نجده في كتاب سِيْبَوَيْه الذي يعالج الأداء اللغوي ، أي:أنَّه يعالج اللغة في الاستعمال؛ لذا ركَّز على الكلام من غير ذكر للجملة في كتابه، وهيمنة الجملة الاسمية في اللغة العربية قول غير صائبٍ بدليل تحقيق استاذنا البكَّاء الذي حقق الكتاب على وفق نظرية العامل وقد جعل اسناد الفعل في المجلد الاول يفوق اسناد الاسم مرتين .

ويكتفي الباحث هنا بتحليل الرُّماني في إيضاح قصد سِيْبَوَيْه((الصحيح في ذلك قول سِيْبَوَيْه: إنَّ (ما) وحدها في التعجب لا صلة لها))(٢) ، أي: أنَّ (ما) اسم منكور قُصد به التدليل على أنَّ التعجب إنَّما يكون فيما خفي سببه، وأنَّه يستلزم الإبهام ، والإبهام يناسبه الخفاء(٣).

ويرى سِيْبَوَيْه أنَّ فعلَ التعجبِ صيغةٌ خاصةٌ، ولها نظائرُها في اللغةِ، والباحث لا يرى أنَّ هناك بنية عميقة في ملفوظ(وهذا تمثيلٌ ولمْ يُتكلمْ به) وإنَّما هي توضيح لمعنى الألفاظ غير المستعملة، وليس في ذهن القائل، أي: إنَّ سِيْبَوَيْه يحلل الملفوظ المُستعمل، وقد يفرض عليه التحليل أنْ يحدد الأصل ،ويكون هذا الأصل مهجورًا فينبه المُخاطَب إلى ذلك، ولمْ يردْ اللغة العلمية الواصفة في الذهن كما يرى (تشُومِسْكِي)، وهذه الإطالة في التحليل نريد أنْ نثبتَ أنَّ سِيْبَوَيْه ينطلق من المعنى

---

(١) مَفْهومُ الجملة عند سِيبَوَيْه:٢٥١.

(٢) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ : الرُّماني:١/٢٧٩.

(٣) يُنظر: التعجب في اللغة العربية من الفكر اللغوي القديم إلى النحو الوظيفي:٥١.

،وإنَّ نظرية العامل في ذهن سِيْبَوَيْه وزع عليها أبوابه النَّحوية، ونظرية العامل نظرية مستمدة من الفكر الاعتزالي، وإنَّ المسائل التي يعرض لها أنَّه يسعى إلى الربط بين العمل والمعنى .

وعاد سِيْبَوَيْه يحاجج أنَّ فعل التعجب لِنقصٍ في تصرفه قد صار بمنزلة (لَدُنْ غُدْوَةً) و(كم رجلًا)، فقد عملا عمل الفعل، وليسا بفعل ولا فاعلٍ ((وكذلك ما أحسنَ عبدَ الله ... في الموضع مُجرَى الفعل في عمِله، وليس كالفعل، ولمْ يجيء على أمثلته، ولا على إضمارِه، ولا تقديمِهِ ولا تأخيرِه ولا تصرُّفِه، وإنَّما هو بمنزلة(لَدُنْ غُدْوَةً)و(كمْ رَجُلاً)، فقد عَمِلاَ عَمَلَ الفعل، وليسا بفعل ولا فاعلٍ))[١] ،وهذا حجاجٌ لغويٌّ يستند إلى بنية اللغة ، والحِجَاج بكلام العرب ، وهو من أقوى الحجج التي لا تُخالف ، فالعرب الفصحاء أولى بالاتباع .

ما يريد سِيْبَوَيْه قوله: إنَّ فعل التعجب لِنَقصٍ في تصرفه له قرائن في اللغة تعمل النَّصب وهي في العُرف النَّحوي لا يأتي بعدها إلَّا مجرورًا لكونها ظروفًا والظروف تعمل عمل حروف الجر، ولكن هناك خرقًا في هذا القانون نحو: (لَدُنْ غُدْوَةً)وكذلك (كم) ليس فيها مقومات العمل مع هذا عملت النَّصب في الرجل نحو: (كمْ رجلًا) وهذا المفهوم الذي نظَّر إليه سِيْبَوَيْه في كتابة وأشبعه تطبيقًا يقارب ما قال به (ديكرو) الذي اصطلح عليه بالسلم الحِجَاجي ، ويرتبط مفهوم السلم الحِجَاجي بالنتيجة المُستخلصة من الحجج المُقدمة فالمُتكلِّم يقدِّم (ح١) و(ح٢) بوصفهما حُجتين يؤديان إلى نتيجة (ن)[٢] ، وتتدرج هذه الحجج تبعًا لقوتها من الحجة الضعيفة إلى القوية إلى الأكثر قوة ؛لذلك يحدُّ السلمْ الحِجَاجي بأنَّه ((علاقة تراتبية للحجج))[٣] .

وما يحدد هذه التراتبية للحجج هو السِّياق الحِجَاجي الذي تندرج فيه الحجج، والقصد الذي يبتغي المُتكلِّم الوصول إليه؛ لأنَّ السِّياق والقصد يُلزمان المُتكلِّم مراعاة

(١) الكتاب: ١/ ١٦٧ .

(٢) يُنظر: الحجاج مفهومه ومجالاته :٦٣١.

(٣) المظاهر الحجاجية للخطاب:١١٢.

ظروف التلفظ ومدى استقبال المُخاطَب، بل هذه الحجج، والحجج التي تتجه نحو النَتيجة واحدة لا تتعدد فحسب، بل تتفاوت في قوتها التدليلية ، وهذا التفاوت في قوة الحجة عائد إلى السلم الحِجَاجي(١).

وسوف نقوم بترتيب الحجج تصاعديًا، أي :من الحجة الأضعف إلى الحجة الأقوى؛ لأنَّ سِيْبَوَيْه رتَّبَ حججه كذلك، فيتدرج في بناء الإقناع لدى المُخاطَب شيئًا فشيئًا، فهو حجاج ناجع في مُخاطَبِة المُخاطَب الخالي الذهن، إذ يسعى إلى ترسيخ الدعوى في نفسه بشكل أكثر عمقاً حتى يصعب بعد ذلك اقتلاعها، وهو حجاج يأخذ فيه السُلم الحِجَاجي اتجاه الخِطاب نفسه ، فتحتفظ كل حجة برتبتها عند تحويلها من الخِطاب إلى سلم الحِجَاجي(٢)،ويمكن تمثيله بالشكل الآتي:

النَتيجة فعل التعجب بمنزلة(لَدُنْ غُدْوَةً)و(كمْ رَجُلاً).

الحجة (١) وليس كالفعل ولمْ يجيء على أمثلته

الحجة (٢) ولا على إضمارِه

الحجة(٣) ولا تقديمهِ

الحجة (٤) ولا تأخيره

الحجة (٥) ولا تصرُّفِه

ومن سمات الحجج وخصائصها المثبتة للنتيجة الواحدة في نظرية المراتب الموجهة التدرج بين الحجج والحجج وعلاقتها بالنتائج، وقد رتب سِيْبَوَيْه الحجج بحسب الأهمية، وقد قمنا بترتيب الحجج بحسب الأضعف، بدءًا بأضعف الحجج، وهذه الحجج تعتمد على مقوله: إنَّ ما هو موجود، أوفي واقع أفضل من المحتمل أو الممكن(٣)، وهذا ما يؤكده الرُماني في تحليله ((كلُّ ما ضُعِفَ في بابه ،فإنَّه لا

(١) يُنظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨م:٢٧٦.

(٢) يُنظر: التحليل الحجاجي للخطاب:٤٣٥.

(٣) ينظر: أهم النظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم :٣١٢.

يحتمل أنْ يُحمّل عليه ما لمْ يضعْ موضعه، ولهذا صار فعل التعجب بمنزلة (ما) و(ما) ليس بفعل؛ لضعفه بامتناع التصرف حتى لمْ يجزْ أنْ يظهرَ فاعله أصلًا))[١].

ويرى سِيْبَوَيْه أنَّ أسلوب التعجب يبقى في دائرة الخبر، و(ما) اسم موصول لا يحتاج إلى صلة ، وفعل التعجب يعمل الرَّفع والنَّصب ، ولكن ليس كنظائره من الأفعال، وهناك نظائر له في اللغة تعمل النَّصب نحو (لَدُن غُدوةً) و (كمْ رجلًا) .

ومِنْ الآليات الحِجَاجية التي استعملها سِيْبَوَيْه في كتابه استدراج المُخاطَب في خطابه ثم اقناعه بتبنيه مجموعة من الأسئلة يعرضها على مُخاطَب مفترض ،ثُمَّ يجيب عنها نيابة عن ذلك المُخاطَب لاستدراجه ، فلا يجد بُدًّا من التسليم ولا يقصد ازدراء الخصم بل يحلل خطابات العرب، ومِنْ هذه الخِطابات التي عرضها وأشبعها تحليلًا يقارب ما تنظّر له النظريات الحديثة، ومن هذا التنظير تنظيره إتباع النعت السببي الذي عنون له بابًا أسماه((هذا بابُ ما يَجرى عليه صفةُ ما كان من سببه وصِفَةُ ما التَبسَ به أو بشيءٍ من سَبِبهِ كمجرى صِفَتِه التي خَلصتْ له)) [٢].

يُنَبِّه سِيْبَوَيْه مُخاطَبه المُفترض ومحاججًا الذين يعاصرونه، ومنهم شيخه يونس، قائلًا:((مررْتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ، ومررْتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءٌ، فالمَعنى فيه على وجهين: إنْ شِئْتَ جعلته يلازمه ويخالطه فيما يُستقبل، وإنْ شِئْتَ جعلتَه عملًا كائنًا في حال مرورك، وإنْ ألقيْتَ التنوينَ وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منونًا)) [٣] ،وقد اختلف النَّحاة في اسم الفاعل إذا جرى وصفًا في باب النعت السببي ،وقد نقل سِيْبَوَيْه خلافهم، فذكر أنَّ ناسًا من النَّحاة يفرِّقون بين التنوين وغير التنوين[٤]،وبنى سِيْبَوَيْه خطابه على فكرة مفادها: إنَّ اسم الفاعل يعمل إذا كان منونًا دال على الحال أو الاستقبال وهذا الأصل، ويبقى هذا العمل في حالة الاضافة غير الحقيقة في كلتا الحالتين أذ جواز اتباع النعت السببي حركة ما قبله .

---

(١) شرح كتاب سِيْبَوَيْهِ : الرُّماني: ٣٣٠/١.

(٢) الكتاب: ٨١/٢ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) يُنظر : منهج كتاب سِيْبَوَيْه في التقويم النَّحوي :د. محمد كاظم البَّكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد –العراق، ط١، ١٩٨٩م:١٨٨ .

وبعد هذا التنظير يعرض اسئلة افتراضية ،يتدرج بها على وفق مفهوم السُّلم الحِجَاجي وكأنَّه وعاه وتبصّره ، يلزم الخصم ويضطره إلى الاقتناع بما يعرضه بحجاج لغوي من بنية اللغة، بدأ بسؤال تقريري القصد منه إقناع المُخاطَب برجحان الحجة التي يعرضها بقوله: ((وإنْ زَعَمَ زاعمٌ أنَّه يقولُ مررْتُ برجلٍ مُخالِطِ بدنِه داءٌ، ففرَّق بينه وبين المنوَّن قيل له: ألستَ قد عَلمْتَ أنَّ الصَّفةَ إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواءٌ، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين، نحو قولك: مررْتُ برجلٍ ملازمٍ أباك، ومررت برجلٍ ملازمِ أبيك، أو ملازمِك، فإنه لا يجد بُدّاً من أنْ يقولَ نعم، وإلّا خالف جميعَ العرب والنَّحويين، فإذا قال ذلك قلتَ: أفلستَ تجعل هذا العمل إذا كان منونًا وكان لشيء من سبب الأول أو التبس به، بمنزلته إذا كان للأول؟ فإنَّه قائلٌ: نعم)) (١)، وهذا الحِجَاج الذي عرضه حدث فعلًا مع شيخه يونس في أقل تقدير إذا لمْ يكن مع مجموعة من النَّحاة ؛لأنَّ النَّحاة، ومنهم يونس يرون أنَّ مُخالِطَ إذا أُضِيفَ أصبح معرفة والمعرفة لا تكون وصفًا لنكرة ، وهذه مسّلمة من مسلِمات النَّحو إلَّا أنَّ سِيْبَوَيْه ينطلق من المَعنى، ويعد المَعنى هو الاساس، والحركة الاعرابية قرينة على ذلك، و حِجَاج شيخه يونس مقبول في نصبه على الحال في حالة الزمن واقعًا، وعلى الابتداء إذا كان الزمن غير واقع ، وهذه الاشارة من شيخه يونس فيها ملامح لنظرية الفعل الكلامي ، ولكن سِيْبَوَيْه عدَّ التعريف لا أثر له ويعامل اسم الفاعل المعرفة معاملة النَّكرة ،ووصفه في الحالتين يعطي المعنى نفسه ،وهذا الاصرار من سِيْبَوَيْه قائم على بُعد عَقَدي، سوف نقف عنده في الباب الثاني، إنْ شاء الله.

---

(١) الكتاب : ٢/٨٢-٨٣ .

المبحثُ الثاني : الخِطاب الحِجَاجي المُسانِد لمَفهوم الزّعْمِ .

ونحن ننتقل إلى المبحث الثاني سنبقى مع مفهوم الزَّعم بوصفه مفهومًا لا مصطلحًا ، والفارق بين الاثنين – المصطلح والمفهوم كبير– ، فإذا كان المصطلح يعني ما اتفق عليه مجموعة من الأفراد ،ثُمَّ عُمِّمَ، عندما لاقى قبولًا من الآخرين ، فإنَّ المفهوم يتمرد على هذا الاتفاق، واختلاف هذا المبحث عن المبحث الأول، أنَّ سِيْبَوَيْه يستعمل مفهوم الزَّعم مع شيوخه، ولكنّهُ يدافع عن هذا الزّعم بالحجج اللغوية ، مُصطَّفًا مع صاحب الزَّعم ، وفي حالات متعددة يتبنى هذا الزَّعم ويعالج فيه قضايا لغوية في مكان آخر مشيرًا إلى هذا الزَّعم بالقول المرجوح.

إنَّ اللغويات العربية القديمة، وإنْ تباعدت بعض فنونها وأنواعها بين نحو وصرف وبلاغة وصناعة معاجم وشروح للشعر في طرائق التأليف ؛ فإنَّ الاطار المعرفي الذي كان يضبطُ حركتها مكوَّنٌ من أسس محددة متجانسة ،نابعة من النَسق اللغوي ذاته، فقد قامت علوم العربية منذ نشأتها على أسس اجتماعية وعقديّة وفكرية أسسّت أرضيتها التداولية ، وضمنت تماسك مشروع التّصنيف العلمي في الذهنية العربية الإسلامية للعلماء(١).

١-١-٢-١ الحِجَاج القائم على التماثل والتشابه .

إنَّ لهذا النوع من الحجج ،حضورًا لافتًا في كتاب سِيْبَوَيْه ،نظرًا لِما يتسم به المِثال في الخِطاب الذي غايته الاقناع ،ويمكن أنْ تكونَ الحجة التمثيلية واقعة ملموسة ،ويمكن أنْ تكون واقعةً مُجردةً، والتماثل ينجم عنه تمكين القواعد النَّحوية، وجعلها كالحقائق القاطعة التي لا تُردْ وكاليقينيات التي لا تُدحَضُ ،بل تأخذ وتحفظ علامات على متانة القول وأمارات على نجاعة التخريج (٢).

والحجج القائمة على التمثيل والتشابه التي دافع بها سِيْبَوَيْه عن الزَّعم منها قوله: ((هذا بابُ ما يَنتصب على إضمار الفِعل المُتروكِ إظهارُه مِنْ المصادرِ في

(١) يُنظر: التداوليات وتحليل الخطاب بحوث محكّمة، الإشراف والتقديم د. حافظ إسماعيلي علوي، د. منتصر أمين عبد الرحيم ، كنوز المعرفة ، ط١ ، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م:٦٩٣.

(٢) يُنظر: الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل :٣٠٧-٣٠٨.

غَيْرِ الدُّعاءِ من ذلك قولك: حَمْداً وشُكْراً لا كُفْراً وعَجَبا،... ولأَفعلَنْ ذاك ورَغْماً وهواناً، فإنَّما يَنتصب هذا على إضمار الفعل، كأَنَّك قُلْتَ: أَحْمَدُ الله حمدًا وأشكرُ الله شُكْرًا، وكأَنَّك قُلْتَ: أَعْجَبُ عَجَبًا.... وأُرْغِمُك رَغْماً))[(١)].

يُنبه سِيْبَوَيْه المُخاطَب، إلى أنَّ هذا الباب قد مرَّ مِثْله في بابِ المصادر النَّكرةِ غير المضافة في الدُّعاء، وإنَّ الناصب هنا فعل محذوف مع فاعله وجوبًا، وإنَّما أُختُزِلَ الفعل؛ لأنَّهم جعلوهُ بدلًا مِنْ اللفظِ بالفعل، وفي ذهنه أنَّ هذا المَوضِع ممكن أنْ يأتي المصدر مرفوعًا، لذا أشار إلى مواطن الرَّفع معززًا تنظيره بزعم شيخه يونس ((وقد جاء بعضُ هذا رفعاً يُبتدأُ، ثمّ يُبنَى عليه وزَعَمَ يونس أنّ رؤبة بن العّجاجِ كان يُنْشِدُ هذا البيتَ رفعاً، وهو لبعضِ مَذْحِجٍ ، وهو هُنَيُّ بنُ أَحمرَ الكِنانى[(٢)]:

عَجَبٌ لِتلْكَ قَضِيّةٌ وإقامتي ... فيكُمْ على تلك القضِيّةِ أَعْجَبُ

وسَمِعْنا بعضَ العرب المَوثوقَ به، يقال له: كيف أَصبحتَ؟ فيقولُ: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، كأَنَّه يَحمله على مُضمَرٍ في نيّتهِ هو المُظهَرُ، كأنّه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه، ولو نَصَبَ لكان الذى في نفسه الفعلَ، ولمْ يكن مبتدأً ليُبْني عليهِ ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أَظْهَر))[(٣)]، والشاهد يمكن أنْ يكونَ أداةً لإثارة تصديق الواقعة التي يساق من أجلها، ويسعى إلى منحها الحجة تلك المشابهة، و سِيْبَوَيْه مع قناعته يمكن أنْ يأتي المصدر المُتصَّرف في غير الدُّعاء مرفوعًا، والأكثر أنْ يأتي منصوبًا عزز رأيه برواية شيخه يونس، ولكنَّه وسم هذه الروية بالزَّعم؛ لأنَّ أكثرَ الرواةِ يرونها بالنَّصب (عجبًا) .

وحتى يفرد شيخه يونس بهذه الرواية نعته بالزَّعم من باب التفرد بالرواية، ويجنب نفسه تحمل مسؤولية هذا الزّعم ، واصطّفافه مع هذا الزَّعم ،وتقدَّيمه حججاً من الواقع ، والحجة متى ما أسندت إلى الواقع أصبحَتْ حجةً معاينةً ومُشاهدةً، يُؤمنُ

(١) الكتاب : ٤٠٢/١ .

(٢) يُنظر: هامش الكتاب: ٤٠٣/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٠٢/١.

بثبوتها وصدقها الجميع، ومن ثَمَّ ليس له في ردِّها سبيل[١]؛ لذا لجأ سِيْبَوَيْه إلى إقناع مُخاطَبه إلى ما سَمِعَه من شعر للأعراب موثوق بهم قائلاً: ((وهذا مِثْلُ بيتٍ سَمِعْناه من بعض العرب الموثوق به يَرويه[٢]:

فقالَتْ حَنانٌ ما أَتى بِكَ ههنا   أَذو نَسَبٍ أَمْ أَنتَ بالحيِّ عارِفُ

لمْ تُرِدْ حِنَّ، ولكنَّها قالَتْ: أمرُنا حَنانٌ، أو ما يصيبُنا حنانٌ، وفي هذا المعنى كلّه معنى النَّصب))[٣]، مجيء (حنانٌ) خبرًا لمُبتدأ محذوف، وحكم حذف المُبتدأ هنا الوجوب، وأصل المصدر (حنان) أنْ يقع مَنصوبًا بفعل محذوف وجوبًا؛ لأنَّه من المصادر المتصرفة في غير الدُّعاء التي جيء بها بدلًا من اللفظ بفعله[٤]، والشاهدُ مُقنِعٌ في كلِّ المواضعِ ،وقد يُكتفى بشاهدٍ واحدٍ؛ ((لأنَّ الشاهد الثقة يُكتفى به وإنْ كان واحدًا))[٥]، لقوة مضمونه ومكانة صاحبه، حيث يتداخل الحِجَاج هنا بمبدأ السلطة التي تفرض نفسها وتغني عن غيرها .

وبدأ سِيْبَوَيْه برواية شيخه يونس، ثُمَّ عرض سماعه للشاهد الشعري ، ونلمح مبدأ التأدب الذي يؤطر ملفوظاته في استعماله (زَعَمَ) ؛لذا وجدنا عندما نعت شيخه يونس بالزَّعم عرض بعد سماعِه لشعر سمعه من ثقات ،فضلًا عن ذلك أنَّ البيت الشعري الذي استشهد به لشاعر اسلامي قريب العهد ،ولا ننسى أنَّ سِيْبَوَيْه يعتمد على لفظ من نقل الشعر ولا يعنيه قائله كيف لفظه في الغالب ؛لأنَّه يتعامل مع لغة حيَّةٍ ،أي: يركّز على الأداء .

---

(١) يُنظر: أهم النظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم :٣٠٨.

(٢) هامش الكتاب : ٤٠٣/١ ولم ينسب النُّحاة هذا الشاهد إلى أحدٍ، وفي مادة (روضة المثر)من كتاب معجم البلدان، لياقوت قطعة نسبها إلى منذر بن درهم الكلبي، وأسند روايتها إلى أبي الندي، وفيها هذا البيت، ويُنظر: الكتاب: تحقيق عبد السلام هارون:٣٢٠/١.

(٣) الكتاب :٤٠٣/١

(٤) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع :٢١٥/١.

(٥) الخطابة : أرسطو :ترجمة عبد الرحمن بدوي ، دار القلم ، بيروت ، وكالة المطبوعات ،الكويت ، ط١، ١٩٧٩م :١٤١.

وقدَّم سِيْبَوَيْه حجة ثالثة قراءة قرآنية ، وقام بتفسير الآية ((ومثله في أنّه على الابتداء، وليس على فعلٍ قولُه عزّ وجلّ: ﴿ قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ الأعراف: ١٦٤ ، لمْ يريدُوا أنْ يَعتذروا اعتذارًا مستأنَفًا من أمرٍ لِيمُوا عليه، ولكنَّهم قيل لهم: لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا؟ قالوا: مَوْعِظتُنا مَعْذِرَةٌ إلَى رَبِّكُم، لو قال رجلٌ لرجلٍ: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذارًا، لنصب)) [١]،المُضمَر الذي يكون بعده مرفوع كالمضمر الذي بعده منصوب في ترك إظهاره؛ لأنَّ المعنيين متقاربان، أي: مثلما يمكن إضمار الفعل يمكن إضمار المُبتدأ والمرفوع ما بعده خبر، وسِيْبَوَيْه اختار قراءة الرَّفع (مَعْذِرَةٌ)بناءً على المعنى الذي فهمه ، وفيه بُعدًا أيديولوجيًا أخفاه سِيْبَوَيْه له علاقة بالاختيار، والإنسان مُخيَّرٌ في أفعاله ،وليس مجبورًا عليها ؛لذا نوه لذلك بأنَّ اعتذارهم لا لخطأ ارتكبوه، ولكنَّ نَصْحَهم هو اعتذارٌ من الله لكون هذا العمل إنساني، فهم يعتذرون لانتمائهم إلى الجنس الإنساني .

وعرض سِيْبَوَيْه مثالًا مصنوعًا يكون فيه الاعتذار لعمل بإرادة ؛ ليوضح فرق القراءة بالرَّفع والقراءة بالنَّصب، وهذا حجاج اقناعي استعمل به المثال تقريب الفكرة والقدرة على هضمها فضلًا عن ايمانه بفكرة خلق القرآن والقرآن جاء موافقًا للغة العرب واستعمالاتهم لها، والغريبُ أنَّ قراءةَ الرَّفع كانت مشهورةً ((وقرأ الجمهورُ معْذِرةٌ بالرَّفعِ أَيْ: موعظتُنا إقامةُ عُذْرٍ إلى اللَّهِ ...وقرأ زيدُ بْنُ عليٍّ وعاصمٌ في بعضِ ما رويَ عنهُ وعيسَى بنُ عُمَرَ وطَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ مَعْذِرَةً بِالنَّصبِ، أيْ: وعظْنَاهُمْ مَعْذِرَةً)) [٢]، ونسب الرّازي(ت:٦٠٦هـ) قراءة النَّصب إلى عاصم فقط ((قَرَأَ حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ مَعْذِرَةً بِالنَّصبِ وَالْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ، أَمَّا مَنْ نَصَبَ مَعْذِرَةً فَقَالَ الزَّجَّاجُ مَعْنَاهُ: نَعْتَذِرُ مَعْذِرَةً، وَأَمَّا مَنْ رَفَعَ فَالتَّقْدِيرُ: هَذِهِ مَعْذِرَةٌ أَوْ قَوْلُنَا مَعْذِرَةٌ وَهِيَ خَبَرٌ لِهَذَا المحْذُوفِ))[٣] .

---

(١) الكتاب :٤٠٣/١

(٢) البحر المحيط في التفسير: ٢٠٨/٥.

(٣) التفسير الكبير: فخر الدين الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ،ط٣، ١٤٢٠ هـ: ٣٩١/١٥

والشاهد القرآني هو أفضل الشواهد ؛لإزالة للغموض والإبهام، فهو المرجعية التي ضاعفَتْ الإقناع[١] ، ويعزز سِيْبَوَيْه حجاجه بشاهدين آخرين ((ومثل ذلك قولُ الشاعر[٢]:

يَشْكو إلـيّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبرٌ جَميلٌ فكِلانا مُبْتَلَى

والنَّصبُ أكثر وأجود؛ لأنَّه يأمره، ومَثَلُ الرَّفع ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ يوسف: ١٨ ، كأنَّه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ، والذى يُرْفَعُ عليه (حنانٌ)و(صبرٌ) وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهارُه، وتركُ إظهاره كتركِ إظهارِ ما يُنْصَبُ فيه))[٣] ، يرى سِيْبَوَيْه أنَّ نَصْبَ(صَبْرٌ) في البيت أجود؛ لأنَّ الجَمَلَ كان شاكيًا لطول السُّرى، فأمره صاحبه بالصَّبرِ، وأمَّا في النَّص القرآني، فالرَّفع أجود، وقد أوضح ابن عاشور(ت: ١٣٩٣هـ) مرا د سِيْبَوَيْه بقوله: ((فَصَبْرٌ جَمِيلٌ نَائِبٌ مَنَابَ اصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا، عَدَلَ بِهِ عَنِ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ ،لِلدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبَاتِ وَالدَّوَامِ ... وَيَكُونُ ذَلِكَ اعْتِرَاضًا فِي أَثْنَاءِ خِطَابِ أَبْنَائِهِ، أَوْ يَكُونُ تَقْدِيرُ: اصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا، عَلَى أَنَّهُ خِطَابٌ لِنَفْسِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يكون فَصَبْرٌ جَمِيلٌ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، أَيْ فَأَمْرِي صَبْرٌ، أَوْ مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ كَذَلِكَ..))[٤] ،والمصدر يكون منصوبًا ، ولكنَّه إذا جاء مرفوعًا يدلُّ على أنَّه ثابت، والصبر عند الانبياء ثابت لا يتغير، فعبّر عنه بالرَّفع .

وهذا التحليل للنَّص القرآني وكلام العرب قائم على الانطلاق من المعنى لا من الشكل كما ذهب بعض الباحثين ،وعلى الرغم من أنَّ هناك قراءة بالنَّصب ((وهي قراءَةٌ ضعيفَةٌ عندَ سِيْبَوَيْه، ولَا يصلحُ النَّصبَ في مثْلِ هذا إلَّا معَ الأمر))[٥]

---

(١) يُنظر: حجاجية الشروح البلاغية وأبعادها التداولية: د.فضيلة قوتال ،كنوز المعرفة، ط١، ٢٠١٧م :٣٥٥.

(٢) يُنظر: هامش الكتاب :١/٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) الكتاب:١/٤٠٤-٤٠٥ .

(٤) التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ: ١٢/٢٣٩.

(٥) البحر المحيط في التفسير: ٦/٢٥١.

والنتيجة التي نروم الوصول إليها أنَّ سِيْبَوَيْه استعمل مفهوم الزَّعم وحاجج لصالح الزَّعم الذي قال به شيخه يونس ،بل عززه بشواهد من النَّص القرآني، والشعر والسماع عن العرب الموثوق بعربيتهم، ولا ننسى أنَّ سِيْبَوَيْه ينطلق من المعنى، ويحلل الملفوظ في ضوء السِّياق، وهذا ما يجعله بعيدًا عن الشكلانية التي نظَّر لها مجموعة من الباحثين العرب.

وسنقوم بترتيب الحجج التي رتَّبها سِيْبَوَيْه لمساندة زعم شيخه يونس فكانت على النّحو الآتي .

النتيجة ⟵ رواية شيخه يونس للبيت الشعري برفع المصدر (غضبٌ) صحيحةٌ

⟵ الحجة(١)سماع من العرب الموثوق بهم يقول: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه.

⟵ الحجة (٢)سماع البيت الشعري برفع المصدر (حنانٌ) .

⟵ الحجة (٣) قراءة قرآنية برفع ﴿مَعْذِرَةٌ﴾

⟵ الحجة (٤) صَبرٌ جَميلٌ

⟵ الحجة (٥) ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾

ومن نصوص سِيْبَوَيْه التي يستعمل فيها الزَّعم لمُساندة قول شيخه يونس ((وزَعَمَ يونُس أنَّ العرب تقولُ: إنَّ بَدَلَكَ زيدًا، أي: إنَّ مَكانَكَ زيدًا، والدليلُ على هذا قولِ العرب: هذا لَكَ بدَلَ هذا، أي: هذا لَك مكانَ هذا، وإنْ جعلْتَ البدلَ بمنزلةِ البديل قُلْتَ إنَّ بدلَك زيدٌ، أي :إنَّ بديلَكَ زيدٌ))[(١)] ،دافع سِيْبَوَيْه عن زَعْمِ شيخه يونس، وحجته في ذلك قول العرب: هذا بدلُ هذا.

ويبدو للباحث أنَّ سِيْبَوَيْه كان يراقب حركة السوق في البصرة، ومتابعته، ورُبَّما تقتصر على الأعراب الذين يأتون للتسوق بين فترة وأخرى، وأنَّهم يستعملون استبدال الحاجات واحدة مكان الأخرى، لذا وجد هذا الزّعم الذي ينفرد به شيخه يونس، وهو جعل (بدَلَكَ) ظرفًا؛ لأنَّها بمعنى مكانك، ومكانك ظرفًا، هذا الزَّعم مقبول بحكم الاستعمال اللغوي، ومسموع من العرب ،ولمْ يقلْ الموثوق بهم أو بعض العرب،

(١) الكتاب :٢٣/٣ .

وإنَّما هناك تعميم بهذا القول، وإنَّ سِيْبَوَيْه في مرّاتٍ متعددةٍ يذكر الزَّعم ويقف مع هذا الزَّعم ،ويأتي بالشواهد التي تأيَّده، وكأنَّه يريد أنَّ يخبر المُخاطَب بإمكاناته اللغوية وإنَّ هذا التفرد والخبر النادر، قد عَلمَهُ واطلع عليه، ومفهومٌ عنده أومن اهتمامه ، فهو يقوم بتسجيل أدقِّ التفاصيل اللغوية والحفاظ على هذه الأساليب من الاندثار، وهذا مُنجَزٌ يُسجل له في حفاظه على الأساليب العربية وإبقائها حيّة للأجيال القادمة.

ويساند سِيْبَوَيْه صاحب الزَّعم ويدافع عنه من ذلك قوله: (وزَعَمَ الخليلُ أنَّ (الألف واللام) إنَّما منعهما أنْ يدخلا في النِّداء ؛مِنْ قِبَلِ أنَّ كلَّ اسمٍ في النِّداءِ مرفوعٌ معرفةٌ، وذلك أنَّه إذا قال:(يا رجلُ) و(يا فاسقُ)، فمعناه كمعنى (يا أيُّها الفاسقُ) و(يا أيُّها الرجلُ)، وصار معرفةً؛ لأنَّك أشرْتَ إليه وقصدْتَ قصدَه، واكتفيْتَ بهذا عن (الألف واللام)، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو:(هذا) وما أشبه ذلك، صار معرفةً بغير (ألف واللام) لأنَّك إنَّما قصدْتَ قَصْدَ شيءٍ بِعَيْنِهِ))(١).

هذا النَّص الذي عرضه سِيْبَوَيْه، ونعته بالزَّعْمِ المنسوب إلى شيخه الخليل ، وقد حددَّ المُنادى إذا كان نكرة ، التي عُرفت عند النَّحويين المتأخرين بالنَّكرة المَقصودة (يا رجلُ)؛ لذا قال مرفوع ،وهو لا يريد المُنادى المُضاف ولا الشبيه بمضاف وإنَّما حدد المُنادى المُفرد، وبعد عرض النَّص جاء يحشد الحجج وهو يعرض حججًا متنوعة لنظائره في اللغة؛ لِيدافعَ عن زَعْمِ شيخه ((وصار حرف النِّداء بدلًا في النِّداء من(الألف واللام)، واستُغنيَ به عنهما كما استَغْنَيْتَ بقولك (اضرِبْ) عن (لِتَضْرِبْ)، كما صار المجرور بدلًا من التنوين، وكما صارت (الكاف) في رأيْتُكَ بدلًا من رأيْتُ إيَّاكَ، وإنَّما يُدخلون (الألف واللام)؛ لِيُعَرِّفوكَ شيئًا بعينه قد رأيْتَهُ أو سَمعْتَ به، فإذا قصدوا قَصْدَ الشيء بعينه دون غيره وعنوه، ولمْ يجعلوه واحدًا مِنْ أُمَّةٍ، فقد استغنوا عن الألف واللام، فمِنْ ثَمَّ لمْ يُدخلوهما في هذا ولا في النِّداء))(٢) .

---

(١) الكتاب :٣/٩٠-٩١ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وهذه الحجج القياسية التي يدافع عنها سِيْبَوَيْه، ويؤمن بها ويريد إقناع المُخاطَب بها ، ومنها هذه الحجة التي يقول بها شيخه الخليل، وقد حصر عددًا من الأمثلة، وهي أمثلة يقبلها المُخاطَب ويقتنع بها ، ومن الواقع اللغوي الذي يستند إليه ويعرفها المُخاطَب، و يؤمن سِيْبَوَيْه بعدم إمكان ايجاد عملية حجاج من غير وجود اتفاقات سابقة بين المُتكلِّم والمُخاطَب يبني على أساسها المُتكلِّم مساره الحِجَاجي، ويضع ضمن حدودها تقنياته الحِجَاجية، إلى جانب موافقة المُخاطَب على خوض غمار المُحاججة، ولا يتمثل الاتفاق السابق على شكل الحجة التي تحمل المُعتقدات والقيم التي يتقاسمها المُجتمع، وإنَّما أساس على عنصر مقبول من المُخاطَب ويكون مرتكزًا للحجة ،وبحث سِيْبَوَيْه عن نقطة ارتكاز يقبلها المُخاطَب وهي ضمن المعارف المشتركة بين متكلمي اللغة نفسها(١) .

ولو رتبْنا الحجج المُتساندة يمكننا أنْ نُميَّزَ الحجة الأقوى بين حجتين أو مجموعة حجج

النَتيجة: حرف النِّداء بدلًا في النِّداء من(الألف واللام)

← الحجة (١) استغنى العرب بصيغة (اضرِبْ)عن (لِتَضْرِبْ) في الاستعمال.

← الحجة (٢) المُضاف المْجرور بدلًا من التنوين.

← الحجة (٣) الكاف في رأيْتُكَ بدلًا من رأيْتُ إيَّاكَ

هذه الحجج مُرتَّبة مِنْ الحجةِ الأضعفِ إلى الحجةِ الأقوى صعودًا وقد رتبها سِيْبَوَيْه بدأً بالأقوى ، ثُمَّ الأقل قوة معززًا زَعْمَ شيخه الخليل مُدافعًا عن هذا الزّعم وقد عرض حججًا أُخر أراد تقوية رأي شيخه الذي ينفرد به، ويراه رأيًا ناضجًا ،ويحشد الحجج لتعزيز النتيجة التي يريدها .

١-١-٢-٢- الكفاية الحِجَاجية

يقصد بمصطلح الكفاية في الدراسات اللسانية التمكن من اللغة والقدرة على استعمالها،وقد ارتبط هذا المُصطلح باللساني (تشومسكي)، في ضمن ثنائيته المشهورة

(١) يُنظر: التحليل النقدي للخطاب نماذج من الخطاب الإعلامي : د. منية عبيدي، كنوز المعرفة ، ط١، ٢٠١٦م: ٣٠٦.

(الكفاية والأداء)، الفرق بين المصطلحين في أنَّ الأول يطلق على القدرة الكامنة في ذهن المُتكلِّم، وأما الأداء فهو التحقق للكفاية عند التخاطب باللغة(١).

والكفاية الحِجَاجية هي كلُّ مجهودٍ للإقناع؛ لأنَّ البعد الحِجَاجي يكون باللغة كلما كان هدف الخِطاب هو الإقناع المُستهدَف بذلك الخِطاب ، لذلك فإنَّ الكفاية الحِجَاجية تظهر من أجل تدعيم الأفكار وإجراء تواصل أفضل مع المُخاطَبين(٢) ، وهذا ما تجسده نصوص سِيْبَوَيْه وحجاجه فيها لمساندة زعم أحد شيوخه على الرغم من أنَّ رأيه مخالف مع الأصل ،لكنَّه دافع عن هذا الزَعْم بحجج تمثيلية مُدعَّمة بشاهد شعري، بقوله: ((هذا بابُ ما أُجرِيَ على موضع (غَيْر) لا على ما بَعْدَ (غَيْر): زَعَمَ الخليل ويونس جميعًا أنَّه يجوز: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو- والوجهُ الجرُّ- وذلك أنَّ (غيرُ زيدٍ) في موضع (إلَّا زيدٌ) وفي معناه، فَحملُوه على المَوضع كما قال:

فلسْنا بالجبالِ ولا الحَديدَا(٣)

فلما كان في مَوضِع(إلَّا زيدٌ)وكان معناه كمعناه، حملوه على المَوضِع، والدليل على ذلك أنَّك إذا قُلْتَ (غيرُ زيدٍ) فكأنَّك قد قُلْتَ (إلا زيدٌ)، ألَّا ترى أنَّك تقولُ: ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلَّا عمرٌو، فلا يَقْبحُ الكلام، كأنَّك قُلْتَ: ما أتاني إلَّا زيدٌ وإلَّا عمرٌو))(٤)، فالملفوظ: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو، عمرٌو مرفوع؛ لأنَّه معطوف على موضع غير، و(غير) أخذت الحركة الاعرابية لِما بعد(إلَّا) وما بعد (إلَّا) مرفوع إذن هذا مَوضِع رفع ، وبذلك فهو حجة لجوازه على زَعْم شيخيه، وعليه تكون النتيجة جواز الرَّفع وجواز الجرِّ، والجر على وفق القاعدة النَّحوية وهو الأصل، وهذا الزَّعم لمْ يعارضه سِيْبَوَيْه بل دافع عنه، وحشد له الحجج التي تؤيد مختارهما، على الرغم من أنَّه يرى أنّ الجرِّ هو الأقرب؛ لأنَّ زيداً مُضاف إليه، والمُضاف إليه علامته الجرُّ، وهذا لا جدالَ فيه، لكنَّه يُنبه مُخاطبَه إلى رأيٍّ مقبول أشار إليه شيخاه، فعزره بشاهد شعري، والمُخاطَب

(١) يُنظر: الحوار وخصائص التفاعل التواصلي ، دراسة في تطبيقية في اللسانيات التداولية: د. محمد نظيف ، أفريقيا الشرق-المغرب ،ط١ .٢٠١٠م:٧٢.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه :٧٣.

(٣) يُنظر: هامش الكتاب :١/ ١٣١ ،نقلًا عن شرح الشواهد حاشية بولاق:١/٣٤ .

(٤) الكتاب :٣/٢٦٥ .

يعي حجاجية الشاهد الشعري التي تدور في تقوية الحِجَاج وتأكيده بإعطائه مظهرًا حيًّا ملموسًا، إذ لا يتعلق الأمر بالتدليل، بقدر ما يعمل الشاهد على تحريك المُخيلة(١).

ويمثل المَوضِع مبدأً حجاجيًا عامًا ويُعدّ من المبادئ التي يستعملها المُتخاطَبون ضمنيًا للحمل على قبول نتيجةٍ ما، فالمَوضِع فكرة مشتركة مقبولة لدى جمهور واسع، وعليها يرتكز الاستدلال باللغة ،وإنَّ المَوضِع ليس نتيجة محددة يشار إليها في القول، إنَّما هي نتيجة محتملة تحيل على عدد من التوقعات، التي يمكن أنْ تكون مشتركة في ضمن تفكير جماعة لغوية ما(٢).

ونظرية المَوضِع قد نشأت في ذهن سِيْبَوَيْه بعدَ أن تثَقفَ بلسانَ العربِ واستقْرى نُصوصَ العربيّةِ، فانقَدَحَت عندَه شرارةُ العلم النظريّ المُجرَّد، ثمّ صاغَ في ذهنه خريطةَ التركيبِ المُجرّد للعربيّة، ثُمّ طفقَ يتنقلُ من النَّصوصِ إلى النظريّةِ لتَجريد الصّورةِ الذهنيةِ، ثَمَّ من النظرية إلى النَّصوصِ للتمحيصِ واختبارِ قوةِ البناء(٣)،والنتيجة التي نريد الوصول إليها، إنَّ مفهوم زَعَم عند سِيْبَوَيْه ليس دائمًا لا يتفق مع قائله، بل وجدناه في بعض المسائل ميّالًا له وقد يتبناه ويدافع عنه .

---

(١) يُنظر: عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج :د.عبد السلام عشير،أفريقيا الشرق ،ط٢، ٢٠١٢م :٩٦.

(٢) يُنظر : أهم النظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم :٣٨٠.

(٣) يُنظر: المركب الاسمي في كتاب سِيبَوَيْهِ: علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف ،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م :٣٢٠-٣٢١.

قوانين الخِطاب

توطئة:

إذا كان علم التركيب يهتم بعلاقة الأدلة فيما بينها ،أي: العلاقات الداخلية بين الألفاظ ،وكان علم الدلالة يعالج علاقة الأدلة بالواقع أو علاقة الألفاظ بالعالم الخارجي ؛فإنَّ التداولية تعددت تعريفاتها ،وإنْ كانت جميعًا تصبُّ في دراسة اللغة في الاستعمال ، ومن التداولية الثانية قوانين الخطاب .

ومُصطلحُ قوانين الخِطاب مِنْ المصطلحات التي نشأت حديثًا، ويقصد بها: مجموعة من القواعد والمعايير التي يفترض أنْ يقفَ عندها كلُّ مُتكلِّمٍ في أثناء كلامه مع غيره، وإنَّ وظيفتَها السَّماح باشتقاق الدلالات المسكوت عنها ،ويعَدُّ الفيلسوف (بول جرايس) ،أوَّلُ مَنْ تحدَّثَ عن هذه القوانين في دروسه (محاضرات في التخاطب)، وقد أسماها مبادئ ،ثُمَّ ذكرها مرة أخرى في مقالته (المَنْطقُ والتخاطب)[١]، ودافع (جرايس) في مقالهِ عن فكرةٍ مفادُها أنَّ التَّخاطب يخضع لجملة المبادئ الضمنية التي يُفترض احترامها من المُتكلِّم والمُخاطَب، مُهتَّمًا أشدُّ الاهتمام بالمعاني الضمنية ، منظرًا لمظاهر المعنى التي لا تحكمها قواعد لغوية، بل تحكمها طريقة إنجاز الملفوظ داخل المقام، والمبادئ العامة للتواصل، وهو يسعى إلى توضيح الطريقة التي ينتقل بها المُخاطَب من المعنى الحرفي إلى المعنى عند المُتكلِّمِ ، معتمدًا على آلية الاقتضاء وبتعبير البلاغيين العرب التلويح،أو التَّعريض الحواري[*]، والاقتضاء بحسب رأي (جرايس) هو الاستدلال الذي ينبغي أنْ نتوصل إليه لكي نحافظَ على افتراضِ التعاون بين المُتخاطبين، إذ لولا الاقتضاء أو الاستدلال ؛لانْتفت فائدة التعاون بين المتخاطبين[٢].

---

(١) يُنظر : اللسان والميزان أو التكوثر العقلي:٢٣٨.

(*) هذه الترجمة للدكتور هشام عبد الله مقابل مصطلح غرايس implicature يرى أنّه انسب مقابل له في العربية هو مصطلح التَّلويح فهو يشمل التعريض والمجاز.

(٢) يُنظر: نظرية التلويح الحواري : د هشام عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان ، ط١، ٢٠١٣م:٣٠.

وتتمثل فكرة (جرايس) بجعل إسهامات المُتكلِّمين في المحاورات محكومة مبدأ عام في أثناءِ المحادثةِ، ويكون مقبولًا ضمنيًا من المُخاطَبين وهو مَن اصطلح على تسميته بمبدأ التعاون الذي يعني: تلبية المُتكلِّم المُساهم في المُحادثة ما هو مطلوب منه، وبحسب الكيفية التي جرت بها المُحادثة والوجهة التي اتخذتها ، وإنَّ الهدف من مبدأ التعاون هو وضع ضوابط للعملية الخِطابية، وإنَّ أيَّ إخلالٍ بهذه القواعد يُعرض هذه العملية للانتقال من الصريح إلى الضمني، أومن المعنى الحرفي إلى المعنى الاقتضائي[١]، وإنَّ قواعد الخِطاب، ليست بقواعد أخلاقية، ولا بقواعد نحوية ، ولكنَّها يسمح عملها بانزياح المعاني غير المُصرّح بها ، وبصفة عامة تمكننا من إعادة بناء التبادلات بطريقة لا تخرجها من انسجامها[٢].

وعندما أراد (ديكرو) استئناف البحث في فرضية قيام المحادثة على معايير وضوابط تمثِّل دعامة التلفظ وخلفيّة حاضرة إبَّان كلِّ محاورةٍ، وقد سمَّاها: قوانين الخِطاب، ونقطة الاختلاف تتبلور في أنَّ (جرايس) يرى أنَّ قوانين الخِطاب مجموعة من القواعد المستقلة عن النظام اللغوي، ولكنَّها على الرغم من ذلك تحكم اشتغال النظام اللغوي، فهي من طبيعة اجتماعية وثقافية، أي: إنَّها توجد خارج بنية اللغة ؛ لأنَّه ينطلق من إيمانه بوجود تداولية خطِّية، على حين (ديكرو) ينطلق من إيمانه بوجود تداولية مُدْمجَة في الدلالة ، ويفسَّر المظاهر الملائمة للملفوظات بوصفها نتائج لظواهر حجاجية داخلة في إطار بنية اللغة[٣]، ولنْ تصبحَ قوانين الخِطاب بهذا المُنطلق مبادئ تفسّر آثار المعنى المرتبطة باستعمال الملفوظات، ولكن مبادئ تفسّر

---

(١) يُنظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار، آن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين من الجامعات التونسية بأشراف عز الدين المجدوب، مراجعة خالد ميلاد، دار سيناترا، مركز الوطني للترجمة، تونس ،ط١، ٢٠١٠ م.٢١-٢٢.

(٢) يُنظر: قوانين الخطاب في التواصل الخطابي : د. حمو الحاج ذهبية جامعة مولود معمري تيزي وزو - كلية الآداب واللغات - مخبر تحليل الخطاب العدد الثاني، ٢٠٠٧م:٢٢٨.

(٣) يُنظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين مختارات معرفية ، بأشراف د. عزين مجذوب: المجمع التونسي للعلوم والآداب، بيت الحكمة، ط١ ، ٢٠١٢م : ٢/٥٦١-٥٦٢.

الاختلاف بين الظواهر الحجاجية الخاصة بالجمل في اللغة، ومجالاتها المرجعية في الخِطاب[(١)].

وتتمحور نظرية (ديكرو وأنسكومبر) على رفض الرأي القائل بأنَّ هناك فصلًا بين الدلالة والتداولية، ذلك بأنَّ ((مجال البحث عندهما هو الجزء التداولي المُدمَّج في الدلالة، ويكون موضوع البحث هو بيان الدلالة التداولية (لا الخبرية الوصفية) المُسَّجَلَة في أبنية اللغة وتوضيح شروط استعمالها الممكن))[(٢)]،هذا يعني: إنَّ التداولية المُدمجَة في الدلالة لا تعنى بالبحث عن الجوانب التداولية خارج إطار اللغة وإنَّما تبحث عنها داخل بنية اللغة نفسها ومن ثَمَّ ((فالموقف المبدئي من التداولية المُدمجَة، هو أنَّ اللغة تحقق أعمالًا لغوية، وليست وصفًا لحالة الأشياء في الكون وهذا يقتضي أنْ يكونَ معنى القول صورة عن عملية القول لا عن الكون، وبهذا يظهر لنا أنَّ كلا الباحثين قد عدَّا اللغة في حدِّ ذاتها هي الأساس في البحث عن الدلالة التداولية))[(٣)].

ويذهب (ديكرو) إلى أنَّ المعنى لا يُستنبَط مباشرة من الدلالة، ولكنَّه من معنى القول؛ لذا أضاف مُشكل الأعمال اللغوية المشتقة، وبمصطلح(سيرل) الأفعال اللغوية غير المباشرة، ويقول: ينبغي علينا ألّا نكتفيَ بمعرفة الجملة ،بل ينبغي معرفة المقام الذي أُنجِزَتْ فيه المعرفة ،وما يفعله مَنْ يتلفظُ بها، أي: إنَّ المعانيَ التي تُفهم من الملفوظات والأقوال إنَّما تعود أساسًا إلى عملية التلفظ نفسها[(٤)].

وقد عرّف (ديكرو) قوانين الخِطاب بأنَّها معايير مفروضة على التلفّظ ، أي: على استعمال الجمل وإنتاج الأقوال[(٥)]، وإنَّها مجموعة من القوانين والقواعد

---

(١) يُنظر: قوانين الخطاب في التواصل الخطابي : د. حمو الحاج ذهبية ،:٢٢٨.

(٢) أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم:٣٥١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٥٤.

(٤) يُنظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين : ٥٦٨/٢ .

(٥) يُنظر: لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع ،ط١، ٢٠١٠م:٣٤.و يُنظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين ٥٦١/٢: -٥٦٤.

ينبغي على المُتكلِّم مراعاتها من أجل تنظيم الخِطاب وتوجيهه ، وتتمثل قواعد التخاطب اللساني عند (جرايس) بـ (الاستلزام الحواري) ، ومتضمنات القول بفرعيها الافتراض السابق ، والأقوال المضمرة، وقد اختزل (ديكرو) قوانين الخِطاب بقانوني الشُّمول والاقتضاء[١].

ويعدُّ (ديكرو) قوانين الخِطاب أداةً فعّالةً ، للكشفِ داخل اللغة عن جهاز ينظم الحوار الدائر بين المتخاطبين، وليس القوة الانجازية، كما عند (سيرل) ، التي يراها حاصل تفسير المُخاطَب للمنطوق، أمَّا (أوستن) فيرى أنَّ قوة المنطوق الانجازية تحقيق لمقصد المُتكلِّم تحقيقًا ناجحًا[٢].

---

(١) يُنظر: اللسانيات العربية رؤى وآفاق، اللسانيات النظرية موسوعة لسانية أشرف عليها وحررها الأستاذ المساعد الدكتور حيدر غضبان، عالم الكتب الحديث ، أربد –الأردن ، ط١، ٢٠١٩م :٢/٧٧ .

(٢) يُنظر: التداوليات علم استعمال اللغة:د. حافظ اسماعيلي علوي،عالم الكتب الحديث،ط١،٢٠١٤ م:٣١٤.

المبحث الأول: قانون الشُّمول :

مفهوم الشُّمول.

إنَّ الوحدة الأساس في تحليل الخطاب ليستْ الكلمةُ معزولةً عن سياقها، ولا الجملة بوصفها بناءً نظريًا صوريًا، وإنَّما هي الملفوظ منظورًا إليه داخل السِّياق اللساني ومقامه التداولي ، ويجدر بنا المرور على المعجمات العربية لمعرفة الجذر اللغوي لهذا اللفظ الشُّمول .

الشُّمول لغةً: جاء في معجم مقاييس اللغة: ((الشِّينُ وَالْمِيمُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ مُتَقَاسَانِ مُطَّرِدَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَعْنَاهُ وَبَابِهِ ،فَالْأَوَّلُ يَدُلُّ عَلَى دَوَرَانِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ وَأَخْذِهِ إِيَّاهُ مِنْ جَوَانِبِهِ... ، وَالأَصلُ الثَّانِي يَدُلُّ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي يُخَالِفُ الْيَمِينَ مِنْ ذَلِكَ: الْيَدُ الشِّمَالُ، وَمِنْهُ الرِّيحُ الشِّمَالُ لِأَنَّهَا تَأْتِي عَنْ شِمَالِ الْقِبْلَةِ إِذَا اسْتَنَدَ الْمُسْتَنِدُ إِلَيْهَا مِنْ نَاحِيَةِ قِبْلَةِ الْعِرَاقِ، وَفِي الشُّمول، وَهِيَ الخَمْرُ، قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ لهَا عَصفَةً كَعَصْفَةِ الرِّيحِ الشَّمَالِ، وَالقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّهَا تَشْمَلُ العَقْلَ، وَجَمْعُ شِمَالٍ أَشْمُلُ)) [1] .

وجاء في أساس البلاغة قريبٌ ممَّا قال به ابن فارس : ((هو خيرٌ شاملٌ، وشملهم الخير شمولاً، وأنا مشمول بنعمة الله تعالى، وجمع الله تعالى شملهم...والرَّحم مشتملة على الولد، وسقاه الشُّمول، قال الأصمعي: هي التي لها عصفة كعصفة الشمال)) [2].

ويشير اللفظ إلى الاحتواء والتضمين، وشمل الشيء، أي: تضمنه وعمّه ، بين شمول رحمة الرَّب ، ودوران الشيء وشموله، والخمر معناها الشُّمول ،أي :تشمل العقل ، وهذه المعاني واضحة في ذهنية المعجمين العرب مما يعكس الاستعمالات اليومية لهذا المدلول المعجمي.

أمَّا في الاصطلاح :فإنَّ قانون الشُّمول يعني: إعطاء المُتكلِّم المُخاطَب كلَّ المعلوماتِ التي هي في حوزته ،والمُخاطَب به حاجة إليها كما يعتقد بخصوص

(١) مقاييس اللغة : ٢١٥/٣ .

(٢) أساس البلاغة:٥٢٢/١ .

موضوع معين ،وقد ألحَّ (جرايس) على أنْ تكونَ مساهمة المُتكلِّم على أكبر عدد ممكن من المعلومات؛ ليكون كلامه شاملًا[١]، وهذا المعنى لا يبتعد عن ما تداولته المعجمات العربية من الاحتواء والتضمين، وشمل الشيء.

وإنَّ تقديمَ المُتكلِّم المعلوماتِ لمُخاطَبٍ بخصوص موضوع معين قائمة على افتراض مفاده أنْ تكونَ هذه المعلومةُ أكثرَ أهميةٍ بالنسبةِ للمُخاطَبِ بحسب اعتقاد المُتكلِّمِ، ولا يمكن أنْ يحجبَ عنه أهم معلومة من المعلومات التي يقدِّمها إلَّا إذا مُنِعَ قانون آخر، أنْ يُقدمَ له هذه المعلومة المهمة، وإنَّ قانون الشُّمول يتقاربُ مع قاعدة الكم عند (جرايس)،ويُستنتج من قاعدة الكم الغرايسية؛ لتشتمل مُساهمتك على قدر من المعلومات يساوي ما هو مطلوب[٢].

ويضربُ (شكري مبخوت) مثالًا نستعيره؛ لتوضيح قانون الشُّمول فقال: ((لنفترض مقررًا لحقوق الإنسان يخطب في هَيْأَةٍ يحضرها ممثلون عن الأنظمة العربية ،فيقول بعض الأنظمة العربية لا تحترمُ حقوق الإنسان، فهذا القول يمكن أنْ يقرأَ فيه (بعض) على أنَّ المقصود به بعض الأنظمة العربية فحسب لا تحترم حقوق الإنسان، فالقائل هنا يقدم أقوى ما يمكن أنْ يُقدِّمَ من المعلومات التي تفيد المُخاطَب في شأن موضوع تقريره، وهو بذلك طبق قانونًا خطابيًا هو قانون الشُّمول))[٣].

إنَّ المضمون الدلالي للجملة بالرجوع إلى سياق مُعطى، هو المعلومة التي يفترض المُتكلِّم والمُخاطَب بناءً على ملكته اللغوية بصورة ضمنية ،أنَّها هي موضوع الإثبات والتبليغ بوساطة التلفظ بالجملة داخل السِّياق، بصرف النظر عمّا أُثبِتَ أو بُلِّغَ أو نُقِلَ ؛فهو صنف من أصناف القاسم المشترك الذي تُحدده المعرفة اللسانية

---

(١) يُنظر: الخطاب تمثيل للعالم – دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية – رسالة لنيل الماجستير إعداد الطالب: عُمر بلخير، إشراف الدكتورة خولة طالب الإبراهيمي ، جامعة الجزائر معهد اللغة العربية وآدابها، ١٩٩٧م :١٠٦.

(٢) يُنظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين :٢/٥٦٨.

(٣) أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم :٣٥٦.

المُشتركة بين جميع المشتركين بناءً على ملكتهم اللغوية، زيادة على الوقائع السِّياقية الملائمة(١) .

وبعد هذه التوطئة الموجزة عن قانون الشُّمول، لنفاتش سِيْبَوَيْه في مدونته ، عن ملامح قانون الشُّمول، من ذلك قوله: ((فأمَّا الرَّفعُ فقولُكَ: هذا الرَّجل مُنطلِقٌ، فـ (الرَّجل)صفة لـ (هذا)، وهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كأنَّك قُلْتَ: هذا مُنْطَلِقٌ..... وأمَّا (النَّصبُ) فقولُكَ: هذا الرَّجل مُنطلِقًا، جعَلْتَ (الرَّجلَ)مبنيًا على (هذا) ،وجعلْتَ الخبرَ حالًا له قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقًا، وإنَّما يريدُ في هذا المَوضِعِ أنْ يُذكِّرَ المُخاطَب برجلٍ قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرَّفعِ لا يُريدُ أنْ يُذَكِّرَه بأحدٍ، وإنَّما أشار فقال هذا مُنطلِقٌ، فكأنَّ ما ينتصبُ من أخبار المعرفة ينتصب على أنَّه حالٌ مفعولٌ فيها))(٢) .

يُفرِّق سِيْبَوَيْه بين الملفوظين (هذا الرَّجل مُنطلِقٌ) و(هذا الرَّجل مُنطلِقًا) مع أنَّ المعنى الحرفي لكليهما واحد، ولكنَّ اختلافَ القصد الذي يحمله الخِطاب ،ويقرر أنَّ هذه المقاصد تمثَّل جزءًا من المعنى، وإنَّ المُتكلِّم يُريد إخبار المُخاطَب برجلٍ قد عرفه من قبل؛ لذا نصب الخبر الذي نعته بخبر المعرفة ؛ليميزه من الصفة، أمَّا في حالة الرَّفع فيُذكره بأحدٍ لا يعرفه المُخاطَب، وهذا التحليل قائم على المعرفة بقانون الشُّمول الذي يهدف إلى إيصال المعلومة التي يعتقد المُتكلِّم أنَّ المُخاطَب به حاجة ماسة إليها وإنَّ المُتكلِّم يسعى إلى جعل المُخاطَب يتبيّن قصده وقد ألمح إليه الملفوظ بقرينة الإعراب، وربَّما يُثار سؤالًا ما الفرق بين قانون الشُّمول وقانون الاقتضاء؟

إنَّ قانون الشُّمول يشمل المعنى الحرفي والفعل الكلامي المباشر ويقابل قاعدة (الكم) عند(جرايس) ،أمّا قانون الاقتضاء، فهو يقابل الاستلزام التخاطبي عند (جرايس) والفعل غير المباشر عند (سيرل) ،وبذلك يقع كل معنى حرفي وفعل كلامي مباشر تحت قانون الشُّمول، أمّا قانون الاقتضاء فيقع تحته كلَّ خرقٍ لقواعد

---

(١) يُنظر: المعنى الحرفي فرانسوا ريكاناتي: ترجمة د. أحمد كروم، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط١، ٢٠١٨م:١٠٢.

(٢) الكتاب: ٢/١٦٢-١٦٣ .

جرايس ومفهوم الفعل غير المباشر الذي اجترحه (سيرل)،وبذلك حلَّ (ديكرو) مشكل الافعال المشتقة واختزل قواعد (جرايس).

وتوجد طريقتان لخرق قانون الشُّمول : الأولى تتمثل بالصمت وهذا ما نجده كثيرًا في كتاب سِيْبَوَيْه عند استعماله (زَعَمَ) بخاصة، فهو لم يَرِدُّ على هذه الملفوظات التي يوسمها بـ(زَعَم) لا بالإيجابِ ولا بالسلبِ، كما اعتدنا أنْ نراه عندما يردُّ على (الزَّعْم) في موضوعاتٍ متعددةٍ من كتابه من ذلك قوله:((واعلمْ أنَّ (العَلَمَ الخاصَّ) من الأسماء لا يكون صفةً؛ لأنَّه ليس بحليةٍ ولا قرابة ولا مُبْهَمٍ، ولكنَّهُ يكون معطوفًا على الاسم كعطف (أجمعين)، وهذا قول الخليل، وزَعَمَ أنَّه من أجل ذلك قال: يا أيُّها الرَّجل زيدٌ أقبل، قال: لو لم يكنْ على (الرَّجلِ) كان غيرَ مُنَوَّنٍ))[1].

قبل أنْ نقف على ملامح قانون الشُّمول في هذا النصِّ الذي يبدأُ بصيغة فعل الأمر (اعلمْ) لِنعرفَ مراده بالعلمِ الخاصِ في هذا الخِطاب، والمراد به هنا (عطف البيان) ، وأطلق النَّحاة على العَلمِ الخاصِ في مثل: يا أيُّها الرَّجل زيدٌ بأنَّ الموقع الإعرابي لـ (زيد) عطف بيان[2]، وقبل أنْ يشيَر سِيْبَوَيْه إلى ملامح قانون الشُّمول ميّز بين الصفة والتوكيد؛ موضحًا أنَّ الصفةَ تحليةٌ أو قرابةٌ منبهًا إلى أنَّ هناك من النَّحويين مَنْ لا يُميز بين الصَّفة والتوكيد؛ لذا أشار إلى ملامح قانون الشُّمول ، ونستعمل ملامح ؛ لأنَّ الباحث يعتقد أنَّ ملامح قوانين الخِطاب قد وعاها سِيْبَوَيْه وفهمها، وحللَّ كلام العرب في ضوئِها إلَّا أنَّه لم يحدد مصطلحاتها بما تقول به النظريات اللسانية اليوم.

لقد خصَّ سِيْبَوَيْه العَلمَ الخاص (عطف البيان) ؛لأنَّه لا يحمل صفات الصفة التي هي تحلية أو قرابة أو إبهام ، وإنَّ اعرابَها عطف بيان ، وقد مثَّل له بملفوظ (أجمعين)، وهذه الأسماء تُعطفُ وتُؤكّدُ وتَعمُّ؛ لأنَّها خلت من الصفات التي تجعلها صفة، وهو هنا يميّز مراد المُتكلِمِ، ويحدِّدُ مقصده لمُخاطَبِه بوساطة هذه

---

(١) الكتاب : ٧٣/٢ .

(٢) هامش الكتاب : ٧٣/٢ .

الألفاظ، وإنَّ إعرابَها ليس مُختلفًا بوساطة الحركةِ الإعرابية ،ولكن الاختلاف جاء عن طريق المعنى الذي يحرص سِيْبَوَيْه على اظهاره ، وقد نبّه على قانون آخر لا ينسجم مع قانون الشُّمول الذي أراد إيصاله إلى المُخاطَب ، ونسب هذا التعارض إلى شيخه الخليل، ونعته بالزَّعم؛ ليضعه في دائرة السلطة المعرفية التي لا يعترض على رأيها أحد، وإنَّ هذا التعارض له ما يؤيده؛ لأنَّ (زيد) عطف بيان، ولو جعله صفة لمنعه من التنوين، وقد لزم الصمت مع هذا الزَّعم لا مؤيد له ولا معارض كما ألفناه في حجاجه في الفصل الأول من البحث ، والأُخرى تتجلى في إخفاء نصيب من المعلومات عن الموضوع، وقانون الشُّمول يسمحُ للمُخاطَب بمعرفة معلومات لم يَرِدْ المُتكلِّم الإفصاح عنها.

وقد أشار سِيْبَوَيْه لبعض القراءات إشارات فيها إخفاء المعلومات التي يبدو أنَّه يعرفها جيدًا، ولا يريد التصريح بها لأسباب قد تكون سياسية أو دينيَّة؛ لذا كان يُلَمِّحُ لها تلميحًا، ومن ذلك قوله: ((وتقولُ: ما كان أخاك إلَّا زيدٌ كقولك ما ضَرَبَ أخاك إلَّا زيدٌ، ومِثْلُ ذلك قوله عزَّ وجلَّ:﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ الجاثية: ٢٥ ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ الأعراف:٨٢))[١]، أراد سِيْبَوَيْه التلميح إلى هذه القراءة تتطابق مع رأيه في جواز الاعراب ، أنْ تجعلَ (زيدٌ) بعد إلَّا أو قبلها أنت بالخيار، مُشيرًا إلى هذه القراءة التي لا يرتضيها الجمهور، مع أنَّها تجوز على وفق كلام العرب ((وإنْ شِئْتَ رفعْتَ الأول كما تقول: ما ضَرَبَ أخوك إلَّا زيداً و(قد)قرأ بعضُ القرّاءِ ما ذكرنا بالرَّفع))[٢]، أي: (جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ) مرفوعة بالضم وليس النَّصب ؛لأن موضعها يسمح لها أنْ تكون اسم كان والمصدر المؤول يكون خبر ،وقراءةُ الرَّفعِ قراءةُ الحسن البصري(وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ) [٣]، وقد قُرِئَت

---

(١)الكتاب :١/١١٠ .

(٢)المصدر نفسه :١/١١١

(٣) يُنظر : البحر المحيط في التفسير:٥/١٠١.

بـالرَّفع(مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ) نسبها أبو حيَّان إلى غير جمهور القرَّاء [٤].

وفي مكان آخر من كتابه يسأل سِيْبَوَيْه عن قراءة قد سمعها من بعض العرب شيخه يونس ومع أنَّهَ يُؤيِّدُ سماعه، قال (زعم)؛ليخفيَ جانبًا من المعلومةِ التي قدّمها لمُخاطَبِه ((وسَمِعْنا بعضَ العربِ قول:﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ الفاتحة: ٢ ، فسألْتُ عنها يونس فزعم أنَّها عربية))[١]، مَنْ يقرأها بالنَّصب (ربَّ العالمين) جاءت منصوبة ؛لأنها مفعول به لفعل محذوف على المدح ، وإنَّ النَّصب جاء على استعمالات العرب، وتكلَّم العرب على سلائقهم في مثل ذلك.

والسؤال الذي يُثار ، هل كانَ مفهومُ المعنى عند المُتكلِّمِ حاضرًا في ذهن سِيْبَوَيْه؟ وهل كان استعماله لقانون الشُّمول مقاربًا للتصور الذي قدمه (ديكرو)؟ هذان السؤالان وغيرهما تكفل هذا المبحث في الإجابة عنها .

ومن النصوص التي يكون تصور قانون الشمول حاضرًا فيها قوله: ((واعلمْ أنَّك إذا ثَنَّيْتَ الواحدَ لحقتْهُ زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللّين وهو حرف الاعراب غيرُ متحرِّك ولا منوَّن، يكون في الرَّفع ألفاً، ولم يكنْ الواو؛ لِيُفْصلَ بين التثنيةِ والجمع الذي على حدِّ التثنية، ويكون في الجرِّ ياءً مفتوحًا ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية، ويكون في النَّصبِ كذلك، ولم يجعلوا النَّصبَ ألفاً؛ لِيكونِ مِثْله في الجمع، وكان مع ذا أنْ يكونَ تابعاً لما الجَرُّ منه أولى؛ لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوِزه، والرُّفْع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلبَ وأقوى))[3].

تكلَّمَ سِيْبَوَيْه على أواخر الكَلِمِ من العربية (الباب الثاني- أحوال الكَلِم) أحوال المُعْرب وأنواعه، وأحوال المبني وأنواعه، عاد لِيُقدمَ أفضل ما يمكن أنْ يُقدِّمَ من المعلومات التي تفيد المُخاطَب، ويُكملُ المعلومات التي قدمها ؛ ليشملَ كلَّ معلومةٍ يعتقدُ أنَّ المُخاطَب به حاجةٍ إليها، وسِيْبَوَيْه عادةً ما يختزُل في ذهنه مخاطبًا كأنَّه

---

(١) يُنظر : المصدر نفسه:٩/٤٢٣.

(٢) الكتاب :٢/١٣٤ .

(٣)المصدر نفسه : ١/٦٠ .

يُحاجِجُه في دقائق اللغة وتراكيبها؛ لذا عاد يعرض علامات الاعراب للمثنى التي تختلف عن الحركات الثماني التي ذكرها في باب مجاري أواخر الكلم من العربية ؛ لأنَّ في ذهنه أنَّ هناك رأيًا آخر يرى أنَّ الحروف (الألف ، والواو ، الياء) ليس هي علامات إعراب، وبما أنَّ قانون الشُّمولية يركز على المقدار الكمي للمعلومات ومدى تمامها عند وصولها ؛لذهن المُخاطَب، فإذا خُرق هذا التمام بالصمت أو بإخفاء جانب من الحقيقة الإخبارية صار من غير الممكن أنْ يُعدُّ التواصل الخِطابي شاملًا، كما يراه (جرايس)[١]،وينبه سِيْبَوَيْه مُخاطَبه إلى رأي تبناه أبو الحسن الأخفش(ت:٢١٥هـ) معاصره وراوي كتابه فيما بعد، إنَّ الألف في التثنية ليس حرفَ اعرابٍ ولا هو اعرابٌ، ولكنَّها دليلُ اعرابٍ، فإذا رأيْتَ الألف عَلِمْتُ أنَّ الاسمَ مرفوعٌ، وإذا رأيْتُ الياءَ عَلِمْتُ أنَّ الاسمَ مجرورٌ أو منصوبٌ، وإليه ذهب المُبرَّد، وقال أبو عُمر الجرمي : الألف حرفُ اعرابٍ كما قال سِيْبَوَيْه[٢].

وعلى هذا الأساس يمكن حصر الشُّمول لدى المُخاطَب الذي يستقبل المعلومات، ولا ينبغي كذلك أنْ ننسى أثرَ السَّياق في هذه الحال، إذ إنَّهُ محدِّدٌ كبيرٌ بتحكمه إمَّا بتقليل أو بمطابقةٍ أو بإطنابٍ في سرد المعلومات والإخبار بها[٣]،وهذا ما جعل سِيْبَوَيْه يطنب في عرضه للإعراب بالحروف ،وعن الفرق في استعمال الألف والنون المكسورة في المثنى في حالة الرفع ،والياء والنون المكسورة في حالتي النَّصبِ والجرِّ، والواو النون المفتوحة للجمع في حالة الرفع والياء والنون المفتوحة في حالتي النصب والجر، وقدّمَ معلومةً جديدةً عن استعمال النَّصبِ والجرِّ بالياء دون الواو، وقد أسعفنا الرُّماني في إيضاح مراد سِيْبَوَيْه، إذ قال:((أنْ يتّبعَ الأقوى في الاسم وهو الجرُّ إذ هو له لا في غيره، والرَّفع مشترك بينه وبين الفعل))[٤]، أي : إنَّ الاسم

---

(١) يُنظر: الخطاب تمثيل للعالم – دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية:١٠٨.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سِيبَوَيْهِ :الرُّماني:١/٦٧ .

(٣) يُنظر: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام الخطابي أنموذجًا ، أطروحة دكتوراه إعداد الطالبة ليلى كادة ، إشراف الأستاذ الدكتور بلقاسم دفة، جامعة الحاج لخضر –باتنة، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة العربية وآدابها :١٠٩.

(٤) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ :الرُّماني:١/٦٧ .

من علاماته الجرَّ وهذه العلامة أصل فيه والأفعال لا تُجَرْ ،وعلامة الرَّفع تأتي في الأسماء والأفعال .

ويبدو للباحث أنَّ سِيْبَوَيْه أقرب إلى (ديكرو) في تحديد قانون الشُّمول اعتمادًا على بنية الملفوظ التي ركَّز عليها مراعيًا القوانين الداخلية تماشيًا مع فرضية التداولية المُدمَجة التي ترى أنَّ المقام لا يفعل فعله مباشرة في الجملة ،وإنَّما في دلالة الجملة هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لا يفعل فعله في القيمة الدلالية التي قد تكون للكلمة وهي معزولة، وإنَّما في القيمة المعنوية الناتجة عن انتظامها تركيبيًا داخل الملفوظ(١).

وفي مكانٍ آخرٍ نجد سِيْبَوَيْه يحدد الملامح لقانون الشُّمول؛ لإيصال معلوماتٍ مُكْتَمِلَة لمخاطَبه فنراه يقول: ((واعلمْ أنَّ (الدُّعاءَ) بمنزلةِ (الأمرِ والنهي)، وإنَّما قيل (دُعاء)؛ لأنَّه استعظم أنْ يقال :أمرٌ أو نهيٌ، وذلك قولك: اللهمَّ زيدًا فأغفرْ ذَنْبَهُ، وزيدًا فأصْلِحْ شأنَهُ، وعمرًا لِيَجْزِهِ الله خيرًا، وتقول: وزيدًا قَطَعَ اللهُ يدَهُ ، وزيدًا أمرَّ الله عليه العيشَ؛ لأنَّ معناه معنى زيدًا لِيَقطعِ اللهُ يدَهُ))(٢)، هنا يُنبه سِيْبَوَيْه إلى ملفوظ (زيدًا قَطَعَ اللهُ يدَهُ) ليس من الملفوظات الخبرية التقريرية أو الوصفية بتعبير (أوستن) وإنْ كانت شكلانية الملفوظ تدلُّ على الخبرِ؛ لذا نبّه المُخاطَب على أنَّ معنى هذا الملفوظ يماثل ملفوظ (زيدًا لِيَقطعِ اللهُ يدَهُ) .

يُفرّق هنا سِيْبَوَيْه بين الملفوظات الانجازية والملفوظات الوصفية ، ولا نغالي إذا قُلْنا سِيْبَوَيْه سبق (أوستن) في نظرية الافعال الكلامية في التنظر والتطبيق ،ولم يتنبه الذين جاؤوا من بعده لهذا الجهد العظيم وبقيت النظرية طيَّ النَّسيان ، والذي يريد سِيْبَوَيْه قوله بأنَّ الكلامُ الواجبِ مُستَّقرٌ في الذهن والتصوّر على سبيل الثبوت سواء وقع في الخارج أم لم يقع، والأمرُ والدُّعاء يقع في غير الواجب، أي: إنَّ الكلامَ غيرُ المُتأكد منه يقع في المستقبل(٣)، وهذه الالتفاتة، تدلُّ على الذهنية المنهجية ودقة

(١) يُنظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين : ٥٦٦ .

(٢) الكتاب : ١ /٢١٢ .

(٣) يُنظر: الانشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية : ٧٤.

ملاحظاته التي تستحق الوقوف أمامها كثيرًا، وإنَّ في التراث اللغوي العربي كنوزًا من المعرفة تركها المحدثون وذهبوا يلهثون وراء الأفكار الغربية التي تصنع قطيعة معرفية مع التراث.

وحددَّ سِيْبَوَيْه بابُ الأمر والنهي، والمختار فيهما النَّصبُ في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل، ويُبنى على الفعل محاججًا بأنَّ الأمرَ والنهي إنَّما هما للفعل، ولا يقعان إلَّا بالفعل مُظهَرًا أو مُضمَرًا ، الذي يجوز في فعل الأمر والنهي حملُ الاسم عليه مع شغله عنه على أنَّه الاختيار ووجه الكلام؛ لأنَّهما لا يكونان إلَّا بالفعل عاد ؛ ليخبر مُخاطَبه معلومة جديدة يعتقد أنَّ مخاطَبه بهِ حاجة ماسة لها، وهي بيان العلاقة بين (الأمر والنهي) و(الدعاء)(١) ، وقد أجاد الرُماني في إيضاح مقصد سِيْبَوَيْه في بيان هذه العلاقة، إذ قال: ((وحكمُ الدُّعاءِ كحكمِ الأمرِ والنهي ؛ لأنَّه طلبٌ للفعلِ من المُدعوِّ كما يُطلب الفعل من المَأمور، فسبيلها سبيل واحدٌ في اقتضاء الفعل ، فتقول على ذلك (اللهم زيدًا فأغفرْ له)،كأنَّك قُلْتَ :(اللهم ارحمْ زيدًا فأغفرْ له)))(٢).

وسِيْبَوَيْه بحسب قانون الشُّمول لا يحق له أنْ يقتصر على الأمر والنهي ، وهو يجد هناك طلب مشابه لعملهما ممكن أنْ يفعل فعلاً ما ، إلَّا أنْ يجَد قانون آخر يمنعه من القصر على الأمر والنهي دون الدُّعاء، وإنَّ المُخاطَب مُعظَّمًا عند المُتكلِّم ؛لذا عَدِلَ ،وبمشورة شيوخه الخليل عن تسميته أمرًا ؛ كما أنَّ الدُّعاء يتضمن معنى الالتماس ،إذا كان المُتكلِّم يتلمس من مُخاطَبه إيقاع المدعو به أو صرفه ، بخلاف الأمر إذ يريد من مخاطَبه إيقاع ما أمره به.

ويشيرُ سِيْبَوَيْه إلى قانون الشُّمول ليقدم معلومة جديدة ، يعتقد أنَّ المُخاطَب بهِ حاجة أو هناك آراء أُخر ، يُريد أنْ يُصحِحَها على وفق رؤيته، أو ينقل عن شيخه الخليل، وقول الخليل لديه حجة لها تأثيرها في مُخاطَبِه؛ لذا استحضر معلومة مفادها أنَّ الدُّعاء ينطبق عليه ما ينطبق على الأمر والنهي، فنراه يقول: ((ويجوز فيه من

---

(١) يُنظر : الكتاب: ١/٢٠٩ .

(٢) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ :الرُماني:١/٤٢١ .

الرَّفع ما جاز في الأمر والنهى، ويَقبح فيه ما يقبح في الأمر والنهى، وتقول: أَمّا زيداً فَجدْعاً له، وأَمّا عمراً فسَقْياً له؛ لأنّك لو أظهرتَ الذى ينتصبُ عليه سَقياً وجَدعا نصبْتَ زيداً وعمراً، فإضمارُه بمنزلة إظهاره، كما تقول: أَمّا زيداً فضرباً، وتقول: أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه، وأَمّا الكافرُ فلعنةُ الله عليه؛ لأنَّ هذا ارتَفَعَ بالابتداء))(١) .

هذه المعلومات التي يقدّمها سِيْبَوَيْه لمُخاطَبه تكاد تكون شاملة لا يترك شيئًا يعرفه، والمُخاطَب بهِ حاجةإليه إلَّا قدّمه له، مُعزِّزًا معلوماته بأمثلة توضيحية قد لا يعرفها المُخاطَب، وهو بهِ حاجة اليه، فضلًا عن ذلك هناك آراء أُخر تدور في الساحة البصرية تابعها ووعاها واستنبط منها ما يعتقده يفيد مُخاطَبه، وقد أحسن الرُّماني في توضيح مقاصد سِيْبَوَيْه وتحليل نصوصه التي تصب في مصلحة مُخاطبيه ((وإنَّما جاز أنْ يعملَ المصدر فيما قبله إذا قُلْتَ (أمَّا زيدًا فضَرَبًا)... وأمَّا زيدٌ فسلامٌ عليه وأمّا الكافرُ فلعنةُ الله عليه فترفع الاسم المقدم ؛ لأنَّ المصدر مرفوع ، فإذا لمْ يعملْ فيه فعل وهو على معنى الدُّعاء ... فلم يجزْ أنْ يعملَ في الاسم المقدم إذا شغلْتَ المصدرَ عنه بضميره؛ لأنَّه إذا لم يعملْ في المصدر فترك عمله في الاسم أوجب))(٢).

يفترض سِيْبَوَيْه بحسب ما يراه الرُّماني ويوافقه الباحث بأنَّه يقدم معلومة جديدة إلى مُخاطَبِه يجيز فيها الاستعمال اللغوي رفع الاسم المقدم، لانشغال المصدر بالضمير، وهذا التصور مقارب لما يقول به منظرو قوانين الخطاب ، بأنَّ مُخاطَبًا ما ليفهم ملفوظًا ما قدر الإمكان عندما أُنجِزَ تلفظُه إلى القوانين المنظمة للتداول على الكلمة المعمول بها في ضمن المجموعة اللسانية التي ينتمي إليها، وهذه المعاني الحرفية للملفوظ على أنَّها مُنجزة في لحظة التلفظ بها فإنَّ المُخاطَبَ يعتقد أنَّ للمُتكلِّم الحق في إنجاز هذه الأفعال ، وينبغي التذكير على أنَّ سِيْبَوَيْه قارٍ في ذهنه أنَّ

(١) الكتاب : ١ /٢١٣ .

(٢) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ :الرُّماني:٤٢١/١ .

قانون الشُّمول ينطلق من المظاهر اللغوية القابلة للصياغة على أساس التوجيهات والتعليمات التي توفرها أبنية اللغة للمُتكلِّم حتى يوجّه خطابه وجهة ما[(١)].

ولنقف عند نَصٍّ من نصوص سِيْبَوَيْه، تبرز فيه ملامح قانون الشُّمول ((هذا بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة (الذى فَعَلَ) في المعنى، وما يَعْمَلُ فيه وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى: (هذا) الذى ضرَبَ زيداً، وعَمِلَ عَمَله ، لأنّ الألف واللام مَنَعَتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضاربُ الرَّجلَ، وهو وجهُ الكلام))[(٢)].

هنا سِيْبَوَيْه يريد أنْ يَوْصِلَ معلومةً إلى مُخاطَبِه ، وهي أنَّ عمل اسم الفاعل المُعرَّف بـ (أل) يعمل عمل الفعل الماضي، وأنَّ (أل) لمْ تكنْ أداة تعريف وإنَّما اسم موصول بمعنى الذي؛ لأنَّ (أل) التعريف سمة الاسم، والعمل سمة الفعل، واسمُ الفاعل عَمِلَ عملُ الفعلِ لمضارعته الفعل الحاضر، وقد تكلَّمَ على اسم الفاعل النَّكرة الذي يعمل عمل فعله، في باب سابق، وهذه معلومة جديدة، يريد سِيْبَوَيْه إيصالها إلى مخاطَبه ؛ لأنَّ (أل) تجعل اسم الفاعل يعمل عمل (فَعَلَ)، والعلة في ذلك أنَّ (أل) صارت بمنزلة الذي ، وصار اسم الفاعل المتصل بـ(أل)بمعنى (فَعَلَ) ، وبذلك منعتا الإضافة الحقيقية التي كانت تسبب منع اسم الفاعل من العمل ؛ لأنَّ الإضافة تدلُّ على المضي ومن شروط عمل اسم الفاعل النكَّرة الدلالة على الحال أو الاستقبال، وقد سبق هذا الباب باب عمل اسم الفاعل ((هذا بابُ من اسم الفاعل (الذى) جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفعَلُ كان نكرةً مُنوَّنًا وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعملُه مثلُ هذا يَضْرِبُ زيدًا غدًا))[(٣)].

إنَّ تحليل أيّ نصٍّ من نصوص سِيْبَوَيْه لباب من أبوابه النَّحوية، يلزم المحلل استحضار الباب الذي يسبق هذا الباب ، والباب الذي بعده ليرى اهتمام سِيْبَوَيْه

---

(١) يُنظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم :٣٥٩.

(٢) الكتاب: ١/٢٥٦ .

(٣)المصدر نفسه: ١/٢٣٧ .

بترابط أبوابه لتصبح خطاباتُ الأبوابِ مُنْسَجِمَةً مُتسلسلةً ، كأنَّها موضوع واحد، فُصِلَتْ لبيان دقائق التركيب وإيضاح وتبسيط للمُخاطَب .

وإنَّ إخضاع ملامح قانون الشُّمول لقدرة المُتكِّلم ومعارفه واهتمامه، وإنَّ المعنى الذي يفصح عنه المُتكلِّم ليس مسألة قواعد بقدر ما هو مسألة مقاصد ، أي : ما يقصده المُتكلِّم وهو ما يعنيه من خلال ملفوظه أو عبره ، هو لا يكون التواصل ناجحًا إلَّا إذا عُرِفَ المُخاطَب المقاصد التي يفصح عنها المُتكلِّم، ويستعين المُخاطَب بالمعنى الحرفي للملفوظ في تحديد ما يعنيه المُتكلِّم ومن هذا المعنى الذي يصل إليه المُخاطَب بصورة مستقلة انطلاقًا من معرفته باللغة(١).

وبهذا المعنى قد أوضح السِّيرافي قصد سِيْبَوَيْه من هذا النصِّ ((إنَّ اسم الفاعل يجوز أنَّ يضاف إلى المفعول فيما ليس فيه (الألف واللّام) ويجوز أنْ ينصبَ به ما بعده كقولنا: هذا ضاربُ زيدٍ ، وضاربٌ زيدًا، فإذا أدخلنا الألف واللام وجب النَّصب عند سِيْبَوَيْه ولمْ يجزْ عنده الإضافة ؛وذلك لأنَّ الإضافةَ معاقبةٌ للتنوين في قولك :هذا ضاربُ زيدًا؛ لأنَّه سقط بالإضافة التنوين الذي كان في قولك هذا ضاربٌ زيدًا فإذا قلْتَ :هذا الضاربُ زيدًا لم يجزْ إضافة الضارب إلى زيدٍ؛ لأننا لا نقدر على حذف شيء بالإضافة ،فتكون الإضافة معاقبةً له، فلم يجزْ هذا الضاربُ زيدٍ))(٢) .

والحقيقة أنَّ سِيْبَوَيْه أراد إبعاد اسم الفاعل عن الفعلية الدائمة التي ركَّز عليها بعض النَّحاة الذين عارضهم سِيْبَوَيْه كثيرًا في كتابهُ وأراد أنْ يثبتَ أنَّ (الألف واللام) التي يكتسي بها الاسم تعريفًا، وليس هو المطلوب هنا، بذلك ليس هو التعريف الملازم للاسم ومن علامات الاسم، وإنَّما جاء بمعنى الذي، والذي اسم موصول يأتي بعدها الفعل أومَنْ كان بمنزلة الفعل، فضلًا عن ذلك ما قاله السِّيرافي بالإضافة يُحذفُ شيءٌ ،وهنا لا نقدر على حذف شيء لذا وجب النَّصب ، وإنْ كانت هذه المعيارية التي أوضحها السِّيرافي، ربَّما لا يريدها سِيْبَوَيْه في الأقل من وجهة نظر

---

(١) يُنظر: المعنى الحرفي :١٣-١٤ .

(٢) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ : السِّيرافي :١٩٤/٤.

الباحث ؛ لأنّ سِيْبَوَيْه يُقلِّبُ المعنى ويتابع ما يحمله الخِطاب من مقاصد لا ما يحمله المعنى المعجمي، بل يفهم منه بمساعدة الظروف الحافة بالقول ، وهو عندما يجد أنَّ المعنى المعجمي غير قادر على إيصال المعنى الذي يريد إيصاله المُتكلِّم إلى المُخاطَب يتبنى المعنى السِّياقي ويحثُّ عليه، وقد استلهم من شيخه الخليل فكرة وضع حد فاصل بين ما يعنيه الملفوظ المُعطى ، وما يعنيه استعمال الملفوظ أو ما يُفيده استعماله في سياق مُعيَّن .

ويرى أنَّ (مضمون القول) ينبغي أنْ يُحلَّلَ على وفق الحدس المشترك بين كلِّ الذين يفهمون الكلام الملفوظ فهمًا تامًا ، وهذا التصّور مقارب لما قال به (جرايس) في الاستلزام العرفي، و(سيرل) في المعنى الفعل الكلامي المباشر و(ديكرو) الذي حاول أنْ يوظِّفَ ما قال به(سيرل) و(جرايس) ويختزله في قانون الشُّمول[1].

ومن ملامح قانون الشُّمول التي ضمَّنَها كتاب سِيْبويه: ((وأعلمْ أنَّ الآخر إذا كان يُسَكَّنُ في الرَّفع حُذِفَ في الجزْم؛ لئلا يكون الجزمُ بمنزلة الرَّفع، فحذفوا كما حذفوا الحركةَ ونون الاثنين والجَميع. وذلك قولك لم يَرْمِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ، وهو في الرَّفع ساكنُ الآخر، تقول: هو يَرْمِي ويَغْزُو ويَخْشَى))[2] .

يقدم سِيْبَوَيْه هنا معلومة جديدة وشاملة للمُخاطَب عن علامة الأفعال التي تنتهي بأحد حروف العلة على اصطلاح النَّحاة ، وإنَّ هذا الحذف يكون للتمييز بين الرَّفع والجزم ؛لأنَّ هذه الأفعال المضارعة تنتهي بحرف ساكن لا تظهر عليه الحركة في حالة الرَّفع، ويقارنه بالفعل المضارع في حالتي التثنية والجمع ،كيف تحذف النون في حالة الجزم، وتثبت في حالة الرفع؟ وسِيْبَوَيْه في قانون الشُّمول يتعامل مع المعنى الحرفي الذي يتضمنه الملفوظ ،والشروط التي تجعله مقبولًا ،قد تَمَّ استيفاؤها إلَّا أنَّ هذا لا يعني أنَّ المُتكلِّم يحمل هذا الملفوظ قصديًّا على فهم، وإنَّ المُتكلِّم

(١) يُنظر: المعنى الحرفي : ٣٠ .
(٢) الكتاب ١:/٦٦ .

يسعى إلى جعل المُخاطَب يفهم قصده في حمله على فهم ما يبدو أنَّ القولَ يُلمَّحُ إليه (١).

ولنقف مع نصٍّ آخرٍ لنُبيّنَ ملامح هذا القانون واهتمام سِيْبَوَيْه فيه وإنْ لمْ يشرْ له إشارة اصطلاحية كما نجدها عند (ديكرو) يقول سِيْبَوَيْه: ((واعلمْ أنَّ المُضْمَرَ لا يكونُ موصوفًا؛ من قِبل أنَّك إنَّما تُضمِرُ حين ترى أنَّ المُحَدَّثَ قد عَرَفَ مَنْ تَعْني، ولكنْ لها أسماءٌ تُعْطَفُ عليها، تَعمُّ وتُؤَكِّدُ، وليست صفة؛ لأنَّ الصفةَ تحليةٌ نحو : الطويلُ، أو قرابةٌ نحو: أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المُبهمَة، ولكنَّها معطوفة على الاسم تجرى مجراه، فلذلك قال النَّحويون صفة))(٢).

وبعد أنْ قدَّمَ سِيْبَوَيْه معلومةً عن سببِ جعلِ الضمائر معارفُ عاد ليقدّمَ معلومةً جديدةً لمُخاطَبِهُ ، تكمنُ بأنَّ الضمائر لا يوصف بها ،أي: لا تقعُ صفةً ؛ لأنَّ الصفةَ تحليةٌ، والضمائر لا تصلح لتحليةٍ ؛ لذا يعرب ما بعدها توكيدًا؛ لأنَّ ما بعده حركته الإعرابية مطابقة لحركة موقع الضمير، وقد برر قول النَّحويين لهذا الموقع بالصفة، من حيث الموقع الإعرابي، لكن المعنى لا يصلح ، بذلك تعربُ عطف بيان أو توكيد والاثنان من التوابع لِما قبلها؛ لذا حدث الاشتباه ، وهنا نلحظ سِيْبَوَيْه يركز على ملامح قانون الشُّمول منطلقًا من المعنى كما انطلق (جرايس) من المعنى ، مُؤكدًا على ملحظ غفل عنه النَّحويون الذين لم يفرِّقوا بين الصفة والتوكيد من حيث المعنى، بل اعتمدوا على العمل وتشابه الحركة الإعرابية في الحالتين، مُتَّخِذًا فرقًا معنوياً يتعلق بالمعنى الاستعمالي للصفة بأنَّها تحلية، ولا تصلح التحلية بعد الضمير ؛لأنَّه أُضمر لمعرفة المُخاطَب .

ومنع سِيْبَوَيْه وصف المُضمَر متوافقًا مع شيوخه، للقاعدة التداولية للصفة ؛ لأنَّ الصفة تزادُ؛ لتخليصَ الاسم مما لحقه من الشك عند المُخاطَب إنَّما لم يوصفْ المُضمَر؛ لأنَّك إنَّما تضمِرُ ما ترى أنَّ المُخاطَب يعرفه، ((وإنَّما الصفة تحلية يُفرِّق

(١) يُنظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين: ٥٧٠.
(٢) الكتاب: ٢/ ٧٣ .

بها بين أسماء لوازم مشتركة اللفظ))[١] ، إنَّ الشخص لا يُضْمرُ إلَّا بعد أنْ يدركَ أنَّ المُخاطَبَ عَلِمَ مَنْ الشَّخص المقصود بالحديث، إذ إنَّ الضمير والصَّفة هما مراعاة لحال المُخاطَب وفي اجتماعهما تناقض للأصل الذي وضعتا له، فالضمير لابدَّ مِن أنْ يعرفَ المُخاطَب المقصود به ، فإنْ أورده المُتكلِّم عرف المُخاطَب قطعًا أنَّ المقصودَ به فلانٌ وليس غيرُه ، والصفة يستلزم منها أنْ تخلَّصَ الاسم الموصوف ممن يشاركه الاسم فيعرف المُخاطَب من خلال الصفة أنَّ المقصود به فلانٌ قطعًا وليس غيره، فإنْ وصفَ الضميرٌ فقد انتهك أصل الوضع للضمير الذي جعله بعض النَّحاة أعرف المعارف لكونه لا يُلبس على مُخاطبَه في معرفة المقصود به، هذا يدلُّ على أنَّ سِيْبَوَيْه ينطلق من المعنى[٢].

يؤكِّد سِيْبَوَيْه أنَّ استعمال الضمائر سواء كانت منفصلة أو متصلة تدلُّ على أنَّ المُتكلِّم يتمسك بحقه في توظيف الكلمة نفسها التي يستعملها مُخاطَبه إنَّه نوع من تأكيد التناظر والتكافؤ بين الذوات المُتخاطبة، والعُرف المتبادل بين الأطراف المُتواصلة، وإنَّ الضمائر بهذا المفهوم الذي يحدده سِيْبَوَيْه مُقاربٌ لما نظَّر له (بنفنيست)الذي يرى أنَّها تعبير عن تذاوت داخل اللغة ذاتها ، أي : إنَّها تشيرُ إلى عناصر تنتمي إلى البعد التداولي من الظاهرة اللغوية[٣].

وقد يثار تساؤلًا هنا أليس الرأي الشائع بأنَّ سِيْبَوَيْه شكلاني؟ فكيف ينطلق من المعنى؟ الجواب مِنْ الذين ذهبوا إلى شكلانية سِيْبَوَيْه الباحث حيدر سعيد ،فقد أوضح أنَّ المقصود بالنحو الشكلاني هو الذي ((يعتمد الوحدات الشكلية ، من دون اللجوء إلى التفسيرات الدلالية للأشكال اللغوية أو استعمالاتها الفعلية ؛ ولذلك يقف الشكل في النَّحو مقابلًا لـ (الدلالة) ، والنَّحو الشكلاني يقف مقابلًا لـ (النَّحو الدلالي)

(١) شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السِّيرافي (المتوفى: ٣٦٨ هـ) ،تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ٢٠٠٨ م:٢/٢٤٤.

(٢) يُنظر: مظاهر الاستلزام الخطابي في الكتاب وشروحه دراسة نحوية تداولية، أطروحة دكتوراه من إعداد الطالبة أفراح بنت على بن صالح المرشد، تحت إشراف : د.مختار لزعر، جامعة القصيم ،كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٥م : ٥٤.

(٣) يُنظر: المظاهر اللغوية للحجاج :٢٤.

... وإنَّ المحددات التي نعتمدُها في فهم النحو تستند إلى ما أستقرَّتْ عليه اللسانيات المعاصرة في فهم للنَّحو، ولاسيما في لحظتين أساسيتين من تطورها الراهن اللحظة الأولى هي لحظة (دوسوسير) الذي قرر أنَّ اللغة هي شكل، وليس مادة.

واللحظة الثانية هي لحظة (تشومسكي) التي يخلص بها إلى نتيجة نفسها ،ومفادها أنَّ الأساس الشكلي المحض فقط يمكن أنْ يوفرَ لنا ركيزة ثابتة مثمرة لبناء نظرية القواعد = النَّحو))[١].

ويعدُّ الباحث حيدر سعيد هذه النتيجة التي قال بها (تشومسكي) هي العامل الأول الذي قاد النظرية النَّحوية العربية إلى أنْ تكون ذات طابع شكلاني، وبعد أنْ وضعَ مقولة (تشومسكي) نصب عينيه، رسم الحدود الشكلانية للنظرية النَّحوية، وليس كما رسمها سِيْبَوَيْه: لذا يقول: ((يرسم سِيْبَوَيْه الحدود الشكلانية للنظرية النَّحوية ، في الأبواب الأولى من الكتاب ، التي تمثل مقدماته النظرية))[٢].

وبعد أنْ أراد تطبيق مقولة (تشومسكي) على الأبواب السبعة من كتاب سِيْبَوَيْه طبقها على بابين، تقسيم الكلمة إلى فعل واسم وحرف، باب مجارى أواخر الكلم من العربية ، وهو يرى هذا التقسيم شكليًا، وعندما جاء لتقسيم الأفعال واجهته مشكلة تكمن بأنَّ سِيْبَوَيْه يقسم الأفعال على أساس الزمن وليس على أساس الصيغة كما يقول: ((أي: أنَّ سِيْبَوَيْه يلجأ إلى الكيفية التي يتخذها الفعل من جهة الزمن، ... ويتغاضى عن الكيفية التي يتخذها الفعل من جهة الصيغة))[٣].

ولو كان الزمان هو المعني في تقسيم الأفعال عند سِيْبويه لكانت لديه صيغ متنوعة تدلُّ على مختلف الأوقات الزمانية ، مثل تلك التي تظهر الآن في الجملة على شكل تركيبات متعددة ما بين الفعل وبعض المورفيمات من نحو: (كان يدرس)

---

(١) الأُسس المعرفية للنظرية اللسانية العربية بحث في الأصول ، أطروحة دكتوراه من إعداد الطالب حيدر سعيد عباس بأشراف الأستاذ الدكتور مالك يوسف المطلبي ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠١م :١٨٥-١٨٦.

(٢)المصدر نفسه:١٨٧.

(٣)المصدر نفسه:١٨٩-١٩٠.

الدال على الاستمرار في الماضي و(قد يدرس) الدال على الماضي القريب للحال و (لمّا يذهبْ)الدال على المستقبل القريب، وغير ذلك(١).

ويبدو للباحث أنَّ زمن الفعل مرتبط بالبناء وأًنه جزءٌ من دلالته ،وقد أوضح سِيْبَوَيْه ذلك بقوله:((فإذا قُلْتَ ذَهَبَ فهو دليلٌ على أنَّ الحدث فيما مضَى من الزمان، وإذا قال سَيذْهَبُ فإنه دليل على أنَّه يكون فيما يُستقبَل من الزَّمان، ففيه بيانُ ما مضَى وما لم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث)) (٢).

والفعل كما هو معلوم يدلُّ على الزمان بصيغته ؛ ولذلك تختلف دلالته عليه عند تغيّر صيغته نحو: قام ويقوم ؛لأنَّ دلالته على الزمان مع اختلاف صيغه لعارض ،وتعلق الفعل بالزمان أقوى من تعلقه بالمكان كما يرى سيبويه(٣)، وينقل السِّيوطي عن أبي حيّان التوحيدي بأنَّ الفعل يدلُّ على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته ،أي : كونه على شكل مخصوص، لذلك تختلف دلالة الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها(٤) .

ولم يتطرقْ الباحث حيدرسعيد لباب (المُسْند والمُسند إليه)، ولا إلى باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)؛لأنَّه التمس منهما العناية بالمعنى التي تتقاطع مع شكلانيته، واصطدم بما يخالف فرضيته من وجود معطيات لا تشرْ إلى الشكلانية أو لنقل خارج لسانية ثُّمَّ عاد ليقول:((وقد كان حريًا بسِيْبَوَيْه ، وقد رسم مشروعه بوصفه

---

(١) يُنظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:٨٨

(٢) الكتاب :١/٨٩.

(٣) يُنظر: مصطلح الكلام في كتاب سيبويه دراسة لغوية :د. عبد الجبار عبد الامير هاني، مؤسسة السَّياب للطباعة والنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٤م:٣٠-٣١.

(٤) يُنظر: الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي(المتوفى٩١١هـ) ،تحقيق: عبد الحكيم عطية مراجعة علاء الدين عطية، دار البيروتي- دمشق،ط١، ٢٠٠٦م:٢٩-٣٠. ويُنظر: الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية : محمد الملاخ، منشورات الاختلاف ،ط١، ٢٠٠٩م:٣٥.

مشروعًا شكلانيًا، أنْ يصنفَ الأفعال بحسب صيغتها ، فيكون لديه ثلاثة أصناف من الأفعال بحسب صيغتها ...))[١].

وقد أشار الدكتور غالب المطلبي إلى أنَّ نحو سيبويه بعيد عن الشكلانية بقوله: ((لقد أعيدت صياغة نظرية العامل ،فأصبحت ذات نزعة شكلية تحاول أنْ تجدَ مسوغاً فلسفياً لظهور الحركة الإعرابية ،وهي نظرية مغايرة لنظرية العامل عند سيبويه ذات الصيغة اللغوية والتي تعني القدرة على إنشاء المجالات داخل البنى النحوية)) [٢]، وقد نبَّه الدكتور سعيد جاسم الزبيدي إلى أنَّ الدكتور غالب المطلبي أول من تنبه من المحدثين على مقصود سيبويه: إنَّ المبتدأ هو المُسند والخبر هو المسند إليه، وأوحى إلى تلميذه حسن الاسدي وتبنى توجيهه [٣].

ويستمر الباحث في تحليله فيعتقد هذه المرة أنَّ تطور النَّحو العربي كان يعمل على تجاوز الثغرات التي تركها سِيْبَوَيْه في مسألة البناء الشكلاني، لتحدد الفعل على أساس صيغته[٤].

والباحث لا يرى ما يراه الباحث حيدر سعيد، لأسباب منها : اعترافه بأنَّ النَّحاة بعد سِيْبَويه لم يسيروا على ما نظَّر له سِيْبَوَيْه ؛ لأنَّ انطلاقة سِيْبَوَيْه من الأداء لصياغة القواعد النَّحوية ،وليس من النظام كما في اللسانيات التوليدية التي ركَّز عليها الباحث ، فسِيْبَوَيْه يجمع بين المعاني النَّحوية والمعاني المقامية ، وكان ذلك ظاهر في كثير من المسائل النَّحوية ، إذ تكلَّم على أثر المُتكلِّم والمُخاطَب والمقام والعلامات الإعرابية في تحديد المقصود بالقول، وأنَّ المعنى عامل أساسي في تحديد

(١)الأُسس المعرفية للنظرية اللسانية العربية بحث في الأصول:١٨٩-١٩٠.

(٢)المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه، دراسة وتحليل: د. غالب فاضل المطلبي،و د. حسن عبد الغني الأسدي، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، المجلد السابع، العدد الثالث، ١٩٩٩م:٨.

(٣) يُنظر: قراءة جديدة في كتاب سِيْبَوَيْه :د. سعيد جاسم الزبيدي، كنوز المعرفة ، ط١، ٢٠١٨م:٥٤.

(٤)الأُسس المعرفية للنظرية اللسانية العربية بحث في الأصول:١٨٩-١٩٠.

الحركة الإعرابية في قصد المُتكلِّم الذي يُشرك المُخاطَب في هذا الرأي بوساطة المعلومات المشتركة التي تلقَّاها الطرفان من المجتمع المُوحَّد لغويًا ، و سِيْبَوَيْه على دراية من أنَّ المحاورات الجارية في الواقع مبنية على ما يحمله الخِطاب من معاني يفوق الألفاظ التي عبر بها ، أي: إنَّ ما يريد قوله المُتكلِّم أكثر من المعنى الذي يحمله اللفظ ، والمُخاطَب يفهم أكثر مما قصده المُتكلم ، وإنَّ الكشف عن هذه المقاصد مرهون بملابسات الخِطاب ،وإنَّ المعنى لا يستبطن من المعنى الحرفي ؛ لذا كان قارًا في ذهن سِيْبَوَيْه بأنَّ السِّياق غير اللغوي له أثرٌ فاعل في ترسيخ المعنى المراد ، والمعنى الذي عناه المُتكلِّم، أو في الأقل فهم المُخاطَب لمراد الكلام يتناسب والمقام الذي قيل فيه.

المبحث الثاني: قانونُ الاقتضاءِ

مفهومُ الاقتضاءِ

ارتبط الاقتضاء عند علماء التداولية بما يدلُّ عليه في معناه اللغوي بمضمون الطلب والاستدعاء ، وهو عند كثير من اللغويين من أهم مفاهيم التداولية، وقد مثّلَ محوراً من المحاور الجوهرية في العملية الاستدلالية الحجاجية؛ لكونه فعلاً لغوياً منظماً لإطار المحادثة وإطار الخطاب، يُقَدَّم على أنه من المعارف المشتركة بين طرفي الخطاب.

وعلى هذا الأساس لابُدّ من قبوله، وكأنَّ مُحتواه حقيقةٌ مؤكدةٌ لا يمكن أنْ تنقضَ، أو يعادَ النظر فيها، وهذا ما دفع الباحثة الفرنسية (أوركيوني) بالقول: ((إنّ المقتضيات غير قابلة للدفع، أو الدحض))[١]،لهذا يجب أن تقدِّمَ الآراء والأفكار على سامعينا بشكل مقتضيات: ((فالمقتضى وسيلة حجاج ناجحة)) [٢]، بذلك يمكن القول هو نقل المعنى بغير وجهه الصريح بوساطة دلالة السياقات والقرائن، وأنَّ استعمال المُتكلِّم للآلية الإضمارية في الخِطاب تدفع بالمُخاطَب إلى معرفة هذه الآلية بالاعتماد على القرائن المقالية والمقامية ؛لأنَّ استخراج المُضمَرات من بنية خطابية ما يُعيننا على تسييق جديد للكلام من أجل فهم كلي لمعناه، مع الاستعمال الدقيق لمدى ملاءمة المحتويات المُضمَرة المستخرجة للمحتويات الصريحة[٣].

وهناك من يُعبِّر عن لفظ الاقتضاء ومفهومه بتعبير الاستلزام التخاطبي، وهذا عائد إلى الترجمة العربية فالمصطلح الفرنسي هو"présupposition"والانجليزي " presupposition"، وتُرجِمَ هذا المصطلح بالافتراض السابق ،أو الافتراض، أو الضمني ،أو الاقتضاء التداولي[٤]،واختار الاستاذ طه عبد الرحمن مصطلح

---

(١) يُنظر : أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية :٣٧٣.

(٢) يُنظر : ينظر: الحجاج بين المنوال والمثال نظرات في أدب الجاحظ وتفسيرات الطبري: د. علي الشعبان، ط١، مسكيلياني للنشر والتوزيع–تونس، ٢٠٠٨م.: ٥٥.

(٣) يُنظر: المُضمر :كاترين أورويكيوني ،ترجمة ريتا خاطر،المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،ط١، ٢٠٠٨م:٢٤.

(٤) يُنظر : التحليل الحجاجي للخطاب ، :٩١.

الاقتضاء[١]، والباحث يرى أنَّ مصطلح الاقتضاء الأصوب في هذه الترجمات لما له من جذور في التراث العربي الإسلامي، وأنَّ هذا المصطلح ذُكر في كتاب سيبويه ،فضلًا عن ذلك أنَّ(ديكرو) اختزل قوانين الخِطاب في قانوني الشُّمول والاقتضاء ،وبعد هذه التوطئة يجدر بنا الرجوع إلى المعجم العربي لإيضاح معنى الاقتضاء .

الاقتضاء لغةً: مصدر للفعل اقتضى، والثلاثي من قضى يقضي قضيًا والمصدر منه القضاء ((الفصل والحكم ... يقال: قضي يقضي فهو قاضٍ : أدّاه إليه، واستقضاه طلب إليه أنْ يقضيه... والقضاء في اللغة على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه))[٢] ، وعلى ذلك فالاقتضاء بمعنى الطلب والاستلزام في إنهاء الشيء، وقد ارتبط مصطلح اللزوم في غالبية التراكيب النَّحوية بما سمِّي بنظرية العامل .

أمَّا في الاصطلاح : فالاقتضاء ((المضمون الذي تُبلّغَهُ الجملة بكيفية غير صريحة))[٣]،ويعرّف معجم اللسانيات الاقتضاء بأنَّه ((العلاقة التي تجمع بين وحدتين لسانيتين، إذ إنَّ حضور إحداهما في هذه السلسلة شرط ضروري لحضور الأخرى))[٤] وهناك من الباحثين مَنْ يعرف الاقتضاء بأنَّه ((شيءٌ يعنيه المُتكلِّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءًا مما تعنيه الجملة بصورة حرفية))[٥] ، وهذا الحدُّ للاقتضاء نجده مقاربًا لما حدَّه الغزالي(ت:٥٠٥هـ) بقوله:((هو الذي يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقًا به ،ولكن من ضرورة اللفظ ...))[٦]، وكذلك مقاربًا لِما حدَّه الشريف الجرجاني(ت: ٨١٦هـ) بقوله: ((المُقتضى هو عبارة عن جعل غير

---

(١) يُنظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي:٤١٥.

(٢) لسان العرب : ١٢/١٣١-١٣٢.

(٣) التداولية اليوم علم جديد في التواصل: جاك موشلا- آنروبل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني ، المنظمة العربية للترجمة ، دار الطليعة ، بيروت –لبنان ،ط١، ٢٠٠٣م:٤٧.

(٤) تحليل الخطاب الحجاجي :بحوث محكّمة ٩٤.

(٥) نظرية القصدية في المعنى عند (جرايس) :د. إسماعيل صلاح ، بحث منشور في مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الكويت الحولية ٢٥ ، ٢٠٠٥م : ٧٩.

(٦) المستصفى من علم الأصول ،: أبو حامد الغزالي(المتوفى:٥٠٥هـ)، اعتناء الشيخ الدكتور ناجي السويد المكتبة العصرية ، بيروت ،ط١، ٢٠٠٧م: ٢/ ١٥١.

المنطوق منطوقًا لتصحيح المنطوق...))[١]، ويُعَدُّ (جرايس) أوّل مَنْ قدّم دراسة نسقية منهجية تعالج الخلافات بين المعنى لدى المُتكلِّم ومعنى الجملة وما يقتضيه المُتكلِّم وما تقتضيه الجملة، والأجدر بالباحث التذكير بأنَّ الاقتضاء يتجاذبه تصوران أساسيان: ((أولهما التصور الدلالي النطقي الذي نظر إلى الاقتضاء على أنّه تصوّر أقصى من اهتماماته الظروف الحافة بالقول، وهو ما أدّى إلى تصور ثانٍ اصطلح عليه بالتصوّر التداولي جعل من المُقتضى شرطًا سابقًا للتواصل، وقد أفضى هذا المنحى التداولي إلى جعل المُقتضى معلومة خلفّية مشتركة))[٢].

ويرى بعض الباحثين أنَّ (ديكرو) صاغ مفهومًا لغويًا للاقتضاء يختلف عن المفهوم المنطقي فهو يرفض بوصفه شرط استعمال للقول أو شرطًا لمحتوى القول ،ولكنّه عملٌ لغوي ومَوقِفٌ مِنْ المُتكلِّم له خصائص ووظائف سعى لبيانها، ويكون تحديدا لمُقتضى بالعودة إلى بنية الجملة ومكوناتها اللغوية[٣]، فالاقتضاء كما يتصوره (ديكرو) هو ذلك ((الفعل الذي ينظم إطار المحادثة وإطار الخِطاب عمومًا ، فترابط الأقوال مفاده أنَّ استئناف الكلام لا يكون إلَّا انطلاقًا ممّا قيل لا ممّا ضمَّن فيه، وينتقل (ديكرو)بمعنى الاقتضاء من الشرطية المُنْصَبَّة على المحتوى إلى الشرطية المُنْصبة على الاستعمال في المبادلات الكلامية بوصف المُقتضى ميثاقًا يقبله المتحاورون))[٤]، ويُصنف (ديكرو) فعل الاقتضاء من ضمن الأفعال الكلامية غير المباشرة[٥].

ويمكن القول: إنَّ قانون الاقتضاء هو أحدى الوسائل التي تقدمها اللغة من أجل الاستجابة للحاجة المُضمِرة التي يشعر بها المتحدثون في عدد كبير من

---

(١) التعريفات : علي بن محمد بن علي الجرجاني(المتوفى٨١٦هـ) ، حققه وقدّم له ووضع فهارسه إبراهيم الأبياري ، دار الريان للتراث، بدون سنة الطبع : ٢٩٠.

(٢) يُنظر : الاقتضاء وانسجام الخطاب: د. ريم الهمّامي، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت –لبنان، ط١، ٢٠١٣م:٤٠.

(٣) يُنظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم:٣٧٢.

(٤) تحليل الخطاب الحجاجي:٩٩.

(٥) يُنظر: التحاجج، طبيعته ومجالاته ووظائفه: تنسيق حمّو النقاري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المملكة المغربية،ط١ ، ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٦م.:١٥٣.

المواقف، وسيلة للقول وعدم القول ؛لأنَّه يغّير العلاقات بين المتخاطبين، ويخلق واجبات ويؤسس حقوقًا وواجبات ويوزع أدوارًا، وخصوصيته تكمن في الشكل بين المتخاطبين، الذي يفرض فيه على المُخاطَب إطارًا لاستمرار التخاطب، لا يقبل الشّك ؛إنَّه يجبره على التعرف كما لو كان مضمون الموضوع المفروض مسبقًا حقيقية مكتسبة لا تقبل الشّك، وحين يضع (ديكرو) قانون الاقتضاء في فئة الفعل اللغوي غير المباشر، فإنَّه بذلك يتخلى عن ربط الفعل اللغوي غير المباشر بالفعل اللغوي المباشر(١).

والخِطاب في كتاب سِيْبَوَيْه ليس بمنأى عن قانون الاقتضاء بوصفه جملًا وملفوظات لغوية تحوي مجموعة من المقاصد المباشرة والضمنية التي يعبّر عنها المُتكلِّم، أو المُخاطَب ،أوهما معًا وعادة ما ينجم قانون الاقتضاء عن العلاقات التركيبية المختلفة داخل الجملة بوساطة البنيات التركيبية كالاستفهام والشرط ،أو من خلال تفاعل الأطراف المشاركة في التخاطب، إلَّا أنَّ الكلمة في حدِّ ذاتها تحوي سمات دلالية مسببة لحدوث قانون الاقتضاء، ولعل أولى هذه المسببات هي البنية المعجمية للكلمة(٢)، ويكون الاقتضاء حاصلًا في البنيات المعجمية ،فبعض الكلمات تحوي مقتضيات في حدِّ ذاتها بالرجوع إلى معانيها المعجمية، وحاصلٌ كذلك في البنيات التركيبية، إذ ينظمها اقتضائيًا لينجم عن تركيبها مقتضيات دلالية(٣).

وبعد هذه التوطئة لنذهب إلى كتاب سِيْبَوَيْه لنرى بعض ملامح قانون الاقتضاء بالتصّور الديكروي في معالجات سِيْبَوَيْه لمعاني الألفاظ والتراكيب، وينبغي التنبيه إلى أنَّ سِيْبَوَيْه يستعمل الفعل (لَزِمَ) مرادفًا للفعل قضى، واستعمل سِيْبَوَيْه مصطلح الاقتضاء في كتابه بقوله:((مِنْ قبلِ أنَّ المُضافَ والمُضافَ إليه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ منفردٍ، والمُضافُ إليه هو تمامُ الاسم ومقتضاه))(٤) هذا يعني أنَّ لفظة الاقتضاء

---

(١) يُنظر: الملفوظية: جان سيرفوني، ترجمة :د. قاسم المقداد ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٨م:١٠٦-١٠٧.

(٢) يُنظر : التحليل الحجاجي للخطاب: ١١٧ .

(٣) يُنظر: المصدر نفسه :٩٦.

(٤) الكتاب:٣/ ١٢٥.

بمشتقاتها المتنوعة كانت معروفة له وقد أعطاه صفة الملازمة وقد ميزَّ المُضاف إليه عن الصفة؛ لأنَّه يجوز الاتيان بالموصوف من غير الصفة ،ولكن لا يجوز الاتيان بالمُضاف مِنْ غير المُضاف إليه ؛لأنَّه من تمامه بحسب تعبير سِيْبَوَيْه (ولو قُلْتَ (هذا زيدٌ) كُنْتَ في الصفة بالخيار، إنْ شِئْتَ وصفْتَ وإنْ شِئْتَ لم تصفْ، ولسْتَ في المُضافِ إليه بالخيار؛ لأنَّه من تمامِ الاسمِ، وإنَّما هو بدل من التنوين))[١]، إنَّ الاقتضاء هو المعنى الإضافي المستتر الذي لا يقصد لذاته أحياناً من الكلام وتدفع إلى تضمينه آداب اللياقة والمجاملة وسواها، وقد لا نبالغ إذا قُلْنا إنَّ مفهومَ المعلومات المشتركةِ والقواعد المحققة للانسجام واضحةٌ في تحليلات سِيْبَوَيْه، وإنَّ هذه الأفكار بعضها مبثوث في الكتاب، وملامح للاقتضاء واضحة يمكن العثور عليها ، ولمَّا كان من الصعب دراسة مكونات الاقتضاء جميعها ،لذا ارتأى البحث الاقتصار على المُقتضى المُعجمي والمُقتضى التركيبي .

١-٢-٢-١- المُقتضى المُعجمي .

صحيحٌ إنَّ المُقتضى أكثر ما يكون ظهوره في التركيب، وفي حالات التفاعل بين الأطراف المشاركة شأن المُقتضى الوجودي و المُقتضى التداولي، ولكن توجد كلمات لها في ذاتها مقتضى، حتى إذا أُقحمت هذه الكلمات في تراكيب كانت هي المسؤولة عن ظهور المُقتضى فيها انطلاقًا من معناها المُعجمي ، وقد عرف بعض الباحثين المُقتضى المُعجمي بقوله: هو ما ينشأ عن معنى الوحدة المُعجمية[٢]، إنَّ المُقتضى الذي يهمنا أمره هنا هو المُقتضى الحاصل من الكلمة في حدِّ نفسها، بمعنى أنَّ بعض الألفاظ التي وجدت في الملفوظات تحيل على معانٍ مقتضية ، وقد أشار (جرايس) إلى نوع من الاستلزام سماه الاستلزام العُرفي، وبتعبير اللغويين العرب (التلويح اللفظي) الذي لا يتولد بوساطة قواعد التخاطب، بل بوساطة ألفاظ

---

(١)الكتاب:٣/ ١٢٥.

(٢) يُنظر: التحليل الحجاجي للخطاب :١٠٢.

متعارف عليها في توليد ذلك النوع من التلويح يعد لفظيًا بحسب المصطلح العربي[١].

ومن ملامح المُقتضى المُعجمي عند سِيْبَوَيْه سؤاله لشيخه الخليل ((وسَألْتُهُ عن (إذا)، ما منعهم أنْ يجازوا بها؟ فقال: الفعلُ في إذا بمنزلته في إذ، إذا قُلْتَ: (أتذكر إذ تقول)، فـ (إذا) فيما تستقبلُ بمنزلة (إذ) فيما مضى، وبَيِّنُ هذا أنَّ (إذا) تَجِئُ وقتاً معلوماً؛ ألا ترى أنَّك لو قُلْتَ: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ كان حسنًا، ولو قُلْتَ: آتيك إنْ احمرَّ البُسْرُ، كان قبيحًا، فإنْ أبداً مُبْهَمَةٌ، وكذلك حروف الجزاء، وإذا تُوصَلُ بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنَّك قُلْتَ: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه))[٢]، يحددُ سِيْبَوَيْه بمعية شيخه الخليل أنَّ الدلالة المعجمية التي تشغلها (إذا) يقتضي بَعدِها فعلٌ دلالته الزمنية في المستقبل ،والفعل مع (إذا) بمنزلته (بعد حين)، فكلمة إذا في ملفوظ (آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ) تقتضي أنَّه حُدِّدَ له وقتًا محدودًا وهو مقتضى ناجم عن معنى(إذا)، وسواء نجم المُقتضى عن وحدة معجمية أو تركيب فهو في معظم الأحيان يصمد أمام النفي أو الاستفهام، مما يحسن التنبه له أنَّ سِيْبَوَيْه يربط المستقيم الحسن بالتركيب الصحيح بنيويًا والمستقيم القبيح بالمخطوء بنيويًا[٣].

وعملية تحليل الاقتضاء تتحدد بداية من المكَّون اللغوي بوصفيه عنصرًا دلاليًا من القول تحلل إلى مقولها و مقتضاها على النحو الآتي :

القول (الملفوظ) آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ ، الكلام المُصَرَّح به ،والمقول (الضمني) (إذا) تختلف عن أدوات الشرط الجازمة، لأنَّ الشرط بعد (إذا) للدلالة على الأمر المُسَلَّم به الذي لا يمكن للخصم إنكاره ، وبعد ذلك يكون جواب الشرط نتيجة حتمية، المُقتضى: (إذا) لا يجازى بها ؛لأنَّها تأتي وقتًا معلوماً، أي: إنَّ مقتضاها المعجمي لا يسمح لها بذلك، على عكس من (إنْ) الشرطية الذي يكون

---

(١) يُنظر: استراتيجيات الخطاب :٤٣١ .

(٢) الكتاب :١٧٦/٤ .

(٣) يُنظر: قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الاسلامي ،نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات:ميخائيل كارتر (بحث) منشور في الحوليات التونسية العدد ٢٢، ١٩٨٢م.:٢٢٧.

الإبهام الصفة اللازمة لها، لذا جازى العرب بـ (إنْ) وبقية حروف الجزاء، فالخليل وتلميذه سِيْبَوَيْه يتقاسمان الاعتقادات أنفسها، ولاسيما حقيقة أنَّ للبُسْرِ وقتًا معلومًا يحمرُّ فيه، وسواءٌ المُتكلِّم الخليل والمُخاطَب سِيْبَوَيْه، أو المُتكلِّم سِيْبَوَيْه والمُخاطَب شخص اعتاد سِيْبَوَيْه توجيه كلامه له، فإنَّ البنية المعجمية لـ (إذا) تدلُّ بنفسها على الوقت المعلوم ،وهذه المعلومة مشتركة بين المُتخاطبين، والدليل على ذلك سؤال سِيْبَوَيْه لشيخه، ما منعهم أنْ يجازوا بها؟ وسماعَهُ واستقرائه لكلام العرب، لم يرَ مَنْ جازى بها، فالمُقتضى يشكل الخلفية المكونة لإطار الخِطاب، التي يشترك فيها كلٌّ من المُتكلّم والمُخاطَب(١).

لا نُغامرُ إذا قُلْنا أنَّ سِيْبَوَيْه يُنظِّرُ لكثيرٍ من الظواهر اللغوية تَنْظِيرًا مقاربًا لما دُرِسَ عند اللغويين الغربيين ، ولمُقتضى المعجمي يدور في ذهن سِيْبَوَيْه عند متابعة اقتضاء حذف النون والتنوين عند الإضافة إلى ضمير متصل، عارضًا سبب الاقتضاء؛ لأنَّ الضمير المتصل لا يجوز التكلُّم به منفصلًا عن الاسم أو الفعل، لذا اقتضى حذف النون في الاسم المثنى أو الجمع المذكر السالم عند إضافتهما إلى الضمير المتصل، وبدأ سِيْبَوَيْه خطابة بفعل الأمر؛ لِيخبرَ مُخاطبَه بضرورة التقيد بهذا القانون الخِطابي، فنراه يقول : ((واعلمْ أنَّ حذفَ النون والتنوينِ لازمٌ مع علامةِ المُضمَرِ غيرِ المُنفصلِ؛ لأنَّه لا يُتكلَّمُ به مُفرَدًا حتّى يكون مُتّصِلًا بفعلٍ قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنَّه النونُ والتنوينُ في الاسم؛ لأنَّهما لا يكونان إلَّا زَوائَد ولا يكونانِ إلَّا في أَواخر الحرُوف، والمُظهَرُ وإنْ كان يعاقِبُ النُّونَ والتنوينَ، فإنَّه ليس كعلامة المُضمَرِ المتَّصلِ؛ لأنَّه اسمٌ يَنفصِل ويُبْتَدَأُ ، وليس كعلامة الإضمار؛ لأنَّها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أَقربُ إليها من المُظهَرِ، اجتَمع فيها هذا والمعاقبةُ))(٢).

وعند تحليل نصّ سِيْبَوَيْه على وفق بنية الاقتضاء :القول: حذف النون والتنوين لازم مع علامة المُضْمَر، المعنى الصَّريح أو المعنى الحرفي، المقول:

---

(١) يُنظر : التحليل الحجاجي للخطاب :٩٩ .

(٢) الكتاب :١/٢٦٠-٢٦١ .

التنبيه إلى الاختلاف بين الاسم المُظهَر والمُضمَر المُتصِّل، على الرغم من أنَّه يصنفهما في خانة الأسماء إلَّا أنَّ المُظْهِرَ يَنفصِلُ ويُبْتَدَأُ به، وهذا لا يتحقق بالمُضمَر المُتصِّل، المُقتضى: حذف النون والتنوين من الاسم المتصل بالضمائر غير المنفصلة ؛ لأنَّ بنيتها المعجمية لا تسمح بذلك، وإنَّ النون والتنوين معاقب للإضافة وهذه المعلومة مشتركة بين المُخاطَبين، فالمُتكلِّم عندما يريد الإضافة إلى ضمير متصل وهذا الاسم ينتهي بنون أو تنوين يُقتضى حذف النون أو التنوين فمقتضيات التخاطب هي مقتضيات تداولية لـ (فعل الكلام)، فهي تدخل ضمن الخطاطة الآتية: المُتكلِّم في أثناء القول (أ) ، يُقتضى(ب)،غير أنَّه ليس كلَّما يتضمنه فعل الكلام يدخل في الاقتضاء [١].

من نصوص سِيْبَوَيْه التي يتجلّى فيها قانون الاقتضاء في الكلمة المعجمية قوله:((واعلمْ أنَّ هذه الحروف التي هي أسماءٌ للفعلِ لا تَظهرُ فيها علامةُ المُضمَرِ؛ وذلك أنَّها أسماءٌ، وليست على الأمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفى يومِك، ولكنَّ المأمورَ والمنهيَّ مُضمرانِ في النّيةِ. وإنَّما كان أصلُ هذا في الأمر والنهى وكانا أَوْلَى به؛ لأنَّهما لا يكونانِ إلَّا بِفعلٍ، فكان الموضعُ الذى لا يكون إلَّا فعِلاً أَغلبَ عليه، وهي أَسماءُ الفعل، وأُجريت مُجرى ما فيه الألف واللام، نحو: النَّجاءَ؛ لئلا يخالِفَ لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الأمر والنهى، ولم تَصَرَّفْ تَصَرُّفَ المصادرِ؛ لأنَّها ليست بمصادرَ، وإنَّما سُمِّيَ بها الأمر والنهى، فَعمِلَتْ عملَهما ولم تجاوِزْ، فهي تقوم مقام فِعْلِهما))[٢].

يتكلَّمُ سِيْبَوَيْه هنا على صيغة أسماء الأفعال التي لا يظهر معها الفاعل كما في صيغة الأفعال، هذا يقتضي أنْ تكونَ (أسماء الأفعال) أسماء ، وليس أسماء مشتقة مثل اسم الفاعل واسم المفعول وسائر المشتقات، ولكنَّها أسماء أفعال تتضمن فعل إنجاز الأمر والنهي، والمضمران بالقصد، فأصل الفعل الإنجازي يكون بصيغة

---

(١) المعنى الحرفي :١١٨.

(٢) الكتاب :٣١٦/١ .

الفعل عندما يأتي للأمر والنهي ، وقد وقعت أسماء الأفعال في موضع هذه الأفعال فكان المَوضِعُ الذى لا يكون إلَّا فعِلاً أَغلبَ عليه .

ويريد سِيْبَوَيْه القول: إنَّ أسماء الأفعال اقتضت عمل الفعل بدلالة صيغتها بوقوعها في موضع لا يكون إلَّا فعلًا، يستثمر سِيْبَوَيْه قانون العمل خير استثمار، فقد وقف على ما ينصب بعد هذه الأسماء، وهي ليست من المشتقات حتى يجيز عملها كعمل الأفعال، وإنْ لم تكون من صنفها، ولكنَّها وقعت في موضعها، معنى المأمور والمنهي بالقصد ، وإنْ قصرت في إظهار مُضمَرها، للعلة التي في بنائِها المعجمي ؛لأنَّها ليست مشتقة من اسم حادث ولا من فعل في ما مضى ويستقبل، وقد تنبه المستشرق (كارتر) إلى أنَّ سيبويه يبذل جهدًا عظيمًا في إثبات أنَّ هناك كلمات تمارس تأثيرًا فعليًا وهي لا تعتمد بأيِّ حالٍ على فعل محذوف أو معنى فعلي لتأثيرها النَّحوي[(١)].

والملاحظ من نصِّ سِيْبَوَيْه أنَّه يتضمن اشتقاق الفعل بحسب التصور البصري، إلَّا أنَّ ما يهمنا هنا دلالة الفعل على الزمان الماضي والحال والمستقبل، التي أشار لها بأسماء لم تُؤخَذْ من أَمثلة الفعل الحادث، ونستنير بتحليل الرُّماني لمقصد سِيْبَوَيْه إذ ذكر أنَّه((لا يجوز اسم الفعل إلَّا في الأمر والنهي دون غيرهما من معنى الكلام لأنَّ الأمر والنهي لا يكونان إلَّا بالفعلِ، فمقتضى لهما ذلك تصرفًا لا يكون لغيرهما، وكان ذلك بالدلالة على المعنى بلفظهما، وبما يقوم مقام لفظهما لتقويتهما حقهما في اللفظ بما لهما في المعنى))[(٢)].

ولو حللنا بنية الاقتضاء : القول: (رويدًا) الكلام المُصرَّح به، المقول: معنى خفي متضمن في اللفظ يُفسر آليًا استنادًا إلى محتوى الملفوظ بمعنى المُقتضى المفهوم موافق للملفوظ من دون النظر إلى سياقه ، و المُخاطَب على عِلْمٍ أنَّ ملفوظ (رويدًا)لا يقبل علامات الفعل (تاء الفاعل ،و لمْ ،و ياء المُخاطَبة) ، وإنَّ هذا

---

(١) يُنظر: عشرون درهمًا في كتاب سيبويه: للمستشرق الانجليزي مخائيل جورج كارتر، ترجمة د. عبد اللطيف الجميلي د. حاتم الضامن، مجلة المورد العدد رقم (١) ، ١٩٨٧ م:١٢٢.

(٢) شرح كتاب سِيبَوَيْه :الرُّماني:٢/٦٠.

الملفوظ يؤدي معنى الفعل ولا يقبل علاماته ،فهو يشبه الفعل في المعنى ويشبه الاسم في عدم دخول علامات الفعل عليه، المُقتضى :اسم الفعل يعمل عمل فعل الأمر ؛ لأنَّه وقع في مَوضِع الفعل فعمل عمله، وهذا الاستعمال اللغوي معروف لدى المُتكلِّم والمُخاطَب، ومن المعلومات المشتركة التي يعرفها المُخاطَب بحكم استعماله لهذه اللغة وسماعه لها .

إنَّ تحليل سِيْبَوَيْه لكلام العرب وتقيدُه ذلك على شكل إرشادات، مقارب لما يقول به (جرايس) وأكثر قربًا لتصّور (ديكرو) عن وجود الاقتضاء بوصفه فعلًا لغويًا في الخِطاب وهو المسؤول عن انسجام الخِطاب، واختلاف (جرايس) في مفهوم الاقتضاء يكمن في السياقات الحافة بالقول، وعند (ديكرو) وجوده في بنية اللغة لكنَّ آثاره على الخِطاب هي نفسها عندهما، وقد نبَّه (ديكرو) إلى اختلاف وجهة نظره مع (جرايس)، إنَّ موقف التداولية الخطية لا تقر بقوة متضمنة في القول في الدلالة[١].

من تحليل سِيْبَوَيْه لكلام العرب واستيعابه لملامح قانون الاقتضاء ما جاء في قوله: ((ولا يجوز (لأحدٍ) أن تَضعَهُ في مَوضِعِ واجبٍ، لو قُلْتَ: كان أحدٌ من آل فلانٍ، لمْ يجزْ ؛ لأنَّه إنَّما وقع في كلامهم نفْياً عاماً))[٢]،فهنا سِيْبَوَيْه يُبيَّن الفرق بين النَّكرة في الإثبات والنفي ومقتضياتها في الحقيقة، ثُم أردف المقابلة بينهما بالمعنى المقتضي المقصود بالقول الذي يرده المُتكلِّم باستعماله النَّكرة على غير ظاهرها، وقد بيَّن بأنَّ هناك نوعًا من النَّكرات العامة الموغلة في الإبهام لا تكون في الإثبات ومن هذه الألفاظ (أحد) ،وقابل بين مجيئها في الإثبات والنفي بعد أنْ منع من وضعها في واجب، وأوضح حسن مجيئها في النفي ،وعند تحليل بنية الاقتضاء للمقتضى المعجمي لملفوظ (أحد):القول : (أحد) لا توضع في مَوضِع الواجب ، الكلام المُصرّح به، المقول : لفظ (أحد) نكرة موغلة في الابهام لم تستعملها العرب في الاثبات ؛لأنَّ بنيتها المعجمية لا تسمحُ استعمالها في الاثبات ، وقد استعمل

---

(١) يُنظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين:٥٧١

(٢) الكتاب :١/ ١١٦ .

الملفوظ يؤدي معنى الفعل ولا يقبل علاماته ،فهو يشبه الفعل في المعنى ويشبه الاسم في عدم دخول علامات الفعل عليه، المُقتضى :اسم الفعل يعمل عمل فعل الأمر ؛ لأنَّه وقع في مَوضِع الفعل فعمل عمله، وهذا الاستعمال اللغوي معروف لدى المُتكلِّم والمُخاطَب، ومن المعلومات المشتركة التي يعرفها المُخاطَب بحكم استعماله لهذه اللغة وسماعه لها .

إنَّ تحليل سِيْبَوَيْه لكلام العرب وتقيدُه ذلك على شكل إرشادات، مقارب لما يقول به (جرايس) وأكثر قربًا لتصّور (ديكرو) عن وجود الاقتضاء بوصفه فعلًا لغويًا في الخِطاب وهو المسؤول عن انسجام الخِطاب، واختلاف (جرايس) في مفهوم الاقتضاء يكمن في السياقات الحافة بالقول، وعند (ديكرو) وجوده في بنية اللغة لكنَّ آثاره على الخِطاب هي نفسها عندهما، وقد نبَّه (ديكرو) إلى اختلاف وجهة نظره مع (جرايس)، إنَّ موقف التداولية الخطية لا تقر بقوة متضمنة في القول في الدلالة[١].

من تحليل سِيْبَوَيْه لكلام العرب واستيعابه لملامح قانون الاقتضاء ما جاء في قوله: ((ولا يجوز (لأحدٍ) أن تَضعَهُ في مَوضِعِ واجبٍ، لو قُلْتَ: كان أحدٌ من آل فلانٍ، لمْ يجزْ ؛ لأنَّه إنَّما وقع في كلامهم نفْياً عاماً))[٢]،فهنا سِيْبَوَيْه يُبيِّن الفرق بين النَّكرة في الإثبات والنفي ومقتضياتها في الحقيقة، ثُم أردف المقابلة بينهما بالمعنى المقتضي المقصود بالقول الذي يرده المُتكلِّم باستعماله النَّكرة على غير ظاهرها، وقد بيَّن بأنَّ هناك نوعًا من النَّكرات العامة الموغلة في الإبهام لا تكون في الإثبات ومن هذه الألفاظ (أحد) ،وقابل بين مجيئها في الإثبات والنفي بعد أنْ منع من وضعها في واجب، وأوضح حسن مجيئها في النفي ،وعند تحليل بنية الاقتضاء للمقتضى المعجمي لملفوظ (أحد):القول : (أحد) لا توضع في مَوضِع الواجب ، الكلام المُصرّح به، المقول : لفظ (أحد) نكرة موغلة في الابهام لم تستعملها العرب في الاثبات ؛لأنَّ بنيتها المعجمية لا تسمحُ استعمالها في الاثبات ، وقد استعمل

---

(١) يُنظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين:٥٧١

(٢) الكتاب :١/ ١١٦ .

سيبويه الواجب لمعنيين، الأول :الاثبات ، ونقيضه النفي((فمعنى (ليس) النفي كما أنّ معنى (كان) الواجبُ))[(١)]، والثاني وهو الكلام المستقر في الذّهن والتصّور على سبيل الثبوت سواء وقع في الخارج ،أولم يقعْ ، المُقتضى: هناك كلمات في العربية منها (أحدٌ) لا تستعمل في الاثبات؛ لدلالتها المعجمية، ومجيئها في النفي، وهذه المعلومة مشتركة بين المُخاطبين يعرفها العربي وفقًا لسليقته.

وسِيْبَوَيْه في هذه المقابلة يريد إيصال فكرة مفادها أنَّ المُقتضى المعجمي لكلمة (أحد) لا يسمح لها أنْ تأتي لنفي الواجب ؛وأنَّها من الألفاظ التي وضعت في اللغة لتنفي ما يحمله الكلام سواء كان الكلام على معناه الحرفي ،أو المعنى السَّياقي، وإنَّ العرب صنَّفوا ألفاظًا دالة على العموم نحو: ((أما أحدٌ وكَرّابٌ وأرمٌ وكَتيعٌ وعريبٌ، وما أشبه ذلك، فلا يقعن واجباتٍ ولا حالاً ولا استثناءً أحدٌ، وكرَّابٌ ، أومٌ ، كَتِيعٌ، عَرِيبٌ))[(٢)]،بأنها ألفاظ موغلة في الإبهام يتضمن النفي بها الحقيقية والمجاز[(٣)] ،وكأنَّ تصنيف سِيْبَوَيْه لدرجات التُّنكير مُنطلِقٌ من قراءتِه للمعنى الظاهر والمعنى المُقتضى معًا ،وما تحتمله أحداهما من المعاني، ويمتنع عنه الآخر كما في النَّكرة الموغلة في الابهام ، وما يحتمله المعنى الحرفي ،ومعنى الاقتضاء ، وهذا الاخير في الغالب معنى ثانوي أي مشتق من معنى أساسي وأوَّلي يقتضي المضمون القضوي الذي يفيد أنّ (أحدًا) معنى أولي لفظ يأتي مثبتًا ومنفيًا، ولكنّ استعمال العرب له بالنفي هذا معنى مقتضى ،معنى إضافي ،وهو ينبغي استعماله نكرةً منفيةً ،وله نظائر في كلام العرب .

١-٢-٢-٢- المُقتضى التركيبي .

بعد متابعة المُقتضى المُعجمي يمكن أنْ نرصدَ مستوى آخر من مستويات هذا التشكل يتعلق بالمستوى التركيبي، والمقصود بالتركيب هنا العلاقات التي تنسجها

(١) الكتاب :١/ ١١٦ .

(٢) المصدر نفسه :١/ ١٢٣ .

(٣) يُنظر :حاشية الصَّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك : محمد علي الصَّبان ، دار الكتب العلمية ،بيروت– لبنان،ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م:١/١٥٥ .

الوحدات اللغوية فيما بينها باحتلالها موقعًا خاصًا ،إذ إنَّ المبدأ الذي يحكم توارد الوحدات اللغوية داخل البنيات التركيبية المختلفة هو مبدأ الاقتضاء، فتنظيم هذه الوحدات على نسق خاص يأتي على وفق علاقات اقتضائية[١].

١-٢-٢-٢-١- المُقتضى التركيبي الناتج عن العامل في التنازع.

يثيرُ سِيْبَوَيْه قضية تستحق الانتباه ،وهي أنَّ اقتضاء المعنى ضروري في تحديد الحركة الاعرابية ولا يجوز الاعتماد اللفظ فقط ، بل يجب أنْ يكونَ المعنى حاضرًا، ومن نصوص سِيْبَوَيْه التي يعالج بها المُقتضى التركيبي، الذي جاء مخالفًا أو لنقل خرقًا لمبدأ التعاون عندما صاغ مُسلَّمةً في التنازع يقول فيها: ((فالفعلُ الأول في كلِّ هذا مُعمَلٌ في المعنى ،وغير مُعمَلٍ في اللفظِ ، والآخر مُعمَلٌ في اللفظِ والمعنى))[٢]، وعندما عثر على شاهد شعري يخرق هذه المُسلَّمة النَّحوية امتثل لقانون الاقتضاء وكأنَّه وضعه ونظَّر له قبل ذلك بألف سنة ، فوقف عند بيت الشاعر امرؤ القيس[٣]:

((فلو أنَّ ما أَسْعى لأدنى معيشةٍ   كفاني ولم أطْلُبْ قليلٌ مِنَ المَال

فإنَّما رَفَعَ ؛لأنَّه لمْ يَجعلِ القليلَ مطلوباً، وإنَّما كانَ المطلوبُ عندهَ المُلْكُ وجعلَ القليلَ كافياً، ولولم يردْ ونصَبَ فَسَدَ المعنى))[٤]، بعد أنْ عرض النَّصوص القرآنية التي استعمل معها مصطلح الاستغناء، وأكد على عمل الثاني لقربه واستغناء الأول عنه لفظًا، وعرض الشواهد الشعرية التي تؤيد ما يصبو إليه ، وجد هناك مَنْ يخرق قانونًا من قوانين التخاطب التي يسير عليها المُتخاطَبون؛ لِيلفتَ انتباه مُخاطَبه إلى أنَّ هذا الخرق بأنَّ الفعل (أطْلُبْ) فعل أمر فاعله ضميرٌ مستترٌ بحسب المُسلَّمات النَّحوية التي استقر عليها النَّحو، وإنَّ رَفْعَ(قليلٌ) جاء لضرورات المعنى المقامي ، وهناك ظروف حافة بالقول هي التي تفسر هذا الخرق، وإنَّ الرَّفع هو

---

(١) يُنظر: التحليل الحجاجي للخطاب:١١٧.

(٢) الكتاب:١/١٤٤ .

(٣) يُنظر: هامش الكتاب :١/١٤٦ . نقلًا عن ديوان امرؤ القيس : ٣٩.

(٤) الكتاب:١/١٤٦ .

المطلوب، وهذا مخالف للمُسلَّمة التي اجترحها في تنظيره لهذا الباب، لذا عاد يُنبه إلى أنَّ المعنى مهم، وهذا الخرق يبقى ضمن مبدأ التعاون، ولكنَّ هناك قانون خطابي يقتضي هذا المعنى؛ لذا جاز لنا القول إنَّ سِيْبَوَيْه يستعمل قانون الاقتضاء انطلاقًا من المعنى التركيبي، يعمل الأول منهما مراعاةً للمعنى؛ لأنَّه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضًا، وذلك من وجهين، أحدهما: إنَّه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليلٌ ولمْ أطلبْ قليلاً من المال، وهذا متناقض؛ لأنَّه يخبرنا تارةً بأنَّ سعيه ليس لأدنى معيشةٍ، وتارةً يخبرنا بأنَّه يطلبُ القليلَ، وهذا التناقض استدلَّ عليه من البيت الثاني الذي بعده[١]:

ولكنَّما أَسْعى لِمَجدٍ مُؤثَّلٍ وقد يُدركُ المجدَ المؤثلَ أمثالي

المعنى الضمني: الفعل (اطلبْ) فعل أمر لا يظهر فاعله ،هل يجوز أنْ يأتي فعل أمر فاعله ظاهر؟ المُقتضى: يقتضي أنَّ هذا الاسم المرفوع فاعل لفعل يسبقه ؛ لأنَّ المُقتضى لا يسمح بوجود فاعلين لفعل واحد، وهذه المعلومات مشتركة بين المُتكلِّم والمُخاطَب، لذا سِيْبَوَيْه لم يصرْ على ما نظَّر بأنَّ الثاني يعمل لقربه، وهذا التحليل يقترب ممَّا نظَّر له (ديكرو) بقانون الاقتضاء، وإنَّ إعمال الفعل الأول أو الثاني قد تقتضيه مراعاة المعنى، والمعنى الاقتضائي الذي أراده الشاعر وأثبته سِيْبَوَيْه بالرغم من أنَّه يعارض القاعدة النَّحوية ؛لأنَّ المعنى الاقتضائي معنى مخصوص ، إذ يتضمن شكلًا من أشكال الانزياح أو الخروج عن المعيار ؛ وينبغي أنْ يكونَ شكل الانزياح أو الخروج شفافًا في ذهن مُستعملي اللغة[٢].

١-٢-٢-٢-٢- المُقتضى التركيبي الناتج لمعنى التأكيد .

حثَّ سِيْبَوَيْه المُتكلِّم على أنْ يُخْبِرَ المُخاطَبَ بمعلومات ذات فائدة وليس فيها لَبْسٌ من ذلك قوله: ((ولا يبدأُ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النَّكرة؛ ألا ترى أنَّك لو قُلْتَ: كان إنسانٌ حليماً أو كان رجلٌ منطلقاً، كُنْتَ تُلْبسُ؛ لأنَّه لا يُستنكَرُ أنْ يكونَ

(١) ديوان امرئ القيس: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، (المتوفى: ٥٤٥ م)اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة ، بيروت–لبنان،ط٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م:١٣٩.

(٢) يُنظر: المعنى الحرفي: ١٣٥ .

في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أنْ يبدؤوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ))[١]،يحذر سيبويه مُخاطَبه المُفترض من الابتداء بالنَّكرات ؛لأنَّ هذا الخِطاب مُلبس وغير مستساغ في أساليب العرب ،وقد أوضح السِّيرافي هذا المعنى بقوله: ((يعني أنَّ ابتداءَك بالنَّكرة ليتُحدَّثَ عنها غير مستقيم؛ لأنَّ المُخاطَبَ ليس ينزّل منزلتك في معرفتها، وحكم الخِطاب المفهوم أنْ يساوي المُخاطَب المُتكلّم في معرفة ما خبّره به))[٢]، وذهب السَّيرافي أبعد من ذلك في إيضاح أهمية أنْ يعرف المُخاطَب عن التعريف إذ يقول: ((اعلمْ أنَّ التعريف مُعلَّقٌ بمعرفة المُخاطَبِ دون المُتكلّمِ))[٣]، لمْ يغفلْ سِيْبَوَيْه السِّيرافي توظيف عناصر الخِطاب في إرساء القاعدةِ النَّحويةِ ، وهذه عناصر تُعدُّ اليوم من ابتكارات التداولية ،وقد أصاب المُستشرق (كارتر) عندما وصف سِيْبَوَيْه بالتداولي تفكيرًا وانتاجًا[٤] .

لابدَّ من الاقرار بأنَّ قانون الاقتضاء مُطبق في نصوص سِيْبَوَيْه بمهارة واتقان، وإنَّ المعاني المعجمية ربَّما لا تفي بالغرض الذي قيل من أجله الموضوع وقد يحتاج المُخاطَب إلى الاستعانة بالظروف الحافة بالقول لفهم ما قصده المُتكلِّم، وإنَّ المُتكلِّم معني باختياراته للألفاظ التي تناسب المقام، ومراعيًا مبدأ التعاون في الاختيار ،واستعماله للألفاظ ، وإنَّ هذه المسلَّمات التي حددَّها سِيْبَوَيْه وأوضحها السِّيرافي نجده يخترقها في مَوضِع من مَواضِع كتابه ، في حالة أنَّ المُخاطَبَ نزل منزلة المُتكلِّم ؛لذا نجده يجيز استعمال الابتداء بالنَّكرات في موضع من مواضع الكتاب بناءً على تحليل اقتضائي جاز له ذلك ،وبعد أنْ نَبَّه إلى أنَّ اجتماع النَّكرة والمعرفة أنْ يبدأ بالأعرف وهو الأصل، ولكنَّه عندما عرض الملفوظ الآتي ((وأمَّا قوله: شيءٌ ما جاءَ بك، فإنَّه يَحسُنَ وإنْ لم يكنْ على فعلٍ مُضمَرٍ ؛ لأنَّ فِيهِ معنى ما جاء بك إلا شيءٌ، ومثلُه مَثَلٌ للعرب: (شرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ)))[٥]، والسؤال الذي يُثار مَنْ

---

(١) الكتاب :١/ ١٠٨ .

(٢) شرح كتاب سِيْبَويه : السِّيرافي ،تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي:١/٣٠٤ .

(٣) المصدر نفسه :٢/٣٣٨ .

(٤) يُنظر: المستشرقون والتراث النحوي العربي :١٨٩. .

(٥) الكتاب :١/٤١٤ .

الذي جعل سِيْبَوَيْه يستحسنه هنا، وقد استقبحه هناك ؟ ما الذي سمح لشارحٍ بعقلية السِّيرافي يتوافق مع كلِّ ما قاله سِيْبَوَيْه؟ حاول سِيْبَوَيْه أنْ يُبقيَ الملفوظ في الخبر الواجب، ولكنَّه أعاده إلى معنى نفي النفي ، ومن المعلوم نفي النفي إثبات، و يحمل معنى زائدًا على مجرد الإثبات ، وإنَّ الذي سمح بالابتداء بالنَّكرة هنا في هذين الملفوظين هما الحصر والتوكيد ،أو لنقل العامل الحجاجي الذي حوَّل المعنى الحرفي إلى معنى اقتضائي استفاد منه سِيْبَوَيْه بتسليطه التداولية على المعنى المعجمي للتركيب، واستخرج معنى مقصودًا غير المعنى الحرفي ،مراعيًا مبدأ التعاون محللًا المثل العربي على وفق التحليل الاجتماعي للخطاب، قارٌّ في ذهنه الفرق بين الخبر والإنشاء وقد صرّح به مرارًا بقوله : المعنى الواجب وغير والواجب ، وقد أجاز هنا الابتداء ؛لأنَّ الخبر متوقع الحصول .

و أشار ابن جني إلى ذلك بقوله : ((وإنَّما كان المعنى هذا؛ لأنَّ الخبرية عليه أقوى ألا ترى أنَّك لو قلْتَ: أهَّر ذا نابٍ شرٌّ لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد فإذا قلْتَ: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شر كان ذلك أوكد))(١)، والنتيجة التي نريد الوصول إليها أنَّ سِيْبَوَيْه أراد أنَّ الأصل في المبتدآت أنْ تكون معارف والأخبار نكرات ، لكنَّ هناك خرقًا لمبدأ التعاون يحدث، وقد يعرفه المُخاطَب والمُتكلِّم ؛لأنَّ المُقتضى معلومات مشتركة بين المتخاطبين، واستعانة المُخاطَب بقانون الاقتضاء في الوصول إلى الفهم عائد إلى المعنى الاقتضائي .

وقد عزز سِيْبَوَيْه رأيه بمثلٍ مِنْ أمثالِ العرب بقوله: ((وقد أُبتُدِئَ في الكلام على غيرِ ذا المعنى، وعلى غيرِ ما فيه معنى المنصوبِ ،وليس بالأصل، قالوا في مَثَل:(أَمْتٌ في الحجرِ لا فيكَ)(*)))(٢)، وهذه إشارة واضحة لجواز الابتداء بالنَّكرات من دون شرط كما تُملى بها كتب النَّحاة بعد سِيْبَوَيْه ، وإنَّما المقام هو يحدد ذلك ،

---

(١) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)،: الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط٤، ٢٠٠٢م :١/٣٢٠.

(*) أبقاك الله بعد فناء الحجارة وهي مما توصف بالخلود والبقاء. والأمت: الانخفاض والارتفاع والاختلاف ، يُنظر: الخصائص :١/٣١٩.

(٢) الكتاب :١/٤١٥ .

وقد ذهب كثير من النَّحاة إلى أنَّ هذا الخبر خرج إلى الدُّعاء وسِيْبَوَيْه يُفرّق بين المعنى الواجب والمعنى غير الوجب، و يبقى في حدود الوجب مادام المُتكلِّم عنده الاعتقاد لديه بوقوع الخبر بالماضي أو الحاضر، ويبدو للباحث أنَّ سِيْبَوَيْه لا يُشير إلى اقتضاء الدُّعاء هنا ؛ لأنَّ حمل المثل على الواجب، وأشار إلى أنَّه يحمل معنى مخالفًا للمعنى السابق.

ومن نصوص سِيْبَوَيْه التي نَجِدُ فيها المُقتضى التركيبي، تحليله لبيت شعرٍ جاء به شاهدًا على إضافة اسم الفاعل إضافة غير لفظية، ويرى أنَّ هذه الإضافة غير اللفظية لا تغيَّر من عمل اسم الفاعل النَّكرة، غيرُ غائبٍ عن ذهنهِ الاعراب على الأصل والاعراب على المعنى ،فإذا تعارضا استعان بالسِّياق في أيّها أولى مراعيًا القواعد التأسيسية التي استقاها من كلام العرب، والبيت الذي حلله للشاعر المرَّارُ الأسدي [١]: ((

سَـلَّ الهُمـومَ بكـلِّ مُعْطِـى رأسِـه ناجٍ مخـالِطِ صُـهْبَةٍ مُتَعـيَّسِ

فهو على المعنى لا على الأصل، والأصلُ التنوين؛ لأنَّ هذا المَوضِع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصل ههنا تَرْكَ التنوين لَمَا دخلَه التنوينُ ولا كان ذلك نكرةً ،وذلك أنَّه لا يجري مَجْرى المضارع فيما ذكرت لك))[٢]، أي: الأصل في (مُعطى) تكون مُنَوَّنةً ،ولكنْ هناك قانون خطابي سمح لهذا الخرق أراد المعنى الاقتضائي فضلًا عن ذلك أنَّ (كلَّ) تدلُّ على العموم وتقتضي إضافتها إلى نكرةٍ ، وهذا المَوضِع لا يصلح للمعرفة، أي: يقتضي النَّكرة دائمًا، وليس من المَواضِع التي يجوز بها الوجهان ،لذا أشار هنا إلى أنَّ أصل العمل في اسم الفاعل التنوين ومضارعته لفعل الحال والاستقبال، وجاء اسم الفاعل مضافًا إلى معرفة إضافة لا تغيّر من عمل اسم الفاعل، ولكنَّ المُشكِّلَ الذي تنبَّه إليه سِيْبَوَيْه ، إنَّ المَوضِع ما بعد (كلِّ) لا تقتضي الإضافة إلى معرفة، وهذا الانتقال من فعل مباشر إلى فعل غير مباشر الذي مارس مفهومه سِيْبَوَيْه ، والذي اختزله (قانون الاقتضاء) الذي وصفه (ديكرو)

---

(١) يُنظر : هامش الكتاب:١/ ٢٤٢.

(٢) الكتاب :١/٢٤٢ .

أداة تداولية ووسيلة تُمكن المُتكلّم من حمل المُخاطَب على مواصلة الحوار باتجاه مُعَيَّن بدلًا من اتّجاه آخر(١)، وهذا الذي يفهم من تحليل سِيْبَوَيْه، وإشارته إلى هذه الإضافة اقتضاء معنى؛ لأنَّ دلالة (كلّ) تقتضي الإضافة إلى نكرة، وقد أوضح الأعلم الشنتمري قصد سِيْبَوَيْه بقوله: ((مُعطي رأسِه وهو مضاف إلى معرفة بنعتٍ نكرةٍ (ناجٍ) وما بعده من النَّكرات؛ لأنَّ (مُعطي رأسِه) بمنزلة النَّكرة المفردة التي يصح أنْ تقع وصفًا للنَّكرة))(٢)، وبهذا المعنى يصبح المُقتضى استراتيجية تواصلية تؤدي إلى معرفة المواقع التي يقتضيها القصد من الكلام على وصفي أنَّ الاقتضاء هو علاقة بين مواضعات المُتكِّلم والسِّياق، ويلحُّ سِيْبَوَيْه على ضرورة إدماج عنصر المقام في فك شفرة القول المُضْمَر من الملفوظ ؛لأنَّ اللفظ هو العنصر المقامي المسؤول عن تحديد المعنى .

وقد لَفتَ انتباه الباحث تحليل المستشرق (كارتر) الذي يرى أنّ مصطلح المَوضِع عند سِيْبَوَيْه يعني الوظيفة إذ يقول: ((ولا يبقى مجال للشك بأنَّ سِيْبَوَيْه كان يعني بالمَوضِع الوظيفة))(٣)،وقد تبنَّى هذا الرأي الدكتور لطيف الزّاملي بقوله: ((فالمَوضِع عند سِيْبَوَيْه يقابل مصطلح الوظيفة عند أصحاب المنهج الوصفي مثلما تشير أقواله ، وذلك قوله : يومُ الجمعة مباركٌ ، ويومُ الجمعةِ صُمْتُهُ، قال: (فإذا قلْتَ : يومُ الجمعةِ صُمْتُهُ ، فصُمْتُهُ في موضع مبارك)، فحلَّت الجملة محلّ المفرد لتؤدي وظيفة الخبر وفقًا لمنهج الاستبدال النَّحوي))(٤) ،وقد يتفق الباحث مع الدكتور الزَّاملي بتحليله المَوضِع على وفق منهج الاستبدال النَّحوي، ولكن في استعمال سِيْبَوَيْه ، لا يمكننا القبول به؛ لأنَّ مُنطلَق الاستبدال في المنهج الوصفي قائم على الشكل وغياب المعنى، أمَّا عند سِيْبَوَيْه فقائم على المعنى والشكل، وأنَّ

---

(١) يُنظر: إطلالات على النّظريات اللّسانية والدّلالية في النّصف الثّاني من القرن العشرين :٢/ ٥٧٢.

(٢) يُنظر:هامش الكتاب :٤٦/٢، الهامش نقلًا عن شرح الشواهد، حاشية بولاق ٢١٢/١ الأعلم الشنتمري.

(٣) قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات :٢٢٩ .

(٤) مقاربات لسانية في كتاب سِيبَوَيْهِ: د. لطيف الزَّاملي ،دار الرائي للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ٢٠١٠م :٣٦.

المُستشرق(كارتر) اعتمد على تعريف بلومفليد للمَوضِع، والمعنى مُستبعَد في نظرية بلومفليد اللغوية ؛لأنَّه ينطلق من النظرية السلوكية (المثير والاستجابة) .

الذي يريده سِيْبَوَيْه في هذا النصّ أنَّ الخبر يأتي جملة فعلية ، والخبر في الأصل اسم مفردًا؛ لذا المُتكلّم خرق قاعدة التعاون، وتدخلت إحدى قوانين الخِطاب في توجيه هذا الخرق محافظة على مبدأ التعاون ،وإنَّ الجملة الفعلية ممكن أنْ تأتي في محل رفع الخبر؛ لإكمال معنى الجملة أو أنَّ المبتدأ يبحث عن خبر بالأساس يكون مفرد ،وهذا الخرق حافظ على مبدأ التعاون وإنْ لم يكن الخبر مفردًا، وإنَّ وجود الخبر جملة فعلية معنى مقتضى أجاز وجوده قانون الاقتضاء الذي سمح لهذ المعنى بالتداول دون اعتراض من المُخاطَب ،بناءً على المعلومات المشتركة بين المُخاطَبين والظروف الحافة بالقول.

ويريد سِيْبَوَيْه التركيز على أنَّ الخبر بتعدده يأتي لمعانٍ مختلفة قد وعاها المُتكلِّم والمُخاطَب، وإنَّ مراده بالمَوضِع المكان وقد صرح بذلك سِيْبَوَيْه بقوله: ((ومِنْ ذلك قولُ العربِ: هو مَوضِعَهُ، وهو مكانَه، وهذا مكانَ هذا، وهذا رجلٌ مكانك، إذا أردتَ البَدَلَ، كأنَّك قُلْتَ: هذا في مكان ذا، وهذا رجلٌ في مكانكِ))(١).

نَجِدُ في النصِّ مقتضيين معجميين ، الأول : اسم الفاعل (مُعطِي) المُضاف إلى المعرفة (رأسِهِ) ،وهذه الإضافة إضافة غير لفظية لا تقتضي عدم العمل كما يرى سِيْبَوَيْه ؛ لأنَّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع إذا كان نكرة دالًا على الحال والاستقبال ، أما إذا جاء مضاف إلى معرفة فالمسَّلمات النَّحوية تؤكد عدم العمل ، ولكن سيبويه يرى هناك انزياح حصل، وإنَّ اسم الفاعل يعمل ؛لأنَّ هذه الاضافة لا تؤثر على عملة بمقتضى أنَّ هذه المعرفة جاءت موصوفة بنكرةٍ ،وهذا يقتضي إنَّ هذه الاضافة لم تغيَّر من نكرته شيئًا؛ لذا لا يجوز التعامل معها على الأصل، والثاني :كلٌّ كلمةٌ مُبهمةٌ تحتاجُ إلى إضافة ليتحدد معناها وهذه الإضافة محصورة بالنَّكرات، لا يجوز إضافتها إلى معرفة، وقد أشار سِيْبَوَيْه إلى هذا المَوضِع يقصد المكان ما بعد (كلِّ)، وقد تنبه الرُّماني بعقليته الاعتزالية إلى قصد سِيْبَوَيْه؛

(١) الكتاب :٢/١٦ .

لذا قال: ((فهذا نكرة ؛لأنَّ(كلّ) لا تُضاف إلى مفرد إلَّا وهو نكرة من أجل أنَّ الواحدَ لا كلَّ له ؛ لأنَّ (كلّ) عموم ، وليس في الواحد عموم))[١] ، هنا علل الرُّماني عدم إضافة كلِّ إلى المفرد إلَّا في حالة التَّنكير ؛ لأنَّها تدل على العموم ولا يوجد في الواحد عموم، مراد سِيْبَوَيْه إنَّ هذه الإضافة لا تغير من الأصل شيئًا ويبقى عمل اسم الفاعل .

وتكلَّم سِيْبَوَيْه على حذف التنوين اختيارًا ((واعلم أنَّ العرب يَستخفّون فيحذفون التنوينَ والنون، ولا يتغير من المعنى شيءٌ... ولا يَجعلُه معرفةً فمن ذلك قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ ﴾ آل عمران: ١٨٥ قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ ﴾ القمر: ٢٧ ، فالمعنى معنى﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ المائدة: ٢ هذا عندك بيانًا قولُه تعالى جَدُّه: ﴿هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ المائدة: ٩٥ و﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَاۚ ﴾ الأحقاف: ٢٤ لو لم يكن هذا في معنى النَّكرة والتنوين لم توصَفْ به النّكرةُ))[2]، وسيبويه يُريد القول إنَّ ملفوظ (بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ) صفة لـ (هَدْيَۢا) مع أنَّه مُعرَّفُ بالإضافة والموصوف نكرة ،وهذا خرق للقاعدة النَّحوية التي ترى المطابقة بين الموصوف والصفة بالتَّعريف والتَّنكير ، ومصطلح الأصل يقابل في تصورنا المعنى الحرفي، و مصطلح المعنى يقابل قانون الاقتضاء .

إنَّ تحليلَ سِيْبَوَيْه مقاربٌ مما قال به (ديكرو) بتوظيفه قانون الاقتضاء مختزلًا قواعد (جرايس) مازجًا بينها ،وبين تحليل (سيرل) للأفعال غير المُباشرة مع اهتمامه بوجهة نظر (سيرل) الذي يركز على المُخاطَب، وتفهمه لمقصد المُتكلِّم ، ويستعين سِيْبَوَيْه بالشواهد القرآنية، واختياره للنَّص القرآني حجاج هدفه اقناع المُخاطَب بما يقول، وإنَّ المنحى الاقتضائي متضمن في بنية اللغة ، يُعدُّ هذا ملمحًا واضحًا في تحليل سِيْبَوَيْه لحذف النون والتنوين، واسم الفاعل يعمل سواء كان نكرة مُنَوَّنًا أو مُضافًا وهذه الإضافة غير اللفظية لا تعطل العمل.

---

(١) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ : الرُّماني :٤٧٣/١.

(٢) الكتاب : ٢٣٩/١-٢٤٠ .

١-١-٢-٢-٣- المُقتضى التركيبي الناتج عن رفع ونصب الفعل المضارع بعد إذن.

إنَّ الفعل المضارع الواقع بعد (إذن)إمَّا أنْ ينُصبَ فيكون النَّاصبُ له هو (إذن) أو يرفع وتكون (إذن) حرفًا غير عامل فيما بعده ، يقول سِيْبَوَيْه : ((وتقول إذا حُدِّثْت بالحديثِ: إذن أَظنُّهُ فاعلًا، وإذن إخالُك كاذبًا؛ وذلك لأنَّك تُخْبِرُ أنَّك في تلك الساعةِ في حالِ ظنٍّ وخيلةٍ، فخرجَتْ من باب (أنْ) و(كي)؛ لأنَّ الفعلَ بعدهما غيرُ واقعٍ وليس في حالِ حديثِكَ فعلٌ ثابتٌ، ولمَّا لم يجزْ ذا في أخواتها التي تُشَبَّه بها جُعِلَتْ بمنزلة (إنَّما)، ولو قُلْتَ: إذَنْ أَظُنُّكَ، تُرِيدُ أنْ تُخبِرَهُ أنْ ظنَّكَ سيقع لنصبْتَ، وكذلك إذَنْ يضْرِبَكَ، إذَا أخبرت أنَّه في حالِ ضربٍ لم ينقطعْ))(١).

أراد سيبويه في ملفوظ (إذَنْ أَظُنُّكَ) المعنى الحرفي لأداة أذن النَّصب قياسًا بنظيريهما (أنْ ، وكي) ،لكن المعنى الاقتضائي الرَّفع ؛لأنَّ المعنى يعتد على قصد المُتكلِّم أراد الحال أو الماضي ولم يردْ المستقبل ، وبذلك وضع قانون الاقتضاء نَصْبَ عينه عندما أراد الرَّفع مُحلّلًا كلام العرب تحليلًا تداوليًا ،وقد فرَّق بين ملفوظين اقتضاهما نصٌّ واحدٌ، فالرَّفع في حالة قصد المُتكلِّم إذا كان ظَنَّه واقعًا وحاصل في الماضي أو الحال، وأراد المعنى الواجب الذي حصوله متحقق سواء في الواقع أو متيقن منه في الذهن، وغير الواجب المعنى الذي يتحصل في المستقبل والمُتكلِّم غيرُ متأكدٍ منه في الواقع وغيُر مُتيقِّنٍ منه ذهنًا .

وهذا التفريق بين الإنشاء والخبر عين ما قالت به نظرية الفعل الكلامي والعلامة الإعرابية دليل وقرينة على أنَّ المعنى الأول خبر، والثاني إنشاء، وإنَّ علامة النَّصب قرينة على الفعل غير واقع ،ويحمل معنى المُستقبل ، وعلامة الرَّفع قرينة على الفعل واقع ومتحصل في الماضي أو الحال ، وهذه المعلومة مشتركة بين المُتكلِّمين في العربية على سليقتهم ، وقد استدلَّ سِيْبَوَيْه بتحليله هذا من كلام العرب، وقد أيّدَ رأيه بانتسابه إلى شيخه الخليل ، فالاقتضاء القائم على مبدأ قصد المُتكلِّم أو

(١) الكتاب : ١٢٨/٤ .

لنقل معنى المُتكلِّم بتعبير (جرايس)، والمقام من جهة أخرى هما المتحكمان في العلامة الأعرابية، وهذا يدلَّ على أنَّ سِيْبَوَيْه ينطلق من المعنى وليس من الشكل.

التعدّدُ الصّوتِي في كتاب سِيبْوَيه

توطئة :

إنَّ القولَ بـ (وحدة المُتكلّمِ) تُكاد تكونَ مِنْ البديهياتِ في المدارس اللسانية من اللسانية المقارنة مرورًا باللسانيات بشقيها الوصفية والوصفية التفسيرية، وحتى توجهات فلسفة اللغة الاعتيادية المتمثلة بنظرية أفعال الكلام ، فقد كان جميع الدارسين ضمن هذه التوجهات يفترضون مُسبقًا أنَّ كلَّ ملفوظٍ له لافظٌ واحدٌ لا أكثر.

وإنَّ هذه المُسلَّمة التي تربعت على صرح الدرس اللساني القديم والحديث هي التي حاول (ديكرو) مراجعتها في أبحاثه المُتأخرة نسبيًا مُستوحيًا الإسهام الذي تقدَّم به الناقد الأدبي واللغوي الروسي(ميخائيل باختين) في أعماله في الأدب لتوصيف هذه الآثار، من ذلك روايات(دوستويفسكي) حيث تُعبّر بها الأصوات من غير أنْ يُطغى أيُّ صوتٍ على الأصوات الأخرى، غير أنَّها استغلت من اللسانيين ، ولاسيما (ديكرو)، للإبانة عن الحالات المتعدّدة التي لا يضطلع المنتج الفعلي للملفوظ بهذا الملفوظ ،أي: لا يشعر بأنَّه مسؤول عنه[(١)].

ومِنْ المُراجعات التي قام بها (ديكرو)، ومعه التوجه ال حِجَاجي اللساني ما يتعلق بمفهوم المُتكلِّم، التي كان يعتمدُ عليها مُتأثرًا بأدبيات فلسفة اللغة الطبيعية ، ولاسيما أبحاث (ستراوسن، وأُوستين، وسرل)، إذ يصّرح (ديكرو) أنَّ أعمال هؤلاء كانت تشكل أساس جميع أبحاثه، بل إنَّ هدفه هو مجرد تطبيق أفكار هذا التوجه في ميدان اللسانيات غير أنَّ (ديكرو)سعى إلى مراجعة هذا الارتهان، وخصوصًا لنظرية أفعال الكلام ،وبداية العمل كانت مبنيةً على بلورة تصور جديد يتم فيه استبدال مفهوم الفعل الانجازي بمفهوم تعدد الأصوات [(٢)].

(١) يُنظر : المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب : دومينيك مانغونو ،ترجمة محمد يحياتن الدار العربية للعلوم ،ط١، ٢٠٠٨م :٩٨. وينظر: المظاهر اللغوية للحجاج :١٤٦.

(٢) يُنظر: المظاهر اللغوية للحجاج : ١٤٧.

وبعد اطلاع (ديكرو) على أفكار (باختين) لمْ يراجعْ الارتهان لنظرية أفعال الكلام، فقط ، بل راجع الارتهان لسلطة (دوسوسير) عليه، وتحدث عن مصدر التلفظ بوصفه موضوعًا للدراسة، بعد أنْ ألحَّ على استبعاد كلِّ ما تعلق بهذا العنصر، أي: منتج الكلام، معللًا ذلك بأنَّ الدراسة اللسانية يجب أنْ يقتصرَ اشتغالها على وصف اللغة، وأنْ تبتعدَ عن الوقائع الخارجية، مُوظِّفًا ما يريده المنهج البنيوي، وطبّق ذلك من خلال (ال حِجَاج في اللغة)(١)، وهذا التحول يعلله (ديكرو) لا حرج من تناول مصدر التلفظ، أو منجزه؛ لأنَّ هذا التناول يتم من داخل اللغة، وليس من خارجها، لأنَّنا نتعامل مع هذا المصدر، أو المُنْجَز، كما يظهره المعنى، وليس كما يظهر في الواقع الخارجي، أو بعبارته إنَّنا نمرُّ إليه من المعنى (معنى الملفوظ طبعًا)، وليس من الواقع الخارجي (٢).

وإنَّ الحديث عن مصدر التلفظ كما يؤشر إليه معنى الملفوظ هو النقطة التي تندرج في ضمنها الدعوى الأساس التي دافع عنها (ديكرو) ، وإنَّ الشيء الذي تحتفظ به الدراسة اللسانية هو البصمة التي تتركها عملية التلفظ في الكلام ويتعلق الأمر بوجوب التمييز في هذه الذوات الفاعلة، أي: تلك التي تقوم بدور الفاعل في الفاعلية التلفظية بين نمطين في الأقل من الأشخاص، وهم المُتلفِّظون والمُتكلِّمون، فما المقصود ب المُتلفِّظ والمُتكلِّم بحسب(ديكرو)؟(٣)

إنَّ مفهوم تعدد الأصوات التلفظية الذي وظَّفه (ديكرو) في أبحاثه الأخيرة ، يقدم إضاءة مهمة لدراسة النَّصوص ال حِجَاجية، فهذا المفهوم الذي استند في صياغته إلى أعمال (باختين) ،والدراسات المُنجَزة في اللغة المسرحية يبرز بشكل واضح تنوع الأصوات، وتعددها داخل التلفظ، ولهذا فإنَّ تحديدَ المُتكلِّمِ داخلُ ملفوظٍ ما، ليس بالأمر الهَيَّن، ومن ثم اقترح(ديكرو) التمييز بين الناطق التجريبي للملفوظ الذي يتلفظ فيزيائيًا بملفوظه، والمُتكلِّم (ذات الخِطاب) الهيئة التي تنسب إليها

---

(١) يُنظر: المظاهر اللغوية للحجاج :١٤٨-١٤٩.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: والصفحة نفسها .

(٣) يُنظر: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب :٩٧.

مسؤولية الملفوظ والمُتلفِّظ، فالناطق التجريبي للملفوظ هو منتجه الحقيقي، ويضرب (ديكرو) مثالًا كتاب مدرسي يأتي به تلميذ لأبيه (إنَّي أسمحُ لابني بالمشاركة بالمسابقة السنوية للخطابة)، فإنَّ الكاتب التجريبي لهذا الكتاب إدارة المدرسة، ولكنَّه مُذيلٌ بأنَّي ولي الأمر أُوافق على هذا الأمر مع أنَّ الكاتب ليس الأب، فالأب هو المسؤول عن مضمونه، وكأنَّه هو كاتبه الحقيقي، وملزم بتطبيق مقتضياته(١).

فالمُتكلِّم كائن خطابي، في حين أنَّ الكاتب التجريبي كائن مرجعي له وجود مادي أو معنوي، إلَّا أنَّ هذا لا يمنع مِنْ أنْ يضطلع الشخص نفسه بالدورين معًا أنْ يكونَ ناطقًا تجريبيًا ومُتكلِّمًا في الوقت نفسه، أما المُتلفِّظ فهو لا يملك الصفات المُمَيزة للمُتكلِّم كالتعيين بوساطة ضمير المُتكلِّم كالأب الموقع على الكتاب المدرسي، فهو مجرد صوت ينطق بوساطة التلفظ ليقول وجهة نظره، فالملفوظ على وفق هذا التصَّور يمكنه أنْ يبرزَ أصواتًا أخرى غير أصوات المُتكلِّم .

وقد أشار الباحث المغربي رشيد الراضي إلى وجه الشبه بين نظرية الحكي عند (جيرار جينيت)، والتصَّور الذي عرضه(ديكرو) في نظريته الأصواتية، لقد ميَّز (جينت) بين مستويين من السرد، فهناك الكاتب وهناك السارد، وهو التقابل الذي يتوافق كثيرًا مع المقابلة التي يقيمها (ديكرو) بين المُتكلِّم الفعلي والمُتكلِّم (ذات الخِطاب)(٢).

إنَّ هذا التمايز بين السارد الموازي للمُتكلِّم، والكاتب الموازي للمُتكلِّم الفعلي يسمح بإنجاز فعل السَّرد من شخص في الوقت الذي لمْ يَعِدْ له فيه وجود، إنَّ صفة الوجود الفعلي للكاتب التي تُعدُّ مقومًا جوهريًا فيه، ليست كذلك بالنسبة للسارد، فهذا الأخير كائن افتراضي وجوده داخل العمل وليس خارجه، ومن هنا كان دوره شبيهًا بالدور الذي تَمَّ إسناده إلى المُتكلِّم في النظرية الأصواتية، أي: كونه كائنًا خطابيًا ينتمي إلى معنى الملفوظ، ويوجد ضمن الوصف الذي يقدمه الملفوظ في عملية التلفظ، أمَّا ما يخص المُتلفِّظ، فيمكن النظر إليه بمفهوم آخر يتحدث عنه (جيرار)،

(١) يُنظر: الحجاج مفهومه ومجالاته : ١/٨٦٤.
(٢) يُنظر: المظاهر اللغوية للحجاج :١٧٣.

ويتعلق بمفهوم مركز الرؤية، يمنح السارد في بعض الأحيان الأُحداث التي يسردها لرؤية شخص غير السارد في ضمن السرد الذي يقوله، وهذا نجده عند سِيْبَويه فالمُتكلّمِ ينجز تلفظًا، ويعلن أنَّه مسؤول عنه، ولكنَّه في الوقت نفسه يعبر عن أوضاع يمكنَّه أنْ يرفضَ مسؤوليتها[(١)].

إنَّ نظرية التعدد الصوتي التي دمجها (ديكرو) في صرحه النظري تقوم على وصف أنَّ كلَّ ملفوظٍ يمثل تعدداً في وجهات النظر، بعضها يمكن أنْ يخالف وجهة نظر المُتكلِّم نفسه، ومن ثَمَّ، يصبح كلُّ ملفوظٍ شاهدًا لحوارٍ مُصَغَّرٍ بين عدد من المُتلفِّظين ، وفي هذه الحالة يكون من الصعب حقًّا اعتماد التحليل القائم على شروط الصدق، مادام الحوار لا يمكن أنْ يقال إنَّه صادق أو كاذب[(٢)].

---

(١) يُنظر: المظاهر اللغوية للحجاج :١٧٥.

(٢) يُنظر: تحليل الخطاب الحجاجي:٦٠٧.

المبحث الأول: المُتكلِّم.

يرفض (ديكرو) فرضية وحدة الفاعل المُتكلِّم الذي يسود العلوم اللغوية ولكنَّه يؤكد دائماً أنَّ(باختين) يذهب إلى تعدد الأصوات في الخطاب فقط، وأنَّه يتوجب على أحد علماء اللغة أنْ يذهب أبعد من ذلك ليدرس تعدد الأصوات في الجمل المنطوقة، وقد ميّز بين المُتكلِّم (ذات الخطاب) وهو الذي يستطيع قول (أنا) وهو منشأ الأفعال الانجازية، و الكائن التجريبي الذي هو الفاعل المادي للجملة المنطوقة.

وقد عرّفُ (ديكرو) المُتكلِّم(ذات الخطاب) بأنَّه((الشخص الذي يَرِدُ في الخِطاب بوصفه المسؤول عن الملفوظ، مع التأكيد أنَّ الأمر يظهرُ في معنى الملفوظ نفسه، أي: بوصفه شخصاً ينبغي أنْ تُنسب إليه مسؤولية هذا الملفوظ، فإليه يحيل الضمير (أنا) وسائر العلامات الأخرى المرتبطة به))[١].

إنَّ هذا التحديد للمُتكلِّم يسمح لنا تمييز التعدد الصوتي بين المُتكلِّم (شخص الخِطاب) والمُتكلِّم الواقعي، وبين المُتكلِّم (ذات الخِطاب) والمُتلفِّظ ، والذي يهمنا هنا التمييز بين المُتكلِّم الواقعي والمُتكلِّم (ذات الخِطاب)، وقبل أنْ نعرض الملفوظات التي تزخر بالتعدد الصوتي في كتاب سيبويه ، لنقف على التعدد الصوتي في النص القرآني مستفيدين من الأمثلة التي عرضها الباحث المغربي رشيد الراضي.

الخطاب القرآني خطابٌ أصواتي بامتياز، تتفاعل داخله كثرة من الأصوات وجهات النظر والمواقف التي ترد جنبًا إلى جنب مع كلام الله بوصفه مُتكلِّمًا ،ومن هذه الأمثلة قَالَ تَعَالَى:﴿ وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾يس:٢٠،إنَّ الملفوظ القرآني (قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ) يتكلَّم عن قوم(يس) ،إذ جاءهم رجل من أقصى المدينة ، وكان ممن خاطبهم بهذا الكلام ، فالواضح هنا أنَّ المُتكلِّم الأول الله (سبحانه وتعالى)، وقد وضع في خطابه مُتكلِّمًا آخر هو الرجل الذي جاء من اقصى المدينة، وهو يدعوهم إلى إتباع المرسلين، وقد صيغ ذلك بأسلوب الحكي المباشر، ومما يُستنتج من السِّياق أنَّ المُتكلِّم الأول

---

(١) المظاهر اللغوية للحجاج : ١٥٨.

(الصوت الأول)، والحجة في ذلك أنَّ الدعوة مقصودة منه (تبارك وتعالى) يتماهى مع هذا الرَّجل المُتكلِّم الثاني (الصوت الثاني) وبذلك تحظى بمباركته ومساندته[(١)] .

ومن الأمثلة التي عرضها أيضاً من النص القرآني بعد عرضه تساند الأصوات يعرض لنا تعاند الأصوات **قَالَ تَعَالَى:** ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ أَوَلَمۡ يَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَهۡلَكَ مِن قَبۡلِهِۦ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مَنۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُ قُوَّةً وَأَكۡثَرُ جَمۡعٗاۚ وَلَا يُسۡـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ﴾ القصص: ٧٨ ،ينقل الله (سبحانه تعالى) كلام قارون بصيغةٍ مباشرةً فكأننا نسمع صوت قارون ، وهو يعبر عن رأيه بكلام مباشر وصريح قائلًا:(إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓ) ، فقارون هنا مُتكلِّم ضمن كلام الله (سبحانه وتعالى) أي: مُتكلِّم ثانٍ يجسد تعدد الأصوات في هذا الملفوظ ، الصوت الأول (المُتكلِّم الأول) الله (سبحانه وتعالى) ،الصوت الثاني(المُتكلِّم الثاني) قارون الذي(قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓ).

ثُمَّ يسترجع المُتكلِّم الأول الله (سبحانه وتعالى) الملفوظ لِيردَّ عليه(أَوَلَمۡ يَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَهۡلَكَ مِن قَبۡلِهِۦ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مَنۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُ قُوَّةً وَأَكۡثَرُ جَمۡعٗاۚ) ويمتاز هذا المثال القرآني من المثال الأول، بأنَّ المُتكلِّم الأول لا يتماهى مع المُتكلِّم الثاني، وإنَّما يعانده وينقض رأيه ، وبذلك يتضح أنَّ هناك تعاند أصوات بعكس ما رأينا في المثال الأول تساند أصوات ..

ويمكن الوقوف على أمثلة كثيرة في كتاب سِيْبَويه فيها تعدد الأصوات على مستوى الملفوظات من ذلك قوله: ((هذا بابُ ما يَنتَصِبُ على التعظيم والمَدْحِ، وإنْ شِئْتَ جعلْتَهُ صِفةً فجرى على الأول، وإنْ شِئْتَ قَطعْتَهُ فابتدأْتَهُ ... وزَعَمَ عيسى أنَّهُ سَمِعَ ذا الرُّمّة يُنْشِدُ هذا البيت نَصْبًا))[(٢)]:

لقد حَمَلَتْ قَيسُ بن عَيلانَ حرْبَها على مُستَقِلٍّ للنَّوائبِ والحربِ

---

(١) يُنظر: المظاهر الحجاجية للحجاج :١٦٢ .

(٢) الكتاب:١٣٦/٢.

أخاها إذا كانتْ عِضابًا سما لَها   على كلِّ حالٍ من ذَلولٍ ومِنْ صَعْبِ(١)

الذي يَهُمُّنا من هذا الخِطاب الشعري الذي استحضره سِيْبَويه الملفوظ المحذوف الذي نصب (أخاها) والذي جاء مَنْصوبًا ،وعرض سِيْبَويه رأيين لِنَصْبَه الأول سَماع شيخه عيسى نقله كما نطقه الشاعر، وهو المُتكلِّم الفعلي، وقولُهُ حُجَّةٌ وقف عندها سِيْبَويه ،ولكنَّهُ نعته بالزَّعم ،وهو قولٌ مُترددٌ في تَقَبُلِه ؛لأنَّه قولٌ ينفرد يونس بروايته ،ومع هذا عدَّه صوتًا مُطابِقًا لصَوتِ المُتكلِّم الفعلي على شرط الأخذ بهذه الرواية، ويظهر مِنْ مُضمَرِ الكلام أنَّ روايته بالرَّفع أشهر وأكثر تداولًا.

ومِنْ الواضح أنَّ المُتكلِّم الأول سِيْبَويه يضع في خطابه مُتكلِّمين آخرين هما الشاعر: المُتكلِّم الفعلي، وعيسى المُتكلِّم الثاني ،وسِيْبَويه يتماهى(*) مع المُتكلِّم الثاني الذي يتطابق مع المُتكلِّم الفعلي؛ لأنَّه لمْ يسمعْ الشاعرَ؛ لذا قال: زَعَمَ عيسى، ويمكن أنْ نقول على هذا النوع من التعدد الصوتي (أصوات تساندية).

وعاد سِيْبَويه لينقل لنا صوتًا آخرَ لشيخه الخليل ((زَعَمَ الخليل أنَّ نَصْبَ (أخاها) على أنَّك لمْ تُرِدْ أنْ تُحَدِّثَ الناسَ ولا مَنْ تُخاطِبُ بأمرٍ جَهِلوهُ، ولكنَّهم قد عَلِموا من ذلك ما قد عَلِمْتَ، فَجَعلُه تعظيماً وثناءً ،ونَصَبَهُ على الفعلِ، كأنَّه قال: ... (أعني) ،ولكنَّهُ فِعْلٌ لا يستعمل إظهارُه))(٢)، لقد وظَّف الخليل صوتًا ثالثًا يتساند مع الصوت الثاني، وهذا التحليل يتماهى مع توجهات سِيْبَويه العقلية وهو استنتاج يراه مَقبولًا يطابق سماع عيسى ،وبذلك تتساند هذه الأقوال التي يتساند معها سِيْبَويه بوصفه صوت المُتكلِّم (ذات الخِطاب)، وهذا التحليل الذي يعرضه سِيْبَويه عن نَصْبِ (اخانا) لا يختلف، في نظر الباحث، عمّا يقوله منظرو تحليل الخِطاب في هذا العصر الذي يشغل محلل الخِطاب الكشف عن الأوليات اللغوية التي تتمكن

(١) يُنظر: هامش الكتاب :١٣٦/٢ نقلًا عن ملحقات ديوان ذي الرمة:٦٦٢ .

(*) التماهي اصطلاح مقابل للفعل s،assimiler الذي يستعمله ديكرو وقد نستعمل اصطلاحا آخر الحلول، التطابق والمقصود عمومًا ذلك الاندماج الذي يحل بموجبه الشخص الواقعي في الكائن الخطابي ليصبح هذا الأخير متحدثا باسم الأول .

(٢) الكتاب:١٣٦/٢ .

الممارسات الاجتماعية من إنتاج المعنى[١]، ويتبنى سِيْبَويه هذا التحليل ويبني عليه تحليله في نصّ لاحق سنَذْكُرُهُ لاحقًا.

وعند الرجوع إلى ملفوظ سِيْبَويه يظهر أنَّ الصوت الثالث هو صوت الخليل في هذا التحليل؛ لتعليل ظاهرة النَّصب بناءً على فهمٍ للظروف الحافة بالقول ،ويريد إيصاله الشيخ لتلميذه النبيه، مما دفع سِيْبَويه لاستعمال مفهوم (زَعَمَ)، ليضع هذا الرأي من ابتكارات الخليل، ويضعه حجةً لمن يوجه له الخِطاب، موظِّفًا قول الخليل لما له من سلطةٍ معرفيةٍ، تصغي لها العقول، وتتقبلها من غير استئذان، وقد حقق سِيْبَويه مقصدة ال حِجَاجي، ويوجه ال حِجَاج نحو النتيجة التي أراد أنْ تتضح، حيثُ يصحُ القول: إنَّ هذا الملفوظ يتضمن أصواتًا، الصوت الأول صوت سِيْبَويه، والثاني صوت عيسى والصوت الثالث صوت الخليل، والأصوات متساندة نحو نتيجة النَّصب على المدح أو الذم، بحسب السَّياق الذي ورد فيه الملفوظ، واخذ وجهته نحو النتيجة ليس بوساطة الروابط ال حِجَاجية، ولا بوساطة العوامل ال حِجَاجية وهو ما رأيناه في الفصل الأول، إنَّ هذا التعدد الصوتي المتمثل بتماهي الصوت الأول مع الصوت الثاني ومع الصوت الثالث نصل إلى نتيجة النَّصب (أخاها) في قول الشاعر على المدح .

ويعرض سِيْبَويه مثالًا آخر في الباب نفسه ما ينتصب على التعظيم والمدح ((ومن هذا البابِ في النَّكرة قول أُمَيَّة بن أبي عائذٍ[٢]:

ويَـــأْوِي إلــــى نِسْـــوَةٍ عُطَّـــلٍ وشُـــعثًا مَراضِـــيعَ مِثْـــلِ السَّـــعالِي

كأنَّه حيثُ قال: (إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ) صِرْنَ عِنْدَهُ مِمَّنْ عُلِمَ أنَّهُنَّ شُعثٌ، ولكنَّه ذَكَرَ ذلك تشنيعًا لَهُنَّ وتشويهًا، قال الخليل: كأنَّه قال: (وأذكُرُهُنَّ شُعثاً)، إلَّا أنَّ هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهارُه، وإنْ شِئْتَ جرَرْتَ على الصِّفةِ))[٣].

(١) في تحليل الخطاب: د. حاتم عبيد ،دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ،ط١، ٢٠١٣م:٢٦.
(٢) يُنظر: هامش الكتاب :٥١١/١، نقلًا عن ديوان الهذليين :١٨٤/٢
(٣) الكتاب:١٣٧/٢ .

في هذا النَّص ذات مُتكلِّمة تتمثل في قول الشاعر الذي ينهض بالتلفظ الفعلي للملفوظ ويُقيم خارجه، وذات تنشأ صلب الخِطاب، وهي ذات سِيْبَويه التي تتحمل مسؤولية الملفوظ، (ذات الخِطاب) الذي يضطلع بعملية البناء والإنشاء للفاعلية التلفظية، فالمُتكلِّم الأول في هذا النَّص، سِيْبَويه والمُتكلِّم الثاني الشاعر، وإنَّ الشاعر هنا على وفق النظرية الأصواتية مُتكلِّمٌ فعلي (مُنْتِجهُ الحقيقي) يعود عليهِ الضمير (أنا)، والمُتكلِّم الأول سِيْبَويه ممكن أنْ يكونَ مختلفاً عن الذات التي صدر عنها التلفظ فعليًا، ولم يكتفِ سِيْبَويه بتطابقه مع صوت الشاعر، بل وجهه نحو نتيجةٍ واحدةٍ وهي النَّصب بفعل محذوف.

وبحسب(ديكرو) فإنَّ الانتقال الخِطابي من حُجةٍ إلى نتيجةٍ، يتم بتطبيق جملة من المبادئ العامة، اختار لها تسمية المَواضِع مفهومًا أرسطيا و المَواضِع عنده هي عماد ال حِجَاج والخلفية التي ينبني عليها النشاط ال حِجَاجي؛ لأنَّها قواعد عامة مقبولة اجتماعيا تعكس الجهد، وبما أنَّ المَواضِع قواعد عامة تجعل من الممكن إنجاز حِجَاجات خاصة، وهي تنتمي إلى المعاني المشتركة، أي: إنَّها تحظى بقبول جماعي، في مجتمع وحقبة معينين، وهذه المَواضِع ذات طابع تدريجي؛ لأنَّها لها أشكال تتحدد بأكثر أو أقل ضمن منطقة حِجَاجية محددة[١].

وقد أشار الدكتور علي معيوف إلى المَواضِع التي يقع فيها المركب الاسمي في كتاب سِيْبَويه، والمَوضِع عنده معنيين بالنسبة للمركب الاسمي: ((الأول الوظيفة النَّحوية التي يؤديها العنصر اللغوي أو الذي يؤديها المركب الاسمي، والثاني: الرتبة التي يحتلها العنصر اللغوي أو الوحدة المؤلفة من مجموع عناصر لغوية في تركيب الجملة العربية))[٢]، أي: إنَّ مفهوم المَواضِع وأثرها في توجيه ال حِجَاج واضح في ذهن سِيْبَويه ؛ لذا نجده كثيرًا ما يذكر: وهذا مَوضِع رفع، وهذا مَوضِع نصب، وهذا المَوضِع لا يكون إلَّا نصبًا[٣].

---

(١) يُنظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية :٣٨٠.

(٢) المركب الاسمي في كتاب سِيبَوَيْهِ :٣١٧–٣١٨.

(٣) يُنظر :الكتاب :عبد السلام هارون :٢/ ٢٠٢، ٣٠٢، ٣١٦، ٣٢٩، ٣٧٦.....ألخ

ويجدر بنا أنْ نُشيرَ إلى أنَّ (ديكرو) يُفرِّق بين الجملة والملفوظ، فالجملة بحسب (ديكرو) مفهوم عملي نظري خاص بعالم اللسانيات، وليس حقيقة واقعة في عالم الناس، ويقصد بتلك الوحدة اللسانية المجردة ، أي: من غير ارتباط بالسِّياق، وتنتقل الجملُ المُجردةُ، لِتصيرَ ملفوظات مُحقَّقة، حين يتم لفظها، أي: حين يتم استعمالها في سياقات محددة(١)،ويبدو للباحث أنَّ هذا الفرق، ربَّما، قدح في ذهن سِيْبَويه؛ لأنَّ ((المعتزلة صاغوا نظرية في القصد، ودوره في عملية التواصل، سبقوا بها اللغويين المعاصرين، من فلاسفة فعل الكلام وغيرهم، فالكلام، حسب رأي المعتزلة، ليس مُجرَّد عملية مواضعة، أو تعارف؛ لأنَّ القصد هو الذي يعطي الدلالة الفعلية في الاستعمال))(٢).

ولِنَعِدْ إلى ملفوظ سِيْبَويه (قالَ الخليلُ: كأنَّه قالَ: وأذْكُرهن شُعثاً، إلَّا أنَّ هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهارُه) في هذا الملفوظ (قال: وأذكرهن شُعثاً) صوت الخليل وصوت لشاعر وصوت سِيْبَويه إنَّ أولى صور التعدد الصوتي، ما يمكن أنْ نلمحه من تمايز، بين المُتكلِّم (ذات الخِطاب) يمثله قول سِيْبَويه، وصوت الخليل يمثل المنتج الفعلي للملفوظ، وصوت سِيْبَويه يتماهى مع صوت الخليل، ويتجه بال حِجَاج إلى نتيجة محددة النَّصب على الذَّم، على أنَّ سبب النَّصب فعل لا يستعمل إظهاره، وصوت الخليل وصوت سِيْبَويه يمثلان قولين لمُتكلِّمين كائنين من الخِطاب إلَّا أنَّ الأول والثاني يبقيان كائنين خطابيين موجودين في معنى الملفوظ، ويتجه نحو النتيجة بالموجه ال حِجَاجي (المَوضِع) على رأي (ديكرو)، ويمكن أنْ نحمل هذا المعنى على ما يراه الدكتور علي معيوف في تحديده للمَواضِع، وبخاصة المركَّب الاسمي تكون بالرتبة والوظيفة النَّحوية، وإنْ كان مفهوم المَوضِع كما يبدو للباحث متداولًا في الوسط الفقهي، واستعماله مألوف عند النَّحاة بعد سِيْبَويه من غير الإشارة إلى بُعْدِه الفلسفي، والمَوضِع يعني المكان، ومرادفات المكان ظاهرة بارزة في الكلام

---

(١) يُنظر: المظاهر اللغوية للحجاج :٤٢ .

(٢) نظرية الفعل الكلامي:د.هشام عبدالله خليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت– لبنان، ط١ ،٢٠٠٧م:٨٥.

العرب ؛لكثرة الانتقال بحثًا عن الماء والعشب وبذلك تتعدد المَواضِع التي يستقر بها.

ومِنْ الملفوظات التي ترصد فيها ملامح النظرية الأصواتية، قول سِيْبَويه: ((وأمّا قولُهم: نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله، فهو بمنزلة: ذهبَ أخوه عبدُ الله، عمل نِعْمَ في الرجلِ ولم يعمل في (عبدُ الله)، وإذا قال: عبد الله نِعْمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه؛ كأنَّه قال نِعْمَ الرجلُ فقيل له مَنْ هو؟ فقال: عبدُ الله، وإذا قال عبدُ الله فكأنَّه قيل له: ما شأنُه؟ فقال: نِعْمَ الرجلُ))[١].

في هذا الملفوظ تعددت الأصوات المتفاعلة بصورة حوارية، فلدينا مُتكلّمون نعتهم سِيْبَويه بـ (قالوا) وهي ذات جمعية لمجموعة من الذوات المُتكلّمة، وهناك صوات أخرى (مَن قال، وإذا قال، فقال)، هذه الذوات غير معروفة المَرجِع لمْ يوضحْها لنا سِيْبَويه كما وجدناه في السابق ينسبها إلى ذات مُتكلّمةٍ محددةٍ ، لذا الأجدر بنا العودة إلى الاستعانة بمقولات (ديكرو) في إيضاح هذه الأصوات، فقد اصطلح عليها بالملفوظات التاريخية ناسبًا هذا المصطلح إلى (بنفنيست)،وهذه الملفوظات لا تتضمن علامات صريحة، ولا إشارات تلميحية إلى الذات المُتكلّمةٍ، ومن ثم لا تُسند إلى أيِّ مُتكلّمٍ مسؤولية التكلّم بها[٢].

ولو جاز لنا استعارة مصطلح (نولكة) المُتكلّم الاكسيومي الذي يعني به أنَّ كلَّ عمليةِ تلفظ وراءها مُتكلّم، الذي يمثله هنا سِيْبَويه الذي أوجد لذاته عددًا من التمظهرات التي يتجلى بوساطتها، وبهذا المسعى تمكن من تجسيد مختلف الأدوار التي يمكن أنْ يلعبَها داخل ملفوظاته، وهنا سِيْبَويه ينشأ بلا انقطاع صور جميع الشخوص التي يزخر بها خطابه، كما يريد هو أنْ يعرضَها (مَن قال، وإذا قال، فقال)[٣]، وإنَّ هذه الأصوات المتعددة في الخِطاب التي يتوافق معها سِيْبَويه تريد أنْ تصلَ إلى نتيجة واحدة هي: نِعْم لا تعمل في المخصوص بالمدح ، وإنَّ هناك

---

(١) الكتاب:٣/٦٣.

(٢) المظاهر اللغوية للحجاج :١٦٠.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:١٨٠.

عاملًا غيرها هو المسؤول عن رفع عبد الله، سواء تقدم أم تأخر، لذا أجاز النَّحاة إعراب المخصوص خبر لمبتدأ محذوف إذا كان متأخرًا .

ومن ملفوظات سِيْبَويه التي يظهر بها تعدد الاصوات ((وقال الخليل: يدلُّك على أنَّ لا رجُلَ في مَوضِعِ اسمٍ مبتدأ مرفوع، قولُك: لا رجلَ أفضلُ منك، كأنَّك قُلْتَ: زيدٌ أفضل منك، ومثل ذلك: بحَسبِك قول السَّوْءِ، كأنَّك قُلْتَ: حسبُك قولُ السَّوْءِ، وقال الخليل: كأنَّك قُلْتَ: رجلٌ أفضلُ منك، حين مثله))(١).

هنا نَسْمَعُ صوتَ الخليل، وهو يعبرُ عن رأيهِ تعبيرًا صريحًا بكلامٍ مباشرٍ، فالخليل مُتكلِّم ثانٍ ،وكلام سِيْبَويه الذي يُعدُّ المُتكلِّم الأول، والذي يتوافق مع صوت الخليل من أجل نتيجة يدافع عنها سِيْبَويه ويعززها بصوت الخليل؛ ليصل إلى النتيجة التي أوضحها الخليل ،وهي لا النافية للجنس مع اسمها بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ يقع في موقع المبتدأ، وهذا التساند ال حِجَاجي يقوي الحجة ،ويصل بيسر إلى نتيجة، وهذه النتيجة تُعززت بالمَوضِع لتحديدها، وتخليصها من الاحتمالية من غير الاعتماد على العوامل ال حِجَاجية، أو الروابط ال حِجَاجية، ويُحسن بنا التنبيه إلى أنَّ سِيْبَويه يتماهى مع صوت شيخه الخليل ؛لأنَّه فَهِمَ مِنْ شيخه أنَّ (لا) النافية للجنس لا تقوى في العمل قوة :(إنَّ) في نَصْبِ الاول ،ورَفْع الثاني ،وإنَّما ضَعُفَتْ فليس لها قوة العمل التي تتمتع به (إنَّ)؛ لذا فهي تنصب الأول، وتكون مع الاسم المنصوب النَّكرة في محل رفع مبتدأ ليبقى الخبر مرفوعًا بتأثير عمل الابتداء، وقد أشار إلى ذلك المستشرق (كارتر) إلى أنَّ سِيْبَويه يحدد عمل بعض الكلمات التي تشبه في عملها عمل الصفة المشبهة بالفعل ، ويكون تأثيرها محدودًا منها الاعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، فهذه تفتقر إلى قوة الصفة المشبهة باسم الفاعل، ويذكر سببين : الأول: كونها دائمًا غير مُعرَّفة ،فهي تأثر، أو تعمل في الكلمات النَّكرة، والثاني تقتصر على الكلمة الواحدة، وهو بذلك يستبعد القلب (تقديم المفعول به على فعل أو فاعل) وذلك لقوتها المحدودة ، يرى سِيْبَويه أنَّ هناك أفعالًا تكون عرضة

---

(١) الكتاب:٢٠٦/٣ .

لهذين القيدين نحو : امتلأتُ ماءً، تفقَّأتُ شحمًا[١]، ونص سِيْبَويه الذي أشار إليه ((وقد جاء من الفعل ما قد أُنْفِذَ إلى مفعولٍ ولمْ يَقْوَ قوّةَ غيره ممّا قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأْتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْماً، ولا تقول: امتلأتُه ولا تفقَّأتُه، ولا يَعمل في غيرهِ من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ)) [٢].

وأوضح السِّيرافي قصد سِيْبَويه من الوجهة النحَّوية بقوله: ((ومعنى(أُنْفِذَ) أي أعمل فيه، ولمْ يقوَ قوّة غيره مما تعدّى إلى مفعول يعني: ولم يَقْوِ قوّةَ ضربْتُ زيدًا الذي قد تعدى إلى مفعول؛ لأنَّ (ضربْتُ) ونحوه يتعدى إلى المعارف والنَّكرات، وتقدّم مفعولاتها وتؤخر، وليس ذلك في: (تفقَّأْتُ شحمًا))) [٣] ، ويشير السِّيرافي إلى سبقه إلى هذه النتيجة التي نظّر لها (كارتر) وبناء عليها فهمه لبعض مقولات سِيْبَويه ، مُوضِحًا ما يريد قوله سِيْبَويه، بأنَّ تأثير بعض الكلمات في بعض متدرج بين القوة الضعف ، بعض الكلمات لديها القدرة على التأثير على أكثر من ثلاث كلمات ؛وهناك كلمات قدرتها محددة مجالها النَّكرة ،وتتعدى الكلمة الواحدة ،وهذه الكلمات بعضها أفعال مع أنَّ الأفعال أقوى العوامل.

ومن ملامح تعدد الأصوات قول سِيْبَويه:((وقال بعضُهم ذهبْتُ الشامَ، يشبّهه بالمُبهَمِ، إذ كان مكانًا، أو كان يَقع عليه المكانُ والمَذهبُ، وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في(ذهبَ) دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المَذهبِ والمكانِ، ومثلُ (ذهبْتُ الشامَ): دخلْتُ البيتَ))[٤].

إذا تأملَنا هذا الملفوظ نجد هناك صوت سِيْبَويه وهو الصوت الأول، وأصوت آخر نعته سِيْبَويه بقولِ بعضهم أي: إنَّ هناك صوتًا لأحدِ النَّحاة يرى ملفوظ (ذهبْتُ الشامَ) شبيهًا به (ذهبْتُ وجهًا من الوجوه) ، وقد عرض سِيْبَويه الوجوه التي يجيز بها الكلام العربي للفعل اللازم التَّعدّي إلى اسم الحدثان (المفعول المطلق) والتَّعدِّي للزمان وللمكان وبتعبير سِيْبَويه ((اعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى

(١) يُنظر: عشرون درهمًا في كتاب سيبويه: ١٢١.
(٢) الكتاب:١/٢٧٧ .
(٣) شرح كتاب سيبويه : السِّيرافي : تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي.
(٤) الكتاب:١/ ٩٠ .

اسم الحدثان ...ويتعدّى إلى الزمان ...ويتعدّى إلى ما أشتقَّ من لفظه (اسمًا للمكان) و(إلى المكان)))[(١)]، وقد أشار إلى تعدّي الفعل إلى ما اشتق منه من المصادر، أي : التعدِّي إلى المفعول المطلق، وهذه الأصوات يتعاند معها صوت سِيْبَويه، الذي يرى من غير الجائز القول (ذهبْتُ الشامَ) ؛لأنَّ هذا شاذٌّ ،وغيرَ مُطَّردٍ في كلام العرب مُظهرًا حِجَاجيًا في أنَّ الفعلَ (ذهَبَ) ليس فيه دليلٌ على الشام ،وإنَّما فيه دليلٌ على المَذهبِ ويعني :ذهبْتُ المذهبَ البعيدَ، ومع تعانده مع الأصوات التي تجيز هذا الملفوظ (ذهبْتُ الشامَ) إلَّا أنَّه يأتي بشاهد شعري يؤيد الأصوات التي عاندها، وهذا يدلُّ على العقل العلمي الذي يتصف به ،إذ إنَّه ينصف حتى مَنْ يتعارض معه من غير إلغاء الصوت المُعترِض إذا كان يستند إلى بعض الثوابت وإنْ كانت نادرة وقليلة ، ومن هذه النوادر قولُ ساعدةَ بن جُؤَيّةَ[(٢)]:

لَــدْنٌ بِهَــز الكَــفَّ يَعْسِــلُ مَتْنُــهُ فيــه كمــا عَسَــلَ الطريــقَ الثعلــبُ

إذ نَجِدُ الشاعر عدّى الفعل اللازم (عَسَلَ الطريقَ) وتقديره عَسَلَ في الطريقِ.

ونأخذ مثالًا آخر تظهر فيه ملامح النظرية الأصواتية، المُتكلِّم والمُتكلِّم الحقيقي ((وسألت الخليل عن قول الأعشى[(٣)]:

إنْ تَركبــوا فرُكــوبُ الخيــلِ عادتُنــا أو تَنْزلــونَ فإنَّــا مَعْشَــرٌ نُــزُلُ

فقال: الكلام هاهنا على قولِكَ يكونَ كذا أو يكون كذا، لَما كان مَوضِعها لو قال فيه (أتركبون) لمْ ينقضِ المعنى، صار بمنزلة قولك: (ولا سابقٍ شيئاً)، وأمَّا يونس فقال: أرْفَعُه على الابتداء، كأنَّه قال: (أو أنتم نازلون))[(٤)]، ثُمَّ عاد معقبًا ((وقول يونس أسهل، وأمَّا الخليل فجعله بمنزلة قولِ زُهَير[(٥)]:

بـدا لـيَ أنَّـي لسـتُ مُـدرِكَ مـا مضـى ولا ســابقٍ شــيئاً إذا كــان جائيَــا

---

(١) يُنظر: هامش الكتاب:١/٩٠، نقلًا عن ديوان الهذليين :١/١٩٠.

(٢) الكتاب :٤/ ١٦٣-١٦٤ .

(٣) يُنظر : هامش الكتاب :٤/١٦٣ . نقلًا عن ديوان الأعشى :٤٨

(٤) الكتاب :٤/ ١٦٣-١٦٤ .

(٥) يُنظر : هامش الكتاب ١/٢٣٨ .

والإشراك على هذا التَّوهم بعيدٌ كَبُعْدِ ولا سابقٍ شيئاً، ألَا ترى أنَّه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو، وإنَّما تُوهِّم هذا فيما خالف معناه التمثيل))[١]،عند متابعة الأصوات في تفسير الرَّفع للملفوظ (أو تَنْزلونَ) الذي يلزمه الجزم عطفًا على (إنْ تَركبوا)أي: على مجزوم إنْ الجازمة ، يبرز لنا صوت سِيْبَويه صوت المُتكلِّم الأول في الخِطاب والصوت الثاني صوت الخليل (فقال: الكلام هاهنا على قولِكَ يكونَ كذا أو يكون كذا) والصوت الثالث القول المُتكلِّم الفعلي الشاعر، والصوت الرابع صوت يونس الذي يتعاند مع صوت الخليل في توجيه الرَّفع على الابتداء أي: إنَّ الشاعر استأنف بعد أو، ولم يعطف كما يريد الخليل، وهنا نجد صوت سِيْبَويه يتماهى مع صوت يونس، ويتعاند مع صوت الخليل، أي : إنَّ سِيْبَويه وهو يمثل الصوت الأول يتساند مع شيخه يونس ، بأنَّه مرفوع على الابتداء، لا على قياس الحمل على التوهم كما يريد صوت الخليل محللًا ذلك لو جاز هذا التحليل لجاز المساواة بين الفاء والواو، ولابد لنا من توضيح الحمل على التوهم هنا، فالحمل على التوهم هو أنْ يتوهم الشاعر أنَّه ذكر عاملًا قبل المعمول المعطوف عليه، فيعطف على المعمول بما يقتضيه العامل المتوهَّم، والأمثلة التي ذكرها سِيْبَويه للتوهم كلها كانت في العطف، وقد سماه ابن هشام العطف على المعنى ((وَيُسمى العَطف على المَعْنى وَيُقَال لَهُ فِي غيرِ الْقُرْآن الْعَطف على التَّوَهُّم))[٢].

وإنَّ بين الشرط والاستفهام شبها كبيرًا، فأسماء الاستفهام هي أسماء الشرط، غير أنَّ الاستفهام يطلب جوابًا من المسؤول، أما الشرط، فجوابه مذكور، ولذلك كأنَّ الشاعر توهم أنَّه استفهم في الشطر الأول، فكأنَّه قال: أتركبون؟ بدل: إنْ تركبوا، ولذلك عطف بالرَّفع على تركبوا، هكذا حلل الخليل العطف، لذا احتج ببيتٍ سابقٍ، قد عرضه على سِيْبَويه وجعله سِيْبَويه مقياسًا في شمول غيره من المَواضِع إلَّا أنَّ سِيْبَويه لم يقتنع بهذا التحليل، لذا تعاند مع صوت الخليل متساندًا مع يونس لسهولته

(١) الكتاب :٤/ ١٦٣-١٦٤ .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاجيب: ابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م:١/٥٥٣.

ومقبوليته، فسِيْبَويه يجمع في كتابه بين التحليل اللغوي وملاحظة السِّياق، ولا يقف عند الجانب اللغوي الخالص المنسجم مع نظرية العامل، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المُخاطَب، وحال المُتكلِّم وموضوع الكلام(١).

ومن الملفوظات التي فيها تعدد أصوات ((وقد زَعَمَ بعضُهم أنَّ ليس تُجْعَلُ كـ (ما)، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ... والوجهُ والحدُّ أنْ تَحْمِلَه على أنّ في (ليس) إضماراً، وهذا مبتدأٌ، كقوله: إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ، إلَّا أنَّهم زعموا أنَّ بعضَهم قال: ليس الطَّيبُ إلَّا المِسكُ، وما كانَ الطيبُ إلَّا المسكُ))(٢).

نقفُ أمام وضعية أصواتية شديدة التداخل فلدينا المُتكلِّم سِيْبَويه، وهناك مُتكلِّمٌ آخر لم يحددْه سِيْبَويه بالرغم من نعته بزعم ،ونادرًا ما ينعت بـ (زَعَمَ) من غير أنَّ يُشير لأحد شيوخه الخمسة التي أشرنا إليهم في المبحث الأول من الفصل الأول، مُتسانِدًا مع هذا الصوت؛ لأنَّ الشاعر استعمل (ليس) بمنزلة (ما) ، وقد عرض سِيْبَويه الشاهدين الشعريين : قال حُمَيْدٌ الارْقَطُ(٣):

فأصْـبَحُوا والنَّـوىَ عـالي مُعَرَّسِـهِمْ ... ولـيسَ كـلَّ النّـوى يُلقِـي المسـاكينُ

وقال هشام أخو ذي الرمة(٤):

هـي الشـفاءُ لـدائي لـو ظَفِـرْتُ بهـا ... ولـيس منهـا شـفاءُ الـداءِ مَبْـذولُ

ويرى سِيْبَويه كلَّ هذا سُمِع من العرب، ولكنَّ الوجهُ والحدُّ أنْ تَحْمِلَه على أنَّ في(ليس) إضماراً؛ لذا نعت هذا الصوت بالزَّعم لتبقى القاعدةُ النَّحويةُ مُطَّردة أو لنقل أنَّ هناك خرقًا للقاعدة النَّحوية بقانون من قوانين الخِطاب الذي سمح للشاعر؛ لأن يبقى في دائرة مبدأ التعاون، وكذلك المُخاطَب يبقى في ضمن هذا المبدأ ؛لوجود

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد الموسى، بيروت، ١٩٨٠م : ٩٠-٩١.

(٢) الكتاب :١/ ٢١٧- ٢١٨

(٣) يُنظر: هامش الكتاب: ١/١٣٥ .

(٤) يُنظر: المصدر نفسه : ١/١٣٦ .

المعارف المشتركة بينهما، ولكنَّ سِيْبَويه مع عراضه للأصوات المعاندة لما يريد بيانه، بعرضه لمُسَلَّمةٍ يضارع بها المشابهة من حيث الأسلوب(إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ) ، ولكنَّ عاد ؛ليعرض لنا أصواتًا نعتها بـ (زعموا)، وسِيْبَويه يستعمل هذا المفهوم مع النَّحاة الذين ليس من شيوخه ،أو يريد أنْ يقلل منأهمية آرائيهم ،وأنَّ آراءهم غير مهمة له، أو لا ترقى إلى زَعْمِ شيوخه ، وهذه الأصوات ترى أنَّ هناك صوتًا أو لنقل أصواتًا لبعض النَّحاة ترى أنَّ (ليس) تعمل عمل (ما) لذا هي لا تعمل في بعض المَواضِع منها انتقاض نفيها بـ (إلّا) وهو يتعاند مع هذه الأصوات ولا يرى موجب للتعليق عليها .

ونقفُ عند ملفوظٍ من ملفوظات سِيْبَويه فيها ملامح تعدد الأصوات إذ يقول: ((إنْ شِئْتَ قُلْتَ: دارِى خلفَ دارِك فرسخانِ، تُلْغِى خلفَ كما تُلغِى فيها إذا قُلْتَ: فيها زيدٌ قائمٌ، وزَعَمَ يونسُ أنَّ أبا عمرٍو كان يقولُ: دارِى مِنْ خَلْفِ دارِك فرسخانِ، فشبَّهَهُ بقولك: دارُك منِّي فرسخانِ؛ لأنَّ خلفَ ههنا اسمٌ، وجَعَل مِنْ فيها بمنزلتِها في الاسم. وهذا مذهبٌ قويٌّ))[1]،إنَّ الملفوظ(دارِى مِنْ خَلْفِ دارِك فرسخانِ) يضارع ملفوظ سِيْبَويه دارِى (خلفَ دارِك فرسخانِ) الصوت الأول (ذات الخِطاب) صوت سِيْبَويه الذي يضعه على لسان مخاطَب افتراضي يضعه ؛ ليقول على لسانه ما يريد قوله، والصوت الثاني صوت شيخه يونس الملفوظ (دارِى مِنْ خَلْفِ دارِك فرسخانِ) الذي يتماهى مع صوت أبي عمرٍو بن العلاء هو الصوت الثالث، الذي ينقل عنه سِيْبَويه عن طريق يونس، ونعته قول يونس بالزَّعم ؛لأنَّه لم يسمعه إلَّا عن طريقه ؛لذا يحمله مسؤولية هذا الرأي على الرغم من تماهيه مع هذا الزَّعم، ونعت هذا الرأي بأنَّه مذهبٌ قويٌّ .

وقد أوضح سِيْبَويه أنَّ أبا عمرٍو يريد بـ(مِنْ خلف) في ملفوظ(دارِى مِنْ خَلْفِ دارِك فرسخانِ)اسم مجرور بـ(من) وهو ليس خبرًا وإنَّما الخبر فرسخان فرفعه، وتقبل سِيْبَويه لهذا الزَّعم ؛لوجود نظير له في اللغة (فيها زيدٌ قائمٌ) فيها هنا ملغاة، أي: ليس خبر مقدم وإنَّما الخبر قائمٌ.

---

(١) الكتاب :٢/ ٢٨-٢٩ .

ومن المَواضِع التي عثرنا عليها في مدونة سِيْبَويه فيها ملامح تعدد الأصوات قوله:((ويونسُ يقولُ: هذا مِثْلُكَ مُقبِلًا، وهذا زيدٌ مِثْلُك، إذا قدَّمه جعله معرفة وإذا أخَّره جَعَلَهُ نكرةً، ومِنْ العرب مَنْ يوافِقُه على ذلك))[(١)]، الملفوظ (هذا مِثْلُكَ مُقبِلًا) الصوت الأول صوت سِيْبَويه ، والصوت الثاني صوت شيخه يونس ، والصوت الثالث(ومِنْ العرب مَنْ يوافِقُه على ذلك) لدينا ثلاثةُ أصواتٍ الأول (ذات الخِطاب) يتماهى مع الصوت الثاني، والصوت الثالث يتماهى مع الصوت الثاني، ومن المفترض أنْ يتماهى الثاني مع الثالث إلَّا أنَّ سِيْبَويه أراد أنْ يؤيد قول شيخه ؛ لأنَّ ما يقوله يونس يعارضه غيره من النَّحاة ؛لذا عزَّزه بالصوت الثالث الذي رُبَّما كان سِيْبَويه سمعه بنفسه ،أو عن طريق شيخه أبي الخِطاب الذي يسأله دائمًا عن اللغة واختلاف اللهجات .

ومِنْ الملفوظات التي حلَّلها سِيْبَويه تحليلًا خطابيًا وقوفه عند اسم العلم الخاص الذي لا يصلح أنَّ يكون صفةً ((واعْلمْ أنَّ(العلم الخاص) من الاسماء لا يكونُ صفةً؛ لأنَّه ليس بحليةٍ ولا قرابةٍ ولا مُبْهَمٍ، ولكنَّه يكونُ معطوفًا على الاسم كعطف(أجمعين)، وهذا قول الخليل ، وزَعَمَ أنَّه من أجل ذلك قال: يا أيُّها الرجلُ زيدٌ أَقبِلْ، قال: لو لم يكن على(الرَّجل) كان غيرَ منوَّنٍ))[(٢)].

الصوت الأول صوت سِيْبَويه الذي يتماهى مع الصوت الثاني صوت شيخه الخليل ناسبًا هذا الرأي برمته إليه، ثم عاد لينسب له صوتًا آخر نعته بالزعم؛ لتفرده بهذا الرأي الذي لم يسمعه من غيره، أو أنَّ سِيْبَويه أراد أنْ يُحمِّل الخليل مسؤوليته، لذا قال زعم ناسبًا له صوتًا ثالثًا يبدو أنَّ الخليل سمع قائله يقول هذا الملفوظ (يا أيُّها الرجلُ زيدٌ أَقبِلْ)، وهنا نجد الصوت الرابع هو صوت الخليل الذي يتماهى معه سِيْبَويه، محتجًا بحجة التنوين (زيدٌ)، وإنَّ زيدًا هنا عطف بيان، ولو جعله على النِّداء يمنع من التنوين ؛لأنَّه منادى مبني على الضم يا زيدُ، إنَّ الشخصيات المُتكلِّمة هي

---

(١) الكتاب :٤٣/٢ .

(٢) المصدر نفسه :٧٣/٢ .

سِيْبَويه، والخليل الذي تكرر الصوت له ثلاث مرات وكذلك القائل هذه العبارة من الاعراب ،أو من صنع الخليل للتمثيل؛ لإيصال الفكرة.

وفي مكان آخر من كتاب سِيْبَويه نقفُ على تعدد الأصوات ((وزَعَم الخليل أنَ قولهم: رَبِحَتُ الدرهمَ درهماً، محالٌ، حتَّى تقول: في الدرهمِ وللدّرهمِ. وكذلك وجدنا العربَ تقول. فإنْ قالَ قائلٌ: فاحذف حرف الجر وأنِّوه. قيل له: لا يجوز ذلك كما لا تقول مررتُ أخاك وأنت تريد بأخيك. فإنْ قال: لا يجوز حذفُ الباءِ من هذا قيل له: فهذا لا يقال أيضا. وقال الخليل : كَلّمَنِي يدُه في يدي الرَّفع لا يكون غيره؛ لأنَّ هذا لا يكون من صفة الكلام))[١]،الملفوظ : رَبِحَتُ الدرهمَ درهماً، محالٌ، حتَّى تقول: في الدرهمِ وللدّرهمِ، الصوت الأول صوت سِيْبَويه (ذات الخِطاب) ،والصوت الثاني صوت الخليل المُتكلِّم الفعلي الذي يرى هذا الملفوظ بهذه الشكل غير صحيح من الوجهة النَّحوية والدلالية ، وينقل رؤية شيخه الخليل الذي نعت قوله بالزَّعم ؛لتفرده بهذا الرأي ،أو هذا التحليل من مُبتكرات، وبناة أفكار الخليل لا ينازعه أحدٌ من النَّحويين، وبعد الصوت الفعلي الثاني يحضر صوت افتراضي يصطنعه سِيْبَويه محاججًا هذا الرأي ،أو هذه الفكرة (فإنْ قالَ قائلٌ: فاحذفْ حرفَ الجرِّ وأنِّوه، قيل له: لا يجوز ذلك كما لا تقول مررتُ أخاك وأنت تريد بأخيك)، وبعد هذا الصوت الثالث عاد الصوت الأول محاججًا للصوت الثالث ب حِجَاج لغوي قد ألفه المحاجج ؛ليصلَ إلى إقناعه من خلال اللغة ،واستعمال ملفوظ شبيه له لا يقبل المحاجج المُفْتَرَض حذف حرف الجر، وبذلك نجد في الملفوظ تساندًا بين الصوت الأول (ذات الخِطاب) ،والصوت الفعلي الصوت الثاني صوت الخليل، اللذين يتعاندان مع الصوت المُفترَض الذي عرضه سِيْبَويه، والذي يمثل صوتٌ مفترضٌ، وربَّما هو صوت سِيْبَويه يريد إيصال الفكرة ونضجها لِيطمئِنَ مُخاطبَه .

ومن ملفوظات سِيْبَويه التي تزخر بملامح تعدد الأصوات ((وقال الخليل: أشهدُ بأنَّك لذاهبٌ غيرُ جائزٍ، من قبل أنَّ حروف الجرِّ لا تُعلِّقُ، وقال: أقولُ أشهدُ إنَّه لذاهبٌ وإنَّه لمنطلقٌ، أُتبِعَ آخره أوله. وإنْ قُلْتَ: أشهدُ أنَّه ذاهبٌ، وإنَّه لمنطلقٌ، لم

---

(١) الكتاب :١/٥٠٥ .

يجزْ إلَّا الكسر في الثاني؛ لأنَّ اللام لا تدخل أبداً على أنَّ، وأنَّ محمولةُ على ما قبلها ولا تكون إلَّا مبتدأةً باللام))(١).

الملفوظ: أشهدُ بأنَّك لذاهبٌ غيرُ جائزٍ، الصوت الأول صوت سِيْبَويه (ذات الخِطاب) ،والصوت الثاني صوت الخليل الصوت الفعلي الذي يتماهى معه الصوت الأول، ثم عاد الصوت الأول ليتماهى مع الصوت الثاني المنسوب إلى الذات نفسها التي تماهى معها الصوت الأول في الملفوظ في أعلاها ،عاد سِيْبَويه ليعرض لنا صوتًا آخر للخليل يعرض أشكالًا ربَّما يعترض عليه مُعترض (أشهدُ إنَّه لذاهبٌ وإنَّه لمنطلقٌ، أُتبِعَ آخره أوله)، وقد تماهى معه الصوت الأول من غير اعتراض، وبعد ذلك يعرض إشكالًا آخرَ يعتقد سِيْبَويه، أنَّه رُبَّ سائلٍ يسألُ عن هذا الأسلوب، لِيجيبَ بجوابِ الخليل لِيقنعَ مُخاطَبه لِما يتمتعُ به الخليل من سلطة معرفية تذعن لها العقول في عصر سِيْبَويه في أقلِّ تقدير، أشهدُ أنَّه ذاهبٌ، وإنَّه لمنطلقٌ، لم يجزْ إلَّا الكسر في الثاني محاججًا لهذا الرأي بالحجة اللغوية مستعملًا أدوات الربط ال حِجَاجي لذلك؛ لأنَّ اللام لا تدخل أبداً على أنَّ، وأنَّ محمولةُ على ما قبلها ولا تكون إلَّا مبتدأةً باللام .

---

(١) الكتاب :٤/٢٨٥ .

المَبحث الثاني: المُتلفِّظ

يؤكد (ديكرو) أنَّ الفحص الدقيق لطبيعة معنى الملفوظ ، وتتبع الطريقة التي يلمح بها الملفوظ إلى فعل التلفظ به، ويبين أنَّ التعدد الصوتي لا يقف عند مجرد إبراز كثرة من المُتكلِّمين وإظهارها.

فقد ميَّز بين منتجين للخطاب: المُتكلِّمُ، أو المُتكلِّمون، المُتكلِّم هو المسؤول الأول عن القول المُتلفِّظ به، إنَّه يتركُ آثارًا في المُلفوظ تشير إلى وجود المُتكلِّمِ أو المُتكلِّمين من ورائه، مثال ذلك: ملفوظ (أشربُ باردًا) التي ترد على زجاجة العصير، إنَّ المُتكلِّمَ في هذه الملفوظ هو الضمير (أنا) الذي تشير إليه صيغة الفعل المضارع، أما المُتحدِّث ،أو المتحدثون، وقد يكون صانعه، أو صانعيه، وقد يكون مُسوِّقه، أو مسوِّقيه[(١)].

وإنّ التعدد الصوتي في المُتكلِّمين وإظهارهم بحسب (ديكرو) هو مجرد مظهر أول من مظاهر الأصواتية ، وهناك مظهر آخر للأصواتية هو الذي يمكن الحديث عنه انطلاقًا من مفهوم آخر وضعه (ديكرو)وهومفهوم المُتلفِّظ وقد بيَّن مفهوم المُتكلِّم في المبحث الأول ، فما المقصود بالمُتلفِّظ أو المُتلفظين؟ [(٢)].

إنَّ المُتلفظين هم أولئك الأشخاص الذين يفترض أنَّهم يعبرون عن ذواتهم داخل الفاعلية التلفظية من غير أنْ يكون ذلك بالكلام الظاهر والمُباشر ،أي : الكلام غير المُباشر، فكلامهم هو ممّا يُوحي به التلفظ، وعادة ما يرد في التلفظ الذي يُنسَبُ إلى مُتكلِّم مخصوص ما يُعبر عن وجهات نظر مُتلفظين آخرين ومواقفهم من غيرِ أنْ يكونَ لهم قول بالمعنى الواضح للكلمة، وإنَّ هؤلاء المُتلفظين يُنظر إليهم ضمن هذا التَّصور كأصوات لا تسند إلى مُتكلِّم ،أي :إنَّ المُتكلِّم لا يتحمل مسؤوليتها، ولكنَّها تتفاعل داخل نشاطه التلفظي[(٣)].

---

(١) يُنظر:المظاهر اللغوية للحجاج :١٧٥-١٧٦.

(٢) يُنظر: في تحليل الخطاب : ٣٢ .

(٣) يُنظر: المظاهر اللغوية للحجاج :٦٩ .

ويمكن القول :إنَّ المُتلفِّظَ هو الذي لا يملك السمات المميزة للمُتكلِّم كالتعيين بوساطة ضمير المُتكلِّم، يبقى المُتلفِّظ مُجَرَّد صوتٍ يعبِّر المُتلفِّظ عن وجهة نظره وموقعه، فالملفوظ على وفق هذا التَّصور، يمكنه أنْ يبرزَ أصواتًا أُخر غير أصوات المُتكلِّم تُسَّمى المُتلفظون، التي يفترض أنَّها تُعبّر عن نفسها من خلال التلفظ من غير أنْ تمنحَها كلمات محددة ، فهي إنْ تكلَّمَتْ فإنَّما هي تعبِّر عن موقعها ووجهة نظرها.

وقبل أنْ نعرض تعدد وجهات النظر التي عرضها سِيْبَويه في كتابه نعرض مثالًا نستقيه من القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ الدخان: ٤٩،قبل أنْ نتطرق إلى الصوت الآخر في هذا النص نراجع ما قاله المفسرون، يقول ابن عاشور في معنى هذه الآية:((خبَرٌ مُسْتعمَلٌ فِي التَّهكُّمِ بعَلاقةِ الضِّدِّيةِ، وَالمقصودُ عكسُ مدلولِهِ، أيْ أَنْتَ الذَّليلُ المهَانُ، وَالتَّأكيدُ لِلمعْنَى التَّهَكُّمِيِّ))[(١)]، وهذا التفسير فيه بُعد فكري مُستند إلى إرث لغوي عظيم يوحي إلى الباحث بعظمة هذا الموروث ، مقارب لما يعرض من تصورات لباحثين كبار من الغرب، هذا دليل على أنَّ التراث العربي كان سبَّاقًا إلى هذه النظريات التي تغافل عنها الباحثين العرب الذين وقعوا تحت تأثير السلطة المعرفية للغرب.

وأمَّا العلَّامة الطباطبائي في تفسيره لهذه الآية المباركة ،فيقول: ((خطاب يخاطب به الأثيم وهو يقاسي العذاب بعد العذاب، وتوصيفه بالعزة والكرامة على ما هو عليه من الذِّلة والآلام استهزاءً به تشديدًا لعذابه، وقد كان يرى في الدنيا لنفسه عزة وكرامة لا تفارقانه))[(٢)] ، وهذا النص يحسُّ قارئه كأنَّه يقرأ لمحلل متخصص في تحليل الخطاب النقدي ، ولا ننسى لما للعلَّامة الطباطبائي من بُعد فلسفي، يعتمد في جزءٍ منه على فكر الاعتزال، والحكمة المشَّائية[(*)] .

(١) التحرير والتنوير: ٣١٦/٢٥.

(٢) الميزان في تفسير القرآن :العَلَّامة السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت–لبنان،ط١، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م:١٨/١٥١.

(*) هي مدرسة فلسفية في اليونان القديمة، استمدوا أفكارهم من مؤسس تلك المدرسة الفيلسوف اليوناني أرسطو

وهذا التفسير مقارب لتصور (ديكرو) لمفهوم المُتلفِّظ ولاسيما للفرق الذي وضعه بين المُتكلِّم والمُتلفِّظ ،فهو مجعول لمعالجة ظواهر دقيقة لعدم الاضطلاع بالمسؤولية كالسخرية، فالسخرية مثلًا ،يضطلع المُتكلِّم بـ(الأقوال)وليس(وجهات النَّظر) التي يدافع عنها الملفوظ هذه قد تسند لشخص أي المُتلفظ الذي يعرض في التلفظ الساخر(١).

أمَّا التحليل ال حِجَاجي على وفق نظرية تعدد الأصوات فيظهر مخاطبة الله المعذبين:﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴾ الدخان:٤٩، فهو ينقل وجهة نظر هؤلاء المعذبين الذين كانوا يدَّعون أنَّهم من المعززين المكرمين بالدنيا، ولكن من غير أنْ يكونَ ذلك في صورة كلام صريح ومباشر ،وإنَّ القارئَ لهذه الآية الكريمة يعلم أنَّه غيرُ مقبولٍ عقلًا أنْ يصفَ الله تعالى هؤلاء الذين استحقوا عذاب جهنم بأنَّهم أعزاء مكرمون، فوجهة النظر هذه ينبغي إسنادها إلى متلفظ آخر حاضر بصوته في الملفوظ على وفق تدبير من المُتكلِّم الله (سبحانه تعالى) الذي يتيح له الفرصة للحضور بهذا الرأي، ولكن مصحوبًا بنوع من الاستهزاء الذي يُشْعِر به من السِّياق(٢).

ومن المعروف أنَّ أكثر مفسري هذه الآية الكريمة استعانوا بـ(أسباب النزول) في الإفصاح عن معنى الآية، وبوجهٍ عام، فإنَّ مفهوم المُتلفِّظ في ضمن النظرية الأصواتية يقدِّم حلًّا لظاهرة التهكم الخطابية يقول (ديكرو): ((إنَّ الكلام بأسلوب تهكمي يحصل حين يعتمد مُتكلِّم (ك) إلى عرض التلفظ كما لو كان يعبر عن موقف متلفظ (م)بحيث نعلم أن هذا المُتكلِّم (ك) لا يتحمل مسؤولية هذا الموقف، بل يعدُّهُ سخيفًا))(٣) ، ويشير (ديكرو) إلى أنَّ نظرية تعدد الأصوات تحل محل تساند الحجج، وتعاند الحجج التي تبنَّاها في كتابه (ال حِجَاج في اللغة)، فالملفوظ هنا

---

(١) يُنظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب:٩٩.

(٢) يُنظر: المظاهر اللغوية للحجاج :١٧٠.

(٣) المصدر نفسه:١٧١.

ينتظم على شكل دراما صغيرة ، فالمُتكلِّم يظهر كما لو كان مصدرًا للخطاب غير أنَّ المواقف المعبر عنها في الخطاب، يمكن أنْ تسندَ إلى متلفظين يترك بينهم وبينه مسافة(١).

ولنأخذ أمثلة من ملفوظات سِيْبَويه التي يبرز بها المُتلفظون ((هذه عشرون مِراراً، وهذه عشرون أضعافًا، وزَعَمَ يونس أنَّ قومًا يقولون: هذه عشرون أضعافُها، وهذه عشرون أضعافٌ، أي: مضاعفةٌ، والنَّصبُ أكثر، ومثل ذلك: هذا درهمٌ سواء. كأنَّه قال هذا درهم استواء، فهذا تمثيل، وإنْ لم يُتكلَّمْ به، قال عزَّ وجلَّ :﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ فصلت: ١٠،وقد قرأ ها ناسٌ:﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ فصلت: ١٠،قال الخليل جعله بمنزلة(أيامٍ مستوياتٍ)، وتقول: هذا درهمٌ سواءٌ، كأنَّك قلْتُ: هذا درهمٌ تام))(٢)، يريد القول إنَّ هناك من يقرأ (سواءٍ بالجر) وليس النصب كما هو مثبت بالمصحف الآن) وهناك من القراء مَن يقرأ (سَوَاءً) بالرَّفع.

ففي هذا الخِطاب نجدُ مُتكلِّمين ومُتلفظين، وما يعنينا في هذا الخِطاب هم المُتلفِّظون (وزَعَمَ يونس أنَّ قومًا يقولون، وقد قرأها ناسٌ)، فتنكيرها يدلُّ على العموم، ولم يُشرْ سِيْبَويه إلى هؤلاء المُتلفِّظين، كما ذكر المُتكلِّم (قال زَعَم يونس) يُريدُ أنْ يُفردَ يونس بهذا الرأي بناءً على سماعه من قومٍ نكرَّهم يونس من باب العموم، ربَّما يريد أنْ يقولَ هناك مَنْ يتكلَّمُ بهذه اللغة، فهؤلاء المُتلفِّظون، أوردهم سِيْبَويه (زَعَم يونس)، وهو يتماهى مع هذا الصوت، ليحتج بقراءة مُتكلِّمين نعتهم بناسٍ،(وقد قرأها ناسٌ) فسِيْبَويه يُنجز تلفظًا ويرفض مسؤوليته عنه؛ ليوجهه إلى نتيجةٍ بناءً على تساند حجتين، الأولى زَعَمَ يونس، وزَعْمُ يونس عنده مقبول، والأخرى وقد قرأها ناسٌ، يعتدُّ بقراءتهم من غير أنْ يتبنى هذا الصوت، ولكنَّه دَرَجَهُ في خطابه، وهو يرى النَّصب أكثر في كلامهم، لذا احتج بقول الخليل متبنيًا رأيه، من غير إلغاء أصوات

(١) يُنظر: المظاهر اللغوية للحجاج :١٧١.

(٢) الكتاب :٢/٢٠٢ .

أُخـر وردت فـي الخِطـاب ،والقـراءة التـي تضـمنها خطابـه ((وقَـرأَ الجمهُـورُ : سَـوَاءً بِالنَّصبِ على الحالِ وَأَبُو جَعْفَرٍ بِالرَّفْعِ، أَيْ :هوَ سوَاءٌ، وزيدُ بْنُ عَلِيّ وَالحَسَنُ وابْنُ أَبِـي إِسْحَاقَ وعمْرُو بْـنُ عُبَيْدٍ وعيسـى ويعقـوبُ: بِـالخَفضِ نَعْتًـا لِأَرْبَعَـةِ أَيَّـامٍ))[1].

وهذا الخِطاب الذي نسب فيه هذه القراءة إلى ناسٍ عُرفوا بالقرَّاء، وفيهم الحَسَنُ البصري وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، ويعقوب، وهم من القرَّاء المشهورين من غير أنْ يتبنى هذا الرأي وسمح له أنْ يبرز، ووظفه لأغراض تواصلية، وبذلك احتجَّ لِزَعْمِ يونس، ويتساند مع صوت شيخه الخليل إلى النتيجة المحتملة التي يرتضيها، من غير أنْ يترك الإشارة إلى الرأي الآخر المعزز بحجة القراءة، وهو قارٍ في ذهنه أهمية السلطة الدينية وتأثيرها لتقبل الحجة التي يسعى إلى نقلها إلى مُخاطَبِه، وإنَّ كلَّ ملفوظٍ من الملفوظات تتساكن فيه كثرة من الأصوات التي يصطلح عليها المُتلفِّظين، وكلُّ واحدٍ من هؤلاء المُتلفِّظين يرتبط بمُتكلِّمٍ يتحمل مسؤوليته والجملة مَنْ تلعب وظيفة التوجيه الحِجَاجي للملفوظ[2]

ويُكثر سِيْبَوِيه في خطابه من ذكر ملفوظ شيخه الخليل (هذا تمثيلٌ، وإنْ لم يُتكلَّمْ به)، كأنَّه يريد القول المستعمل في لغة العرب سواء ولم يستعمل استواء، وكأنَّه يقول: أُمَثِّلُهُ لك لتفهم المعنى((إنَّ التمثيل كلامٌ للناظر، يُفسِّر به كلام الواضع ليستقيمَ له إعرابه ووصفه ووضعه في نظامه ، وقد يُستغرق بالمثال في عمق نظري يصل به صاحبه إلى أنْ يجعل منه كلامًا يُمثل به ولا يُتكلَّم به... وعندما يَزْعُم الناظر النَّحوي أنَّ المُتكلِّم لمْ يتكلَّمْ بمثل هذه العبارات المُقدرة المصنوعة فلأنَّه قلَّد الواضع في ابتداع الكلام وصَنْعَةِ اللسان، مع ما بين الصُّنْعَتين من فوارق، ونسب المُتكلِّم إلى التشبيه بمن تكلَّم بشيء وما هو بمُتكلِّمٍ به...،ويُعَدُّ التمثيل غير المستعمل ضربًا من العبارات يُؤتى به للتفسير والتقريب ،ولِوصْفِ المعنى))[3]، وتحليله لملفوظ الخليل الذي كرره سِيْبَوِيه كثيرًا في كتابه على أنَّه يؤتى به للتفسير

(١) تفسير البحر المحيط :٩/٢٨٨.

(٢) يُنظر: المظاهر اللغوية للحجاج :١٧٨.

(٣) البُعد الاجتماعي التَّداولي في منهج سيبويه، بحث :٧٢٦ .

والتقريب، وليس كما يقول الدكتور عبد الغني الأسدي بأنَّه بنية عميقة، وطبق مقولات (تُشومِسْكِي) على هذا الملفوظ ،و سِيْبَويه تعامل مع الأداء وليس مع القدرة اللغوية كما خطط ونظّر (تُشومِسْكِي) .

لِنَقِفَ عند نصٍّ من نصوص سِيْبَويه تتجلى فيه ملامح تعدد الأصوات ((واعْلمْ أنَّه لا يقالُ قائمًا فيها رجلٌ، فإنْ قالَ قائلٌ: أَجْعَلُهُ بمنزلة (راكبًا جاء زيدٌ)، و(راكبًا مرَّ الرجلُ)، قِيلَ له: فإنَّه مِثْلُهُ في القياس؛ لأنَّ (فيها) بمنزلة (مرَّ)، ولكنَّهم كَرِهوا ذلك فيما لم يكنْ من الفعل؛ لأنَّ (فيها) وأخواتها لا يَتَصَرَّفْنَ تَصَرُّفَ الفعلِ، وليس بفعلٍ، ولكنَّهُنَّ أُنْزِلْنَ منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجرِه كما أَجْرَتْهُ العربُ واستحسنَتْ))(1) .

أوضّح لنا السَّيرافي قصد سِيْبَويه ((جُملة هذا الباب أنْ يكونَ اسمٌ مَنكورٌ له صفةٌ عليه، ويجوز نصب صفته على الحال، والعامل في الحال شيءٌ متقدم لذلك المنكور، ثم تتقدم الصفة، فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تحملَ على الحال ...إذا عمل في الاسم الذي الحال منه عامل لا يجوز تقديمه عليه، نحو حروف الجر، لم يجز تقديم الحال على عامله))(٢).

لا تهمنا الجنبة النَّحوية بقدر ما يهمنا الملفوظ بوصفه خطابًا ووجهتنا تعدد الأصوات وأهمية المُتلفِّظين في تماهي سِيْبَويه معها من غير تبني آرائهم، مع عراض آرائهم بوساطة أصواتهم، أو وجهات نظرهم في تقدم الصفة على الموصوف، ولماذا لا يجوز إعرابها صفة كما هي متأخرة؟ إنَّ تحليل الخِطاب على وفق نظرية تعدد الأصوات يساعدنا على فهم الخطاب، فالمُتلفِّظ الأول: قالَ قائلٌ، وهذا القائل صوت لمتلفظ يعرضه سِيْبَويه بخطابه من غير أنْ يتبنى رأيه، وإنْ وجد فيه بعض وجه المقاربة مع الملفوظ(راكبًا جاء زيدٌ)، و(راكبًا مرَّ الرجلُ) تماهى مع هذا المُتلفِّظ؛ لأقناعه بأنَّ مقصده، رُبَّما يصُحُ من ناحيةِ الشكلِ، ولكن نظرية العامل لا تسمح بعمل شبه الجملة عمل الفعل بالقوة نفسها، لذا جعل عمل شبه الجملة بمنزلة

(١) الكتاب :٢/٢٠٦ .

(٢) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ : السّيرافي:٦/٢٧٧.

الاسم الذي هو فرع بالعمل، وليس بمنزلة الفعل الذي هو الأصل في العمل، وعاد ؛ليعرض لنا متلفظًا أخر يرد على المُتلفِظ السائل، ويتماهى معه بالرَّد، ويوضح أنَّ في قوله جوانب صحيحة، لكن هناك مانعًا لهذا القول، لذا عرضه عن طريق متلفظ آخر ؛ ليتماهى معه عارضًا تنظيره، بحجج استقاها من الواقع اللغوي، وكلام العرب الذي يلزم به نفسه بصفته مُتكلِم، وما عرضه من متلفظين مفترضين أو حقيقيين، بعرض أصواتهم كمتلفظين ((إنَّ العلاقة بين المُتلفِظ والمُتكلِّم- بحسب ديكرو- شبيه بتلك العلاقة الموجودة في النَّصوص التمثيلية خصوصًا المسرحية بين الشخصية والكاتب))[1]، ولنبقى في ضمن النظرية الأصواتية بمنظور (ديكرو)، وأثرها ال حِجَاجي في تماهي (ذات الخِطاب) مع مُتلفظين يساند بعضهم ويعاند بعضهم؛ للوصول إلى نتيجة محددة، بمساعدة المَواضِع من غير الاعتماد على العوامل ال حِجَاجية أو الروابط ال حِجَاجية.

ولنأخذ ملفوظًا آخر تظهر ملامح النظرية الأصواتية به، مركزين على المُتلفِّظين، وإنْ نَشِرْ إلى المُتكلِّمين عرضًا ((فإنَّ قلْتَ: ما بالُ العربِ قد قالتْ: إنِّي وكأنِّي ولعلي ولكنِّي فإنَّهُ زُعِمَ أنَّ هذه الحروف اجتمع فيها أنَّها كثيرةٌ في كلامهم، وأنَّهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلمَّا كَثُرَ استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف، حذفوا التي تلي الياء، فإنَّ قُلْتَ: (لعلّي) ليس فيها نونٌ، فإنَّه زُعِمَ أنَّ (اللام) قريبٌ من (النون)، وهي أقربُ الحروف من (النون)، ألَّا ترى أنَّ (النون) قد تُدغَم مع(اللّام)حتى تُبدَلَ مكانَها (لامٌ)؛ وذلك لقُربِها منها، فحذفوا هذه(النون) كما يحذفون ما يكثُرُ استعمالهم إياه))[2].

نلحظ أنَّ سِيْبَويه بوصفه مُتكلِّمًا (ذات الخِطاب)يعرض أصواتًا متلفظين في أثناء خطابه المُوجَّه إلى مُخاطَبٍ مُفترَضٍ، وسِيْبَويه بوصفه مُتكلِّمًا في الخِطاب يتساند صوته مع صوت السائل المُفترَض؛ لمعرفة صوت المُتكلِّم الفعلي (قالت العرب)، هنا يتوافر صوتان صوت المُتكلِّم الفعلي ،وصوت سِيْبَويه الذي يتساند

(١) المظاهر اللغوية للحجاج :١٧٢.

(٢) الكتاب :٤/ ٣٧-٣٨ .

صوته مع صوت المُتكلِّم المفترض، وبعد تساند الأصوات إتجاه النتيجة، وورود هذا الاستعمال عن العرب، يظهر متلفظ يعرضه المُتكلِّم (ذات الخِطاب) المتمثل بصوت سِيْبَويه ، يتبنّى هذا صوت من غير أنْ يتحملَ مسؤوليته؛ لذا نعته (فإنَّهُ زُعِمَ) وقد جاء بصيغة المبني للمجهول؛ ليعرض صوته من غير أنْ يكونَ مسؤولًا عنه، محاججًا به أنَّ سببَ الحذفِ كُثْرَةُ الاستعمالِ؛ وبذلك تساند صوت سِيْبَويه مع صوت المُتلفِّظ زُعِمَ؛ ليقتنع سِيْبَويه برأيه، وقناعته تعزز النتيجة لقناعة المُخاطَب، ثم عاد ليذكر لنا صوتًا آخرَ يرى أنَّ لعلّ ليس فيها نون كيف حُذفت النون؟ وبهذا المُتلفِّظ أو لنقل صوت المُتلفِّظ الذي يتماهى معه صوت المُتكلِّم ليصل إلى نتيجة يُريد إيصالها المُتكلِّم التي عرضها عن طريق متلفظ يتبنّى صوته، ولا يتحمل مسؤولية هذا الصوت، (فإنَّه زُعِمَ)أنَّ (اللام) قريبٌ من النون، وهي أقرب الحروف من (النون)، ألَّا ترى أنَّ النون قد تُدغَم مع(اللام) حتى تبدَل مكانها اللام؛ وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه(النون) كما يحذفون ما يُكثر من كلامهم، وبذلك يتماهى مع صوت المُتلفِّظ ويصل إلى نتيجة غير محتملة ،ومحددة جواز حذف نون الوقاية لهذه الأسباب التي عرضها من خلال متلفظين، وتماهى معهم ؛ليصل إلى النتيجة التي يقنع بها المُخاطَب الكوني والخاص من غير أنْ يتحملَ مسؤولية هذه الأصوات.

وفي مكان آخر من كتاب سِيْبَويه نقفُ على تعدد الأصوات ((وزَعَم الخليل أنَّ قولَهم: (رَبِحَتُ الدرهمَ درهماً)، محالٌ، حتَّى تقولَ: (في الدرهمِ وللدّرهمِ)، وكذلك وجدنا العربَ تقولُ، فإنْ قالَ قائلٌ: فاحذفْ حرفَ الجرِّ وانوهِ، قيلَ له: لا يجوز ذلك كما لا يجوز مررتُ أخاك وأنت تريد (بأخيك)، فإنْ قال: لا يجوز حذفُ الباءِ من هذا قيل له: فهذا لا يقال أيضًا))(١).

إنَّ الملفوظ الذي عرضه سِيْبَويه من غير أنْ يتحمل مسؤوليته (فإنْ قالَ قائلٌ: فاحذف حرف الجرِّ وانوهِ)، نجد أنَّ وجهة النظر التي يشير إليها سِيْبَويه، ويتبنّاها من غير أنْ يتحمل مسؤوليتها ،وينسبها لقائلٍ غيرِ محددٍ، وهذا الصوت صوت آخر غير صوت المُتكلِّم (ذات الخِطاب)؛ لأنَّه لا يُعبِّر عن موقفه الفعلي، إي : إنَّ

(١) الكتاب :٥٠٥/١ .

المُتكلّمَ هو الذي سمح لهذا الصوت أنْ يبرزَ ،ووظّفَ ذلك لأغراض تواصلية معينة، وقد أُجيب هذا المُتلفِّظ بخطأ تصوره وقياسه بصوت متلفظ آخر لا يجوز ذلك كما لا يجوز مررتُ أخاك وأنت تريد (بأخيك)، ثم عاد صوت(ذات الخِطاب) صوت سِيْبَويه المُتكلِّم الأول ؛ لينقل صوتًا آخر من غير أنْ يتحمل مسؤوليته (فإنْ قال: لا يجوز حذفُ الباءِ من هذا قيل له: فهذا لا يقال أيضًا) ،وصوت سِيْبَويه الذي يمثل الصوت الأول يتماهى مع صوت شيخه الخليل على الرغم من نعته بالزَّعم ، وعرض لنا أصوات متعاندة تبنّاها من غير أنْ يتحمل مسؤوليتها؛ لِيعرضَها، ويحاججها حِجَاجًا لغويًا ،ولو رمزنا للمتلفظ الأول (ع) والمُتلفِّظ الثاني(ص) نَجِدُ (ع) يستنتج النتيجة(ن) من (فاحذفْ حرف الجرّ وانوِهِ) ص يستنتج (لا–ن) انطلاقًا من(مررتُ أخاك وأنت تريد (بأخيك) وهنا يأتي سِيْبَويه يتماهى مع (ص) المُتلفِّظ الثاني، أي: مع المُتلفِّظ الذي يساند (لا–ن) فتصير وجهة نظره هي وجهة نظر المُتلفِّظ الثاني، وبتعبير آخر فأنَّ المُتكلِّمَ يسمح لآراء المُتلفظين من غير أنْ تحملَ المسؤوليته عن المواقف التي يصدر عنها ذلك الملفوظ، وإنَّ معظم الملفوظات المنفية بحسب نظرية (ديكرو) تعبر عن تعارض بين موقفين متضادين تعزى الأولى إلى (المُتلفِّظ الإثبات) ،وتعزى الثانية إلى (المُتلفِّظ المنفي) أما ناطق الجملة فيتبنى الموقف ،أو الرأي الثاني.

ومن الملفوظات التي يحللها سِيْبَويه وقد عرض فيها مُتكلِّمين ومُتلفظين عند وقوفه على الخِطاب القرآني معالجًا حالة إعرابية وقف عندها محللًا النَّص تحليلًا نستشف منه تعدد الأصوات، والذي يهمنا أصوات يسند إليها رأيه، ولا يتحمل مسؤوليتها ((وأمَّا قولُهُ جل ثناؤه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ الأنبياء: ٣، فإنَّما يَجِيءُ على البدل، وكأنَّه قال: انطلقوا فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلانٍ على هذا فيما زعم يونس))[1].

نقف عند هذا الخِطاب الذي يعرض فيه سِيْبَويه أصواتًا لمتلفظين يتماهى معهم من غير أنْ يتحمل مسؤولية هذه الملفوظات ، بعد أنْ عرض قانون الشُّمول

(١) الكتاب :٢/١٠٧ .

في اتصال الضمائر بالفعل، والقاعدة العامة تُعرب هذه الضمائر فاعلًا، أو لنقل في محل رفع فاعل، ((واعلمْ أنَّ مِنَ العرب مَنْ يقولُ: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في(قالَتْ فُلانة)، وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة))[(١)]، أسماها سِيْبَويه لغة (أكلوني البراغيثُ).

وهي ظاهرة نحوية في بعض اللهجات العربية القديمة ، تقوم على إضافة واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو نون النسوة إلى الفعل المسند إلى فاعل ظاهر، وهذا الاستعمال اللغوي قليل ونادر على الرغم من وروده في النَّص القرآني ؛لذا نجد سِيْبَويه يُشير لها ،وعدم تُجرد الفعل من هذه العلامات، فيقال: أكلتني البراغيثُ، وأكلوني البراغيثُ لغة قليلة لطِّيّ، وأزد شنوءة، وبلحارث، وبعد أنَّ قدَّم أهم المعلومات التي يحتاجها المُخاطَب عن تجرد اتصال الفعل بضمائر الرَّفع في حالة إسناده إلى اسم ظاهر، وقد أشار إلى قلة من العرب مَنْ يتكلّم بغير ذلك استحضر شاهدًا شعريًا ؛ليعزز مَبْناه العَقَدي بأنَّ القرآن الكريم مخلوق ؛والدليل ورود فيه بعض لغات العرب قليلة الاستعمال فيه معززًا هذا الدليل ببيتٍ للفرزدق الذي كثيرًا ما يستشهد بشعرة في الضرائر[(٢)]:

ولكــنْ دِيــافيٌّ أَبــوهُ وأمُــهُ بحَـورانَ يعصِـرْنَ السّـليطَ أقاربُـهُ

نجدُ ملفوظ (يعصِرْنَ أقاربُهُ) فيه نون النسوة ضميرًا متصلًا في محل رفع فاعل، وقد جعله مؤنثًا ؛لأنَّه أراد بالأقارب الجماعات ،وأقاربُه فاعل اسم ظاهر، وهذا خرق للقاعدة النَّحوية التي ترى لا يجوز أنْ يكون فاعلان لفعلٍ واحد.

وما أريد قوله هناك متلفظون يتماهى معهم سِيْبَويه من غير أنْ يتحمل مسؤولية هذه الملفوظات، المُتلفِظ الأول (وكأنَّه قال: انطلقوا) المُتلفِظ الثاني (فقيل له: مَن؟) المُتلفِّظ الثالث (فقال: بنو فلانٍ)، إنَّ هذا الحوار الذي يصنعه سِيْبَويه ؛ليُبين وجهات النظر التي يعرضها من غير أنْ يتبنَّاها، أو أنَّه يقدِّم وجهات النظر

---

(١) الكتاب: ٢/١٠٧.

(٢) يُنظر: هامش الكتاب٢:/١٠٧ نقلًا عن ديوان الفرزدق :٥٠.

هذه بين المُتلفِّظين الذين يتماهى معهم من غير أنْ يعود على أحدهم الضمير (أنا)، وبعد هذا الحوار يعود إلى تحليل إسناد الفعل إلى الضمير (واو الجماعة) مع وجود الاسم الظاهر في الخِطاب القرآني، وينسب هذا الرأي إلى شيخه يونس ناعته بالزَّعم ؛ ليبتعد عن تحمل مسؤولية هذا الرأي مع قناعته بهذا الزَّعم وقبوله له إلّا أنَّه أبقاه في مسؤولية شيخه يونس ،وعرض له دليلًا على تبنّيه من غير تحمل مسؤولية وجهة النظر هذه، معززًا وجهة النظر هذه بشاهدٍ لشاعر اسلامي عُرِفَ بكثرةِ ضرائرِه اللغوية، واهتمام سِيْبَويه بشعر الفرزدق(ت:١١٠هـ) له بُعد أيديولوجي واجتماعي لمكانة الفرزدق الاجتماعية في بيئة البصرة ؛لأنَّه كان لغوياً فذّاً، فأدخل في الشعر العربي الكثير من الألفاظ العربية، وأحيا كثيراً من الكلمات التي اندثرت، ويقول أهل اللغة : ولولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة العربية[١].

ونأخذ مثالًا آخر يتحدث فيه سِيْبَويه عن ملامح تعدد الأصوات وهذه الأصوات بعضها لا يتحمل مسؤوليتها، بل يعرضها كصوت آخر داخل صوته (ذات الخِطاب) ، إذ يقول: ((وقال الخليل: مَنْ قال (يا زيدُ والنَضْرَ) فنَصَبَ؛ فإنَّما نَصَبَ لأنَّ هذا كان من المَواضِع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثرَ ما رأيناهم يقولون: (يا زيدُ والنضرُ)، وقرأ الأعرج: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ سبأ: ١٠ فرفعَ، ويقولون: يا (عمرُو والحارثُ). وقال الخليل : هو القياس، كأنَّه قال:(و يا حارثُ)، ولو حمل(الحارثُ) على (يا) كان غيرَ جائزٍ البتّةَ نَصَبَ أو رَفَعَ، من قبل أنَّك لا تنادي اسمًا فيه الألف واللام بـ (يا)، ولكنَّك أشركْتَ بين(النضر) والأول في(يا)، ولم تجعلها خاصة للـ (نضر)، كقولك ما مررْتُ بزيدٍ وعمرٍو، ولو أردت عملين لقلت ما مررْتُ بزيدٍ ولا مررْتُ بعمرٍو))[2]،أي :إنَّ سِيْبَويه يتوافق مع قراءة الرَّفع(والطَّيْرُ) ؛ليعضد ما سمعه وهو الأكثر العطف على اللفظ على المَوضِع

---

(١) محاضرات الاستاذ الدكتور صاحب أبو جناح مدونتي الخاصة.

(٢) الكتاب :٣/٧٧ .

إنَّ تعـدد الأصـوات فـي هـذا الخِطـاب يبـدو للباحـث واضـحًا ،أو لنقـل فـي الملفوظات التي عرضـها سِيْبَويه بخطابه عن صوت الخليل، وهو الصوت الرائد في الساحة البصرية، وعند تحليلنا لهذا الخِطاب على وفق نظرية تعدد الأصوات يمكن ملاحظة ما يلي: الصوت الأول صوت سِيْبَويه بوساطة الملفوظ (وقال الخليل مَنْ قال (يا زيدُ والنّضْرَ) فنصبَ فقد سمح سِيْبَويه لصوت آخر من غير أنْ يتحمل مسؤوليته بقولـه(مَنْ قال)،والصـوت الثـاني هـو صـوت الخليـل المُتكلِّم الفعلـي، هـذا التمهيد الذي يقدمه سِيْبَويه يقصد من ورائه تقديم أصواتٍ لمتلفظين يتبنى صوتهم من غير أنْ يتحمل مسؤوليته لهذه الأصوات؛ لذا استدرك ، فأما العرب فأكثرَ ما رأينـاهم يقولـون: (يـا زيـدُ والنضـرُ) بـالرَّفع علـى اللفظ، لا النَّصـب علـى الأصـل كمـا يقول شيخه الخليل ،وقد عزز حِجَاجه بقراءة قرآنية وقرأ الأعرج: ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ سبأ: ١٠ (وَٱلطَّيْرَ) بـالرَّفع، قد عرفهـا مَنْ اشتغل بالجانـب اللغـوي والنَّحـوي علـى وجـه الخصـوص، ليقـوي مُتبنـاه لهـذه الأصـوات التـي سـمعها، وهـي تتكامل مع صوت الخليل، ولكن سِيْبَويه يتماهى معها، ويعرض مثال مصنوعًا يرى فيه الخليل القياس ويقولـون: يـا عمرُو والحـارثُ، وقـال الخليل: هو القياس، وهذا الصوت نسبه سِيْبَويه إلى متلفظين يتبنى رأيهم من غير أنْ يتحمل مسؤوليته إتجاه هذه الأصوات، لذا أيده بصوت شيخه الخليل الذي يضـع شرطًا لهذا الأسلوب وهو التعريف ،ويراه الخليل شاهدًا على جواز رفع الاسم المعرف بـ (أل) المعطوف على منادى مفرد وليس فيه (أل) وهو المختار عند سِيْبَويه، ولا ننسى مبدأ التأدب الذي يبدو واضحًا في مناقشة سِيْبَويه لشيوخه ولاسيما شيخه الخليل.

وتعددت ملامـح النظريـة الأصـواتية فـي نظـر سيبويه النّحـوي، و تظهـر لنـا عند تحليله مـالا يصحُّ فيه الفصل بالضمير معنونًا هذا الباب بقولـه: ((هذ بابٌ لا تكون (هو) وأخواتُها فيه فصـلًا ،ولكنْ تكون بمنزلةِ اسمٍ مبتدإٍ، وذلك قولك: مـا أظُنُّ أحـداً هـو خيـرٌ منـك، ومـا أجعلُ رجـلًا هـو أكـرمُ منـك، ومـا إخـالُ رجـلًا هـو أكـرمُ

منك))[١] محاججًا لهذا الباب؛ لأنَّ الضمير الفصل لا يصلحُ بعد النَّكرة، كما لا يصلح أنْ يكون صفة، أو بدلًا ، وهذه الضمائر لا تصلح فصلًا إلَّا لمعرفة ، ولا تصلح وصفًا، ولا بدلًا إلَّا لمعرفةٍ، وبعد عرض القاعدة النَّحوية التي أفرد لها بابًا عاد ؛ليعرض لنا أصواتًا لمتلفظين خرقوا هذه القاعدة بناءً على قراءات قرآنية التي يذكرها سِيْبَويه كثيرًا بصفتها أصواتًا لمتلفظين يتبنّى رأيهم من غير أنْ يتحمل مسؤولية هذه الأصوات .

ومن هذه أصوات المُتلفِّظين الذين يذكرهم سِيْبَويه قوله:((وأمَّا أهل المدينة فَيُنزِلون(هو) ها هنا بمنزلتها في المعرفة، في كان ونحوها، وزَعَم يونس أنَّ أبا عمرٍو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابنُ مروانَ في ذِه في اللحن، يقول:(لَحنَ، وهو رجُلٌ من أهل المدينة)، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنَّه قرأ:﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾ هود: ٧٨، فنصب))[٢]، وعند تحليل هذه الملفوظات التي نجدُ أنَّ هناك لغة لأهل المدينة ينزلون ضمير الفصل (هُنَّ) منزلته في المعرفة ، وهذه بحسب مبدأ التعاون الذي يقر به سِيْبَويه خرقًا للقاعدة ، ولكنَّ سِيْبَويه يتعامل معه صوت آخر، من تعدد اللغات التي ينطق بها العرب، وهو في هذا التحليل يتقارب مع باختين عندما يتكلّم عن أصوات باللغات والأساليب وغيرها عند إشارته إلى اللغات التي عرضها (دوستويفسكي) في رواياته ، وهذا ما نلمسه باستعراض سِيْبَويه لكثير من اللغات لقبائل عربية، وبعض الباحثين أسماها لهجات عربية دوّنها بكلِّ أمانةٍ.

وبعد ذلك عرض صوت شيخه يونس الذي ينقل عن طريقه صوت النَّحوي وقارئ القرآن أبي عمرو بن العلاء(ت:١٥٤هـ)، الذي نعت هذه اللغة التي قرأ بها ابن مروان باللحن، وإنَّ هذه القراءة من وجهة نظره غير موفقة ،ثُمَّ يتماهى مع هذين الصوتين صوت يونس وصوت أبي عمرو ويعزز رأيهما بصوت ثالث صوت

---

(١) الكتاب :٤/٧٢ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

المُتلفِّظ شيخه الخليل عن طريق تثبيت قاعدة ينسبها إلى شيخه الخليل، ويتماهى معها ، مع ذهابه عدم قبوله لهذه القراءة على برغم من أنَّها لغة يستعملها أهل المدينة ،ولكنَّ يراها كما يراها شيخاه يونس والخليل غير مطابقة للمطّرد من كلام العرب ، وهناك ظاهرة تكاد تكون بارزة في تعامل سِيْبَويه مع القراءات أنَّه يتعامل معها عن طريق أصوات أخرى يعرضها ويتماهى معها من غير أنْ يتحمل مسؤوليتها، وإنَّ سِيْبَويه أسس مبدأ حاول إلزام نفسه به، تمثل في احترامه للقراءات؛ إذ القراءة عنده لا تخالف ؛لأنَّ (القراءة سُنَّة) وكان يتحاشى التصدي لنقدها ، وإنْ كان لا يرضى عن بعض وجوها من جهة العربية ، ويبقى صنيعه مع القراءات والقرَّاء أكثر تأدبًا[(١)]، والباحث لا يوافق ما ذهب إليه الدكتور مقبول ،بأنَّ سِيْبَويه يحترم القراءات ويعدها سُنة ، وهذا ما أكدته الدكتورة لطيفة عبد الرسول الموسوي من خلال محاضراتها لنا في المرحلة التحضرية ، التي ترى فيها بأنَّ سِيْبَويه لم يحترم القراءات، ولا يعدها سُنة ، وربَّما قال ذلك خوفًا من السلطة في وقته .

ومن الملفوظات التي نلمح فيها تعدد وجهات النظر التي تبنَّاه سِيْبَويه من غير أنْ يتحمل مسؤوليتها قوله: ((وقد ذَكَرَ لي بعضُهم أنَّ الخليلَ قال: (أنْ) مُضْمرةٌ بعد (إذن)، ولو كانت ممَّا يُضمَرُ بعده (أنْ) فكانت بمنزلة (اللام) و(حتى) لأضْمرتَها إذا قُلْتَ :عبدُ الله إذن يأتيك؛ فكان ينبغي أنْ تنصب إذن يأتيَك ؛لأنَّ المعنى واحدٌ، ولم يغيَّرْ فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيك عبد الله، كما يتغيَّرُ المعنى في (حتى) في الرَّفع والنَّصبِ، فهذا ما رووا، وأمَّا ما سمعْتَ منه فالأول))[(٢)] ، هنا سِيْبَويه يعرض أصوات متلفظين، لم يحددهم لا من العدد ولا من نوعية الأشخاص، بل عرض في حديثه عن مَنْ يسمع ،ويجالس الخليل ،ومعظمهم من طلبة العلم ولاسيما النَّحو، وإنَّ الخليل قال (أنْ) مضمرةٌ بعد (إذن) ، وهذا الصوت الذي يتلفظ به بعضهم، يقدِّمه سِيْبَويه من غير أنْ يتبنّاه، وكأنَّه غيرُ مقتنعٍ

(١) يُنظر: منهج سِيبَوَيْهِ في الاحتجاج للقراءات :الدكتور إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث ، أربد – الأردن / ط١، ٢٠١٠م : المقدمة .
(٢) الكتاب :١٢٨/٤ .

أنْ يكون هذا الرأي للخليل ، ويستعمل الرابط ال حِجَاجي(لو) ؛ليوضح عدم سداد هذا الرأي، بعقد مقابلة مع أدوات تقدر بعدها (أنْ)، ولو كانت ممَّا يُضمَرُ بعده (أنْ) فكانت بمنزلة (اللام) و(حتى) لأضْمرتَها إذا قُلْتَ :عبدُ الله إذن يأتيك؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، ولم يغيَّرْ فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيك عبد الله ، وقد عرض قبل هذا الخِطاب رأي الخليل الذي سمعه هو ، ومن غيره في كراساته ((واعلم أنَّ(إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعل معتمدٌ عليه ،فإنَّها ملغاةٌ لا تنصبُ البتَّةَ، كما لا تنصبُ (أُرى) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أُرى زيدٌ ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك: إنّي أُرى ذاهبٌ، فـ (إذن) لا تصل في ذا المَوضِع إلى أنْ تنصبَ كما لا تصل (أُرى) هنا إلى أنْ تنصبَ، فهذا تفسير الخليل، وذلك قولك: أنا إذن آتيك، فهي ههنا بمنزلة (أُرى) حيث لا تكون إلَّا ملغاة، ومن ذلك أيضاً قولك: إنْ تأتني إذن آتك؛ لأنَّ الفعل ههنا معتمد على ما قبل إذن))[(١)].

وقد قاس الخليل عمل الأداة على عمل الفعل (أُرى) الذي ينصب مفعولين إذا دلَّ على الرؤية القلبية، ومفعول واحد إذا دلَّ على الرؤية البصرية، وأحضر سِيْبَويه أمثلة على إبطال عمل (أُرى) إذا كان مسبوق باسم أو فعل ؛ ليعاند المُتلقِّظ الذي ينقل عن الخليل أو نقل مجموعة المُتلقِّظين الذين نعتهم (بعضهم) ،وينزه ساحة الخليل من هذا القول الذي لم يسمعه منه، فضلًا عن ذلك أنَّه غير مطابق لقواعد التي يقوم عليها النَّحو، لذا قدم رأي الخليل، وعرض أصوات لا يتحمل مسؤوليتها، وعارضها بالأدلة اللغوية التي تقنع المقابل بخطأ هذا الرأي ،ولم يسمعه من شيخه الخليل ،والذي سمعه هو الصواب ، وربَّما هناك رأي شائع في الدرس النّحوي ينقل هذا القول عن الخليل، فأراد تبرئة ساحة الخليل من ذلك ، وقد عارضه بحِجَاج لغوي مقنع معزز بالأدلة اللغوية التي تستعمل ،ومعروفة في الوسط النَّحوي ، ولا يخفى على قارئ الكتاب من استعمال سِيْبَويه لمبدأ التأدب .

(١) الكتاب :١٢٤/٤.

الخاتمة

بعد هذه الرحلةِ العلميةِ المُمتعةِ مع كتاب سِيْبَوَيْه ،كانت حصيلة الدراسة بعض النتائج التي رُقِنَتْ على النحو الآتي :

١- إنَّ مفهوم(زَعَم) عند سِيْبَوَيْه هو قولٌ أو رأيٌ أو سماعٌ، ينفردُ به أحدُ شيوخِه، وقد يعني درجة من دون اليقين لكنَّها فوق الشَّك، وقد تعني مُجرَّد قال، فزَعَم بمعنى قال من غير الالتفات إلى درجة الصدق.

٢- استعمال سِيْبَوَيْه لمفهوم (زَعَمَ) مع خمسةِ من شيوخه بحسب الأهمية: الخليل، ويونس،و أبو الخطاب، وعيسى بن عُمر ،و هارون، واستعمل سِيْبَوَيْه مفهوم(زعموا) عندما يريد غير هؤلاء الخمس غالبًا .

٣-إنَّ مفهوم (زَعَمَ) يُفْهَمُ منه- وبحسب ما يراه المعجميون- عدمُ التَّيقنِ من صحة الخبر على وجه الإثبات، ويستعمل القرآن الكريم الزَّعم بمعنى التكذيب غالبًا.

٤- إنَّ ملامح نظرية تعدد الاصوات التي وظَّفها سِيْبويه في صرحه النظري تقوم على وصف أنَّ كلَّ ملفوظٍ يمثل تعدداً في وجهات النظر ، بعضها يمكن أنْ يخالف وجهة نظر المُتكلِّم نفسه، ومن ثَمَّ، يصبح كلُّ ملفوظٍ تشهيداً لحوار مصغر بين عدد من المتلفظين .

٥- يُقلِّبُ سِيْبَوَيْه المعنى ويتابع ما يحمله الخطاب من مقاصد لا ما يحمله المعنى الحرفي، فإذا اقتضى المعنى السِّياقي يتبنّاه ، ويحثُّ عليه وقد استلهم من شيخه الخليل فكرة وضع حد فاصل بين ما يعنيه الملفوظ المعطى ، وما يعنيه استعمال الملفوظ.

٦-العامل النَّحويّ عند سِيْبَويه ليس هو إحداث العلامة الإعرابيّة، ولا تنحصر وظيفة العامل النحويّة في ذلك، إذ وظيفته تتعدَّى ذلك إلى تكوين الجملة وبنائها ونسج العلاقات النحويّة فيها، أمَّا العلامة فهي -بحسب تصوّر سِيْبَويه - قرينة تصاحب ما يقوم به العامل من عمل، وليست هي إيَّاه .

٧- يتعامل سِيْبَوَيْه مع القراءات عن طريق أصوات أخرى يرضها ويتماهى معها مِنْ غيرِ أنْ يتحملَ مسؤوليتها، وإنَّ سِيْبَوَيْه أسس مبدأ حاول إلزام نفسه به ، تمثل في احترامه للقراءات، وكان يتحاشى التصدي لنقدها ، وإنْ كان لا يرضى عن بعضها ، ويبقى صنيعه مع القراءات والقرّاء أكثر تأدبًا، وحريصًا على توجيهها الوجهة التي تجعلها إحدى اللهجات العربية التي تبدو أقل شهرة من غيرها.

٨-إنَّ سِيْبَوَيْه في تحليله للنصِّ القرآني الكريم يعتمد السِّياق اللغوي ولا يعوّل على أسباب النزول التي تعدُّ سياقًا خارجيًا ،ربَّما لعدم قناعته بروايات أسباب النزول، وهذه سمة بارزة في تحليله لكثير من النصوص القرآنية الكريمة،

٩- إنَّ سِيْبَوَيْه في الآراء اللغوية التي تستند إلى أصل اعتزالي لا ينسبها إلى الخليل ،بل يستنبطها بالمدارسة مع شيخه لترسيخها قاعدة خطابية تستمد من الفكر الاعتزالي.

ثَبْتُ المصادر والمراجع

القرآن الكريم

(أ)

(١) إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر :أحمد بن محمد الدمياطيّ، الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان،ط٣، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م .

(٢) أساس البلاغة : محمود بن عمر الزمخشري(المتوفى :٥٣٨هـ) ،دار صادر بيروت – لبنان ،١٩٧٩م .

(٣) استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري، بنغازي – ليبيا، ط١ ، ٢٠٠٤م.

(٤) الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سِيْبَوَيْه : د. إدريس مقبول ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ط١،٢٠٠٦م .

(٥) الأسس اللغوية لعلم المصطلح: د. محمود فهمي حجازي ، مكتبة غريب ، ط١، ١٩٩٣م.

(٦) إشكالات النص دراسة لسانية نصية : د. جمعان بن عبدالكريم ،النادي الأدبي بالرياض والمركز الثقافي العربي ، ط١، ٢٠٠٩م .

(٧) إشكاليات الحجاج في المفهوم والتوصيف: د. صلاح حسن حاوي ،سلسلة البلاغة الجديدة وتحليل الخطاب ، دار شهريار ، البصرة – العراق ، ط١، ٢٠١٨م .

(٨) أصل العدل عند المعتزلة :د. هانم إبراهيم يوسف، دار الفكر العربي، مصر ،ط١، ١٩٩٣م.

(٩) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: د محمد الشاوش المؤسسة العربية للتوزيع ،تونس ، ط١، ٢٠٠١م.

(١٠) أصول الخطاب الفلسفي (محاولة في المنهجية) :د. محمود يعقوبي ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،ط١، ١٩٩٥م .

(١١) أصول النحو العربي: د. محمود نحلة، دار العلوم العربية ، بيروت ١٩٨٧م.

(١٢) الأصول والفروع في كتاب سِيْبَوَيْه : د عبد الحليم محمد عبد الله ، دار الكتب العلمية،ط١: ٢٠١٧م.

(١٣) إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين مختارات معرفية ، بأشراف د. عزين مجذوب: المجمع التونسي للعلوم والآداب، بيت الحكمة، ط١ ، ٢٠١٢م

(١٤) الأغراب في جدل العراب ولمع الادلة : ابن الأنباري (المتوفى ٥٧٧هـ) تحقيق : سعيد الأفغاني منشورات الجامعة السورية ، ط١، ١٩٥٨م .

(١٥) الاقتراح في أصول النحو : جلال الدين السيوطي ،تحقيق: عبد الحكيم عطية مراجعة علاء الدين عطية، دار البيروتي- دمشق،ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(١٦) الاقتضاء وانسجام الخطاب : د. ريم الهمّامي، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بيروت –لبنان، ط١، ٢٠١٣ م .

(١٧) الإلهيات على هدى الكتاب و السنة و العقل : آية الله الشيخ جعفر السُبحاني ، مُحاضرات العلامة، طبعة مؤسسة الإمام الصادق (عليه السَّلام) ، قم – إيران .

(١٨) الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة –دراسة نحوية تداولية :د. خالد ميلاد، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس،ط١، ١٤٢١هـ –٢٠٠١م .

(١٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية،ط١ ، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

(٢٠) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير الإسكندري (المتوفى ٦٨٣هـ)، دار الكتاب العربي بيروت- لبنان،ط٣، ١٤٠٧هـ .
(٢١) أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمّادي صمود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية ، تونس،ط١، ١٩٩٨م.
(٢٢) أوائل المقالات: الشيخ المفيد (المتوفى:٤١٣هـ) تحقيق الشيخ إبراهيم الأنصاري ، المؤتمر العالمي الألفية الشيخ المفيد،ط١، بدون سنة طبع.
(٢٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
(٢٤) الأيديولوجيا وتمثلاتها الفلسفية في الفكر العراقي الحديث : علي حاكم صالح ،دار الكتاب الجديد المتحدة ،ط١، ٢٠١٧م .
(٢٥) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ) تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت ،ط١، ١٩٨٠م.

(ب)

(٢٦) البحر المحيط في التفسير: أبو حيَّان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت–لبنان،ط١، ١٤٢٠هـ.
(٢٧) البُعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني: د. قدور عمران، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ٢٠١٢م .
(٢٨) البلاغة والخطاب:د محمد شبَّال ، منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠١٤م.
(٢٩) البنيوية في اللسانيات: د. محمد الحناش ، دار الرشاد الحديثة ،المغرب ط١، ١٩٨٠ م .

(٣٠) البيان والتبيين: عمرو بن بحر الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي ،مصر،ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

(ت)

(٣١) تبسيط التداولية: بهاء الدين محمد مزيد ،شمس للنشر والتوزيع، القاهرة،ط١،٢٠١٠ م.

(٣٢) تجديد المنهج في تقويم التراث: د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، ط٢٠١٢،٤م .

(٣٣) التحاجج، طبيعته ومجالاته ووظائفه: تنسيق حمّو النَّقاري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

(٣٤) التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ مـ.

(٣٥) التحليل الحجاجي للخطاب: إشراف وتقديم د.أحمد قادم، د.سعيد العوادي، بحوث مُحكَّمة ، كنوز المعرفة، ط١، ٢٠١٦م .

(٣٦) تحليل الخطاب الإعلامي ، أطر نظرية ونماذج تطبيقية :د . محمد شومان ، مكتبة النقد الادبي، الدار المصرية اللبنانية،ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م .

(٣٧) تحليل الخطاب (التحليل النصي في البحث الاجتماعي) : نورمان فيركلاف، ترجمة د. طلال وهبة ، مراجعة د. نجوى نصر، منتدى مكتبة الاسكندرية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٩م .

(٣٨) تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية: د. عُمر بلخير ، منشورات الاختلاف ، الجزائر، ط ١، ٢٠٠٣م.

(٣٩) التحليل النقدي للخطاب نماذج من الخطاب الإعلامي : د. منية عبيدي، كنوز المعرفة ، ط١، ٢٠١٦م

(٤٠) تحليل الخطاب وتجاوز المعنى ،نحو بناء نظرية في المسالك والغايات : د. محمد محمد يونس علي، دار كنوز للمعرفة ، ط١، ٢٠١٦م.

(٤١) التداوليات وتحليل الخطاب :د . جميل حمداوي، مكتبة المثقف،ط١، ٢٠١٥م.

(٤٢) التداوليات علم استعمال اللغة:د. حافظ اسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث،ط١، ٢٠١٤ م.

(٤٣) التداوليات وتحليل الخطاب بحوث محكّمة، الإشراف والتقديم د. حافظ إسماعيلي علوي، د. منتصر أمين عبد الرحيم ، كنوز المعرفة ، ط١ ، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

(٤٤) تداولية الخطاب الروائي من انسجام الملفوظ إلى انسجام التلفظ :د حياة مختار أم السعد كنوز المعرفة،ط١، ١٤١٥هـ -٢٠١٥م.

(٤٥) التداولية: جورج يول، ترجمة قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط١،٢٠١٠م .

(٤٦) التعجب في اللغة العربية من الفكر اللغوي القديم إلى النحو الوظيفي : د. نعيمة الزهيري ، منشورات الاختلاف ، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

(٤٧) التعريفات : علي بن محمد بن علي الجرجاني(المتوفى٨١٦هـ) ، حققه وقدّم له ووضع فهارسه إبراهيم الأبياري ، دار الريان للتراث، بدون سنة الطبع ولا تاريخ الطبعة.

(٤٨) التفسير الكبير: محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ،ط٣، ١٤٢٠ هـ.

(٤٩) التفكير الدلالي عند المعتزلة : دعلي حاتم الحسن، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١ ، ٢٠٠٢م.

(٥٠) تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط١، ٢٠٠١م .

(٥١) التواصل الاجتماعي: د.حلمي ساري، كنوز المعرفة ،ط١، ٢٠١٦م.

(ج)

(٥٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ) ،تحقيق عبد القادر الأرناؤوط و بشير عيون، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان ،ط١، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.

(٥٣) الجامع لأحكام القرآن:القرطبي(المتوفى ٦٧١ هـ) ،تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية ،ط٢ ، ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م .

(٥٤) جمهرة اللغة :لأبي محمد بن الحسن بن دريد، حقَّقه وقدَّم له الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط١ ،١٩٨٧م.

(ح)

(٥٥) حاشية الصَّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك : محمد علي الصَّبان ، دار الكتب العلمية ،بيروت– لبنان،ط١، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م.

(٥٦) الحجاج بين المنوال والمثال نظرات في أدب الجاحظ وتفسيرات الطبري: د.علي الشعبان، ط١، مسكيلياني للنشر والتوزيع–تونس، ٢٠٠٨م.

(٥٧) الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية : عبد الله صولة، دار الفارابي ، بيروت–لبنان،ط١ ، ٢٠٠٧م.

(٥٨) الحجاج مفهومه ومجالاته ،دراسة نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة ، إشراف د. حافظ إسماعلي علوي ، عالم الكتب الحديث، أربد –الأردن ،٢٠١٠م.

(٥٩) الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل (بحث في الأشكال والاستراتيجيات) :د. علي الشبعان ،دار الكتاب الجديد المتحدة،ط١، ٢٠١٠م .

(٦٠) الحوار وخصائص التفاعل التواصلي ، دراسة في تطبيقية في اللسانيات التداولية: د. محمد نظيف ، أفريقيا الشرق–المغرب ،ط١ ،٢٠١٠م.

(خ)

(٦١) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط٤، ٢٠٠٢م.

(٦٢) الخطاب القرآني دراسة في البُعد التداولي، مؤيد عبيد آل صوينت، ط١، مكتبة الحضارات، لبنان، ١٤٣٠هـ–٢٠١٠م.

(٦٣) الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية : د . عبد الرحمن الحاج صالح ، سلسلة علوم اللسان عند العرب (٣)،موفم للنشر ،الجزائر،٢٠١٢م.

(٦٤) الخطاب والتغيّر الاجتماعي : نورمان فيركلف ، ترجمة :محمد عناني، المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٥م.

(٦٥) الخطاب والسلطة : فان دايك ،ترجمة غيداء العلي مراجعة وتقديم عماد عبد اللطيف، المركز القومي للترجمة ،ط١، ٢٠١٤م .

(٦٦) الخطاب والنظرية والإجراء: د. نعمان عبد الحميد بوقرة، دار جامعة الملك سعود للنشر ،ط١، ٢٠١٥م.

(٦٧) الخطابة : أرسطو :ترجمة عبد الرحمن بدوي ، دار القلم ،بيروت ، وكالة المطبوعات الكويت ،ط١،١٩٧٩م .

(د)

(٦٨) الدُرُ المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى ٧٥٦هـ)،تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

(٦٩) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها : د. صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان –الأردن ،ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٧٠) دراسة اللغة : جورج يول : ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، جداول للنشر و الترجمة والتوزيع ،بيروت –لبنان، ط١، ٢٠١٧م.

(٧١) ديوان امرِئ القيس: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، (المتوفى: ٥٤٥ م)اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة ، بيروت–لبنان ،ط٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

(٧٢) ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك ،دراسة وشرح وتحقيق أسماء أبو بكر أحمد،، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان،ط١: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(ر)

(٧٣) رسائل الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن محبوب الليثي الكناني : ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة،١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

(ز)

(٧٤) الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية : محمد الملاخ، منشورات الاختلاف ،ط١، ٢٠٠٩م .

(س)

(٧٥) سنن أبي داود :أبو داود سليمان ابن الأشعث السجستاني(المتوفى ٢٧٥هـ) تحقيق محمد محيّ عبد الحميد، المكتبة العصرية ،صيدا - بيروت :٢٢٢/٤.

(٧٦) سياق الحال في كتاب سِيْبَوَيْه: دراسة في النحو والدلالة: د. أسعد العوادي، دار الحامد، الاردن ،ط١، ٢٠١١م.

(٧٧) سِيْبَوَيْه في كتب اللغويين الغربيين كتاب ميخائيل كارتر (سِيْبَوَيْه) أنموذجًا: د. هدى فتحي عبد المعطي ، مؤسسة حورس. الدولية ،ط١، ٢٠١٣م.

(٧٨) سِيْبَوَيْه معتزليًا حفريات في متيافيزيقا النحو العربي: د. ادريس مقبول ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط١، ٢٠١٥م .

(ش)

(٧٩) الشاهد وأصول النحو في كتاب سِيْبَوَيْه: د خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .

(٨٠) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، تحقيق وتقديم د.عبد الكريم عثمان ، الناشر مكتبة وهبة ، ط٣، ١٩٦٦م .

(٨١) شرح المفصل للزمخشري: المعروف بابن يعيش ابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

(٨٢) شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الأشبيلي (المتوفى٦٦٩ هـ)، تحقيق الدكتور صاحب جعفر ابو جناح ، القاهرة ، ١٩٧٩م.

(٨٣) شرح عيون كتاب سِيْبَوَيْه : أبو هارون بن موسى القرطبي (المتوفى ٤٠١هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م .

(٨٤) شرح كتاب سِيْبَوَيْه: لأبي سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين ، شركة القدس،ط١،١٤٣٨- ٢٠١٧م.

(٨٥) شرح كتاب سِيْبَوَيْه : السِيرافي (المتوفى: ٣٦٨ هـ): تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،ط١، ٢٠٠٨ م.

(٨٦) شرح كتاب سِيبَوَيْهِ :علي بن عيسى الرُّماني (المُتوفى ٣٨٤هـ) إعداد و تحقيق د. عثمان غزال ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة –مصر ، ط١، ١٤٣٧هـ–٢٠١٦م .

(٨٧) شعرية دوستويفسكي: ميخائيل باختين: ترجمة الدكتور جميل نصيّف التكريتي، مراجعة الدكتورة حياة شرارة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب،١٩٨٦ م.

(ص)

(٨٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى: ٣٩٣هـ)،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت،ط٤ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٨٩) الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، نهاد الموسى، دار الشروق، ٢٠١٠م .

(ض)

(٩٠) ضحى الإسلام، : أحمد أمين، دار الكتاب العربي، ط١٠، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ .

(ع)

(٩١) علم التخاطب الاسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الاصول في فهم النَّص : د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الاسلامي ، ط١، ٢٠٠٦م.

(٩٢) العلامات والاشياء كيف نُعيد اكتشاف العالم في الخطاب؟، د عبد الفتاح أحمد يوسف، دار الروافد الثقافية –ناشرون،ط١، ٢٠١٦م .

(٩٣) علم الكلام والفلسفة : مقداد عرفة منسية، دار الجنوب ، تونس ، ط١، ١٩٩٥م .

(٩٤) علم اللغة الاجتماعي(مدخل): د. كمال بشر دار غريب – القاهرة،ط١، ١٩٩٢م.

(٩٥) عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج :د. عبد السلام عشير، أفريقيا الشرق ،ط٢،٢٠١٢م.

(٩٦) العوامل الحجاجية في اللغة العربية د. عزالدين الناجح، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع ، تونس، ط١، ٢٠١١م.

(ف)

(٩٧) الفَرْقُ بين الفِرَقِ وبيان الفِرْقةِ الناجية منهم :عبد القاهر بن طاهر البغدادي (المتوفى٤٢٩هـ) تحقيق لجنة أحياء التراث العربي ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥ ،١٩٨٢م.

(٩٨) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، الكتاب الأول باب ذكر المعتزلة من مقالات الإسلاميين : أبو القاسم البلخي (المتوفى ٣١٩هـ) ،تحقيق فؤاد سيِّد رئيس قسم الإرشاد باحثي المخطوطات بدار الكتب المصرية ، الدار التونسية للنشر، بدون تاريخ.

(٩٩) فعل القول من الذاتية في اللغة :أوريكيوني : ترجمة د. محمد نظيف، أفريقيا الشرق المغرب ،٢٠٠٦م.

(١٠٠) الفهرست: ابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان،ط٢ ،١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

(١٠١) في التحليل النقدي للخطاب :د محيي الدين محسّب، كنوز المعرفة،ط١، ٢٠١٩م .

(١٠٢) في تحليل الخطاب: د. حاتم عبيد ،دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ،ط١، ٢٠١٣م.

(١٠٣) في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي: د .نهاد الموسى ، كنوز المعرفة،ط١ ، ٢٠١٤م.

(١٠٤) في اللسانيات التداولية ، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم : خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر، الجزائر ،ط١، ٢٠٠٩م.

(١٠٥) في بلاغة الحجاج نحو مقاربة بلاغية حجاجية لتحليل الخطاب :د. محمد مشبال ،دار كنوز المعرفة، ط١، ٢٠١٦م.

(١٠٦) في نظرية الحجاج :دراسات وتطبيقات: عبد الله صولة مسكيلياني للنشر ، تونس،ط١ ، ٢٠١١م .

(ق)

(١٠٧) القاموس الموسوعي للتداوليّة: جاك موشلار- آن ريبول، ترجمة: مجموعة من الباحثين، إشراف: د. عزالدين المجدوب، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس،ط١، ٢٠١٠م.

(١٠٨)القراءات الشّاذة وتوجهها النَّحوي : د. محمود أحمد الصغير دار الفكر المعاصر ، بيروت–لبنان ، ط١، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م .

(١٠٩) قراءة جديدة في كتاب سِيْبَوَيْه :د. سعيد جاسم الزبيدي، كنوز المعرفة ، ط١، ٢٠١٨م .

(ك)

(١١٠) الكامل في التاريخ: ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان،ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(١١١)الكتاب :كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسِيْبَوَيْه (المتوفى: ١٨٠هـ) تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي ،تحقيق الدكتور محمد كاظم البكاء ، منشورات زين الحقوقية والأدبية –المكتبة الأدبية المختصّة النجف الأشرف،ط١،١٤٣٥-٢٠١٥م.

(١١٢)الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سِيْبَوَيْه (المتوفى: ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(١١٣) كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية في مصر، إعداد د. محمد داود وآخرين، عرض على المجمع وصدر بالجلسة الثانية والثلاثين من مجلس الدورة السادسة والستين في ٢٣/ ذي الحجة ١٤٢٠هـ – ٢٩ مارس ٢٠٠٠، وبالجلسة الخامسة عشرة في٧ محرّم الحرام،١٤٢١هـ – ١٢ نيسان،٢٠٠٠.

(١١٤) كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: ١٧٥هـ)،تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية ،١٩٨٥م.

(١١٥) كتاب المجموع في المحيط بالتكليف: القاضي عبد الجبار، تحقيق يان بيترس ، دار المشرق ،بيروت –لبنان،ط١، ١٩٩٩م .

(١١٦) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي بيروت– لبنان،ط٣، ١٤٠٧هـ.

(١١٧) الكلام على الكلام في التراث مداخل لمقاصد التعريب والتديين:د. رشيد يحياوي ،كنوز المعرفة.ط١، ٢٠١٥م .

(١١٨) الكُليات: معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية: الكفوي تحقيق عدنان درويش، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.

(ل)

(١١٩) لسان العرب: جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت،ط٣، – ١٤١٤ هـ– ١٩٩٤م.

(١٢٠) لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب :حمو الحاج ذهبية، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة تيزي وزو،ط٢، ٢٠١٢م.

(١٢١) لسانيات الخطاب ،الأسلوبية والتلفظ والتداولية : صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع ،ط١، ٢٠١٠م .

(١٢٢) اللسانيات العربية رؤى وآفاق، اللسانيات النظرية موسوعة لسانية أشرف عليها وحررها الأستاذ المساعد الدكتور حيدر غضبان، عالم الكتب الحديث ، أربد –الأردن ، ط١، ٢٠١٩م .

(١٢٣) لسانيات النص ،مدخل إلى انسجام الخطاب : د .محمد خطابي، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠١م .

(١٢٤) اللسانيات مقدمِة إلى المقدِّمات :د جين إتشسن: ترجمة وتعليق: عبد الكريم محمد جبل ، المركز القومي للترجمة ، ط١، ٢٠١٦م.

(١٢٥)اللغة العربية معناها ومبناها :د. تمام حسان، عالم الكتب ،ط٥ ،٢٠٠٦م.

(١٢٦) اللغة والسلطة : نورمان فيركلف : ترجمة محمد عناني ،المركز القومي للترجمة،ط١، ٢٠١٦م.

(١٢٧) اللغة والجنس حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة: د. عيسى برهومة، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان – الأردن٢٠٠٢م.

(١٢٨)الله والإنسان في القرآن علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم: توشيهيكو إيزوتسو، ترجمة وتقديم ،د.هلال محمد الجهاد، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان ،ط١، ٢٠٠٧م.

(م)

(١٢٩) ما الخطاب وكيف نحلله :د. عبد الواسع الحميري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١،٢٠٠٩م.

(١٣٠) المحرر الوجيز : عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الاندلسي(ت: ٥٤٢هـ)تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ –٢٠٠١م.

(١٣١) المحيط بالتكليف: القاضي عبيد الجبار: تحقيق عمر السيد عزمي، مكتبة الازهرية للتراث سلسلة تراثنا ،ط١، ١٩٨٢م.

(١٣٢) المحيط في اللغة،:الصاحب بن عباد (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق محمد عثمان ،دار الكتب العلمية ،بيروت –لبنان ، ٢٠١٠م.

(١٣٣) المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف ،١٩٦٨م.

(١٣٤)مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ،ط ٢، ١٩٥٨ م.

(١٣٥)المركب الاسمي في كتاب سِيْبَوَيْه : علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف ،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، الرياض– المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٨هـ –٢٠٠٧م .

(١٣٦) المستشرقون في التراث النحو العربي: د. عبد المنعم السيد أحمد، كنوز المعرفة،ط١، ٢٠١٦م.

(١٣٧) المستصفى من علم الأصول: أبو حامد الغزالي(المتوفى:٥٠٥هـ)، اعتناء الشيخ الدكتور ناجي السويد المكتبة العصرية ، بيروت ،ط١، ٢٠٠٧م.

(١٣٨) مصطلح الكلام في كتاب سيبويه دراسة لغوية :د. عبد الجبار عبد الامير هاني، مؤسسة السَّياب للطباعة والنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٤م.

(١٣٩)المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية ، بوطارت محمد الهادي وآخرون ، دار الكتاب الحديث ، ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م.

(١٤٠) المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب : دومينيك مانغونو ،ترجمة محمد يحياتن الدار العربية للعلوم ،ط١، ٢٠٠٨م.

(١٤١) المُضمر :كاترين أورويكيوني ،ترجمة ريتا خاطر،المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،ط١، ٢٠٠٨م.

(١٤٢)المظاهر اللغوية للحجاج مدخل إلى الحجاجيات اللسانية : رشيد الراضي ، المركز الثقافي العربي،ط٢٠١٤،١م.

(١٤٣)المعتزلة بين القديم والحديث: محمد العبدة ،طارق عبد الحليم، دار الأرقم ،برمنجهام، ط١، ١٩٨٧م.

(١٤٤)مغني اللبيب عن كتب الأعاجيب: ابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

(١٤٥) معانى القرآن للأخفش : أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ،١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

(١٤٦) معاني القرآن أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت: ٢٠٧هـ) ،تحقيق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٢ ، ١٩٨٠م.

(١٤٧) معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج (المتوفى ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده عالم الكتب – بيروت ،ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

(١٤٨) معجم اللسانيات: بإشراف جورج مونان : ترجمة جمال الحضري ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط١، بيروت – لبنان ، ٢٠١٢ م .

(١٤٩) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ،حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة.

(١٥٠) معجم تحليل الخطاب: بإشراف باتريك شاردو –دومينيك منغنو، ترجمة عبد القاهر المهيري–حمادي صمود، المركز الوطني –تونس ،دار سيناترا،ط١، ٢٠٠٨م.

(١٥١) المعنى الحرفي : فرانسوا ريكاناتي : ترجمة د. أحمد كروم ، دار الكتاب الجديد المتحدة ،بيروت –لبنان ، ط١، ٢٠١٨م.

(١٥٢)المغني في أبواب التوحيد والعدل(خلق القرآن) :القاضي عبد الجبّار ، تحقيق طه حسين وإبراهيم مدكور، مصر ، ط١،١٩٦٠م

(١٥٣) مفهوم الأيديولوجيا : عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي ، ط٥، ١٩٩٣ م .

(١٥٤) مفهوم الجملة عند سيبويه: د.حسن عبد الغني محمد جواد، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،ط ١، ٢٠٠٧م:

(١٥٥) مفهوم الخطاب في فلسفة مشيل فوكو: د. الزواوي بغورة ، المجلس الاعلى للثقافة ، ط١، ٢٠٠٠م.

(١٥٦) المقتضب : محمد بن يزيد ، المعروف بالمُبرِّد (ت: ٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر – القاهرة ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م .

(١٥٧) مقدمة في علمي الدلالة والتداولية :د. علي محمد محمد يونس ، دار الكتاب الجديد ، بيروت –لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.

(١٥٨) مقاربات لسانية في كتاب سِيبَوَيْهِ: د. لطيف الزَّاملي، دار الرائي للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ٢٠١٠م.

(١٥٩) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين :علي بن إسماعيل الأشعري (المتوفى ٣٣٠هـ) ،تحقيق محمد محيي الدين حميد، المكتبة العصرية ،صيدا–بيروت ١٣١١هـ-١٩٩٠م .

(١٦٠) الملفوظية: جان سيرفوني، ترجمة :د. قاسم المقداد ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط١، ١٩٩٨م .

(١٦١)من اعلام البصرة ،سيبويه ،هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه :د. صاحب جعفر ابو جناح ،منشورات وزارة الثقافة والاعلام ،الجمهورية العراقية ، ط١،١٩٧٤م.

(١٦٢)منهج سِيبَوَيْهِ في الاحتجاج للقراءات :الدكتور إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث ، أربد –الأردن / ط١، ٢٠١٠م.

(١٦٣)منهج كتاب سِيْبَوَيْه في التقويم النَّحوي :د. محمد كاظم البَّكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد –العراق، ط١، ١٩٨٩م.

(١٦٤)مناهج التحليل النقدي للخطاب ،: تحرير روث فوداك ، مشيل ماير : ترجمة حسام أحمد فرج ، عزة شبل محمد ، مراجعة عماد عبد اللطيف ، المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٤م.

(١٦٥) من تحليل الخطاب إلى تحليل الخطاب النقدي مناهج ونظريات : د، جمعان بن عبد الكريم ، كنوز المعرفة ،ط١، ٢٠١٦م.

(١٦٦)المواقف :عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (المتوفى٧٥٦هـ)،تحقيق عبد الرحمن عميرة ، دار الجبل ،بيروت–لبنان،ط١، ١٩٩٧م

(١٦٧) الميزان في تفسير القرآن :للعلّامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، مؤسسة الأعلى للمطبوعات ،بيرون–لبنان ،ط١، ١٤١٧م–١٩٩٧م.

(ن)

(١٦٨)النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج: د .عبده الراجحي، دار النهضة العربية،ط١، ١٩٨٦م.

(١٦٩)النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى الدلالي : د. محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق،ط١، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

(١٧٠) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام :دعلي سامي النشّار ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٩،بدون سنة الطبع.

(١٧١)النص والسِّياق ، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي :فان دايك ،ترجمة عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق – المغرب، ط١، ٢٠٠٠م.

(١٧٢)نظرية النص الادبي: د. عبد الملك مرتاض، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،ط ٢،٢٠١٠م.

(١٧٣) نظرية الفعل الكلامي: هشام عبدالله خليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت– لبنان، ط١ ،٢٠٠٧م.

(١٧٤)نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد الموسى، بيروت، ١٩٨٠م.

(١٧٥)النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري (**المُتوفى٤٧٦هـ**) ، تحقيق زهير سلطان، الكويت ،ط١،١٤٠٧هـ .

(هـ)

(١٧٦) هرمنيوطيقا القرآن والسنّة : د. محمد مجتهد الشبستري، ترجمة أحمد القبانجي، الانتشار العربي ،بيروت –لبنان،ط١، ٢٠١٣م.

ثانيًا : <u>البحوث المنشورة في المجلات المُحكَّمة</u>

(١) آليات تحليل الخطاب في كتاب سِيْبَوَيْه: د. بشير ابرير ، مجلة كلية الآداب واللغات ، جامعة باجي مختار –عنابة، العددان العاشر والحادي عشر ،٢٠١٢م.

(٢) أدوات تحليل الخطاب : بهاء الدين محمد مزيد ، مجلة مفصول المجلد ٢٥/١ العدد٩٧، ٢٠١٦م.

(٣) إرادة المُتكلِّم ومقاصد الكلام في كتاب سِيْبَوَيْه(مقاربة تداولية):دعلي ابن موسى بن محمد شبير بحث منشور في مجلة اللسانيات العربية مجلة محكمة ، العدد(٤)، ١٤٣٨هـ -٢٠١٦م.

(٤) الإشاريات في كتاب سِيْبَوَيْه : د.صباح عبد الهادي كاظم، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المُستنصرية، المجلد ٢٣/ العدد٩٦، ٢٠١٧م.

(٥) أهمية تحليل الخطاب في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية د. عبد الرحمن بودرع بحث منشور في مجلة (بياك)،العدد الاول ،٢٠١٤م.

(٦) البُعدُ الاجتماعي التّداولي في منهج سِيْبَوَيْه : د عبد الرحمن بودرع ، بحث منشور في التداوليات وتحليل الخطاب بحوث محكّمة، الاشراف والتقديم د. حافظ إسماعيلي علوي، د. منتصر أمين عبد الرحيم ، كنوز المعرفة ، ط١ ، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

(٧) البُعد التداولي عند سِيبَوَيْهِ :د ادريس مقبول: بحث منشور في عالم الفكر ، العدد(١) المجلد(٣٣) ، ٢٠٠٤م.

(٨) تداولية الخطاب الكاذب، تحليل لعبارات محكية في القرآن الكريم، أحمد حسين حيّال ،مجلة مفصول المجلد ١/٢٥ العدد٩٧، ٢٠١٦م.

(٩) التداولية وأفعال الكلام :د. محمد عبد المطلب بحث منشور في مجلة فصول ،المجلد ١/٢٥، العدد٩٧، ٢٠١٦م.

(١٠) التربية والمجتمع والثقافة: عبد الله احمد الذيفاني، مجلة دراسات اجتماعية ،ع:٥، السنة الثانية ،١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(١١) تعدد الأصوات في المواقف والخطابات للنفري (دراسة تداولية) د. يمينة تابتي .مقال منشور في مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية ، العدد٤٥ ،٢٠١٨م.

(١٢) توجهات تحليل الخطاب في الثقافة العربية :د عمر بلخير، مجلة فصول المجلد ١/٢٥ العدد٩٧، ٢٠١٦م.

(١٣) الحجاج والاستدلال الحجاجي –استقصاء نظري : حبيب أعراب ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد الأول ، المجلد ٣٠.

(١٤) الحجاجيات اللسانية عند أنسكومبر وديكرو: رشيد الراضي، عالم الفكر ،ع١ ،مجلد٣٤ ، ٢٠٠٥م .

(١٥) حجاجية الترتيب والاسترتيجية الحجاجية في رسالة ابن عبد البر على لسان أهل بربشتر: د عبد العالي قادا بحث منشور ضمن بحوث محكّمة التحليل الحجاجي للخطاب.

(١٦) الحروف المشبَّهة بالفعل دراسة تداولية :د. منصور عبد السميع ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب ، جامعة حلوان ، ع ٢٠، الجزء الأول ،٢٠٠٦م.

(١٧) حكاية القول في النّص القرآني : محمد بن أحمد الدوغان ،بحث منشور في لسانيات النَّص وتحليل الخطاب (المؤتمر الدولي الأول بحوث محكمة) ، جامعة ابن زهر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، أكادير –المملكة المغربية، ط١، ٢٠١٦م.

(١٨) زَعَم الخليل في كتاب سِيْبَوَيْه: د. عوض القوزي، بحث منشور في مجلة كُلية العلوم –جامعة القاهرة ،ع٢٣، ١٩٩٨م.

(١٩) سِيْبَوَيْه في التلقي الغربي: د مؤيد عبيد آل صوينت:بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية العدد٥٨، ٢٠١٢م.

(٢٠) عشرون درهماً في كتاب سيبويه، جي كارتر، ترجمة: عبد اللطيف الجميلي، وحاتم الضامن، مجلة المورد، الجمهورية العراقية، مجلد ٦، العدد ١، سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٢١) العلائق والأحوال المشتركة بين المُتكلِّم والمخاطَب في كتاب سِيْبَوَيْه (مقاربة تداولية)د.علي بن موسى شبير ، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، العدد الثالث عشر ، ٢٠١٧م.

(٢٢) علم المخاطَب بين التوجيه النحوي والتداولية د. عمر محمد أبو نواس المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٧) العدد٢ ربيع الثاني ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

(٢٣) في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية المثال النحوي في كتاب سِيْبَوَيْه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية: د. حسن خميس الملخ، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، مجلة محكّمة ، العدد العشرون، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.

(٢٤) قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الاسلامي ،نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات: ميخائيل كارتر (بحث) منشور في الحوليات التونسية العدد ٢٢، ١٩٨٢م.

(٢٥) قوانين الخطاب في التواصل الخطابي : د. حمو الحاج ذهبية، جامعة مولود معمري تيزي وزو – كلية الآداب واللغات ،العدد الثاني، ٢٠٠٧م.

(٢٦) كتاب الأيام لطه حسين خطابًا حجاجيًا : عبد الله صوله ، أحد بحوث أعمال ندوة(صناعة المعنى وتأويل النَّص) التي نظمها قسم اللغة العربية عام ١٩٩١م ، كلية الآداب في منوبة – جامعة تونس ، منشورات كلية الآداب بمنوبة ١٩٩٢م ، المجلد الثامن.

(٢٧) لُغة الجسد ودورها في تكوين الخطاب النحوي الحذف عند سِيْبَوَيْه أنموذجًا: عصام محمد ناصر العصام، مجلة الصوتيات ، المجلد ٢٠ العدد١ –٢٠١٨م.

(٢٨) المُتكلِّم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه :د. بان صالح مهدي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ،العدد٩٧ .

(٢٩) مراعاة المُخاطَب في الاحكام النَّحوية في كتاب سيبويه: د. كريم حسين ناصح ، مجلة المورد ، العدد٣٠، العدد الثالث ،٢٠٠٢م

(٣٠) المعدوم والموجود في النحو العربي (دراسة في تأصيل المصطلح)،د. سعدون أحمد علي الرّبعيُ ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية – جامعة بابل، العدد٣٩، ٢٠١٨م

(٣١) مفهوم الإحالة عند سِيبَوَيْهِ أبعاده وضوابطه :د. لطيفة إبراهيم النجار ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ،المجلد(٣)، العدد(١)،١٤٣٧هـ –٢٠٠٧م.

(٣٢) المفهوم التكويني للعامل النحويّ عند سيبويه ، دراسة وتحليل، د. غالب فاضل المطلبي ، د. حسن عبد الغني الأسدي، مجلة المورد، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، المجلد (٢٧)، العدد الثالث، ١٩٩٩م.

(٣٣) ملاحظات حول رسالة سِيبَوَيْهِ في الكتاب :المنصف عاشور، مشروع قراءة في النظريات النحوية ال عربية، بحث منشور في الحوليات التونسية ،العدد٣٠، لسنة ١٩٨٩م.

(٣٤) من قضايا الدلالة والنحو في كتاب سِيبَوَيْهِ : د . عدنان آجانة ،بحث منشور في مركزية سِيبَوَيْهِ في الثقافة العربية، إشراف د. عبد الرحمن بودرع ، محمد الحافظ الروسي ، مطبعة الهداية ، تطوان ، ط١، ١٤٣٨هـ –٢٠١٧م.

(٣٥) نظرية القرائن في التحليل اللغوي: خالد بسندي ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، الأردن، المجلد الرابع، العدد(٢)، ٢٠٠٧ م.

(٣٦) نظرية القصدية في المعنى عند (جرايس) :د. إسماعيل صلاح ، بحث منشور في مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الكويت الحولية ٢٥ ، ٢٠٠٥م.

(٣٧) الوجهة الاجتماعية في منهج (سِيبَوَيْهِ) د. نهاد موسى ، مجلة حضارة الاسلام ،دمشق ، ١٩٧٤ م.

ثالثًا: الأطاريح والرسائل

(١) آليّات التفسير في تحديد معاني النحو عند سيبويه، أطروحة دكتوراه ،إعداد الطالب: خير الله مهدي جاسم الزغير، بأشراف الاستاذ الدكتور :نجاح فاهم صابر العبيدي، جامعة كربلاء– كلية التربية للعلوم الإنسانية ، قسم اللغة العربية ، العام الجامعي ،١٤٣٨هـ–٢٠١٧م.

(٢) الأُسس المعرفية للنظرية اللسانية العربية (بحث في الأصول) إعداد الطالب :حيدر سعيد عباس ، بأشراف الاستاذ الدكتور مالك يوسف المطلبي ، الجامعة المُستنصرية- كلية التربية ، قسم اللغة العربية العام الجامعي ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(٣) البُعد التداولي في الخطاب الرياضي الكلاسيكو (أنموذجًا) ، رسالة ماجستير إعداد الطالب بوعرفة زهرة بأشراف الدكتور بِنْ عامر سعيد، جامعة أبي بكر بلقايد –تلسمان–ملحقة مغنية ،قسم اللغة العربية وآدابها ، العام الجامعي، ٢٠١٥-٢٠١٦م.

(٤) التراكيب التعليليّة في القرآن الكريم (دراسة حِجَاجية) إعداد الطالب حازم طارش حاتم، الجامعةِ المستنصريَّةِ -كُلِّية الآداب قسم اللغة العربية بأشراف الأستاذة الدكتورة لطيفة عبد الرسول ،العام الجامعي ١٤٣٥هـ -٢٠١٤م.

(٥) الخطاب تمثيل للعالم – دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية – رسالة لنيل الماجستير إعداد الطالب: عُمر بلخير بأشراف الدكتورة خولة طالب الإبراهيمي ، جامعة الجزائر معهد اللغة العربية وآدابها، ١٩٩٧م.

(٦) الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط: اطروحة دكتوراه أعداد الطالب عبد العزيز علي مطلك الدليمي، بأشراف الاستاذ الدكتور حسام سعيد النعيمي ، جامعة بغداد ،كلية الآداب، قسم اللغة العربية ،العام الجامعي ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

(٧) ظاهرة الزَّعم النحوي عند أبي حيَّان الأندلسي رسالة ماجستير: مهدي خزعل مغير، بأشراف الدكتور وليد نهاد عباس، جامعة ديالى، كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة، قسم اللغة العربية ، العام الجامعي ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

(٨) مظاهر الاستلزام الخطابي في الكتاب وشروحه دراسة نحوية تداولية، أطروحة دكتوراه من إعداد الطالبة أفراح بنت على بن صالح المرشد، بأشراف : د.مختار لزعر، جامعة القصيم ،كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ،العام الجامعي ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٥م .

(٩) المُكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام الخطابي أنموذجًا ، أطروحة دكتوراه ، إعداد الطالبة ليلى كادة ،بأشراف الدكتور بلقاسم دفة، جامعة الحاج لخضر -باتنة، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة العربية وآدابها، العام الجامعي ٢٠١٤م.

(١٠) والواجب وغير الواجب في كتاب سِيبَوَيْهِ ،رسالة ماجستير إعداد الطالبة أفراح بنت علي المرشد ، بأشراف الدكتور عزالدين بن محمد المجذوب ، جامعة القصيم ،كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية العام الجامعي ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

رابعًا: المواقع الألكترونية

(١) التأصيل النظري لمصطلح (المرجعية) في التراث العربي والدراسات الغربية الحديثة: الاستاذة سلاف بعزيز ،جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي-،مجلة علوم اللغة وآدابها بحث منشور على الشبكةالانترنيت.https://www.univ.eloued.dz/slla/images/PDF/08/10.pd

(٢) كلمة حول كتاب (نظريةُ الموضع في كتاب سِيْبَوَيْه) :د. علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،ط.١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، للدكتور عبد الرحمن بودرع .الموقع الالكتروني : http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education Scientific Research
Al-Mustansyria University
College of art
Department of Arabic / High Studies

Analysis of the discourse in Sebwaye's book Study in the mechanisms and references

A Dissertation submitted by

Raheem majeed radhi

to the Council of the College of Arts , Al-Mustansiriya University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor in Philosophy of Arabic

Supervised by

Dr .Mouayed Obeid Sweint

2019 A.D *Baghdad* *1440 A.H*